

الفصل الأول

عَصْرُ التَّشْرِيعِ مِنَ الْبَعْثَةِ إِلَى وَفَاةِ الرَّسُولِ ﷺ سَلَّمَ

● حالة العرب والعالم عند البعثة وبيان المهمة التي جاء بها الإسلام :

ساد العالم في القرن السادس الميلادي - قبيل البعثة - دولتان كبيرتان على مقربة من جزيرة العرب ، إحداهما دولة الفرس في الشمال الشرقي ، والأخرى دولة الروم في الشمال والغرب . ولكل دولة من هاتين الدولتين حضارة ذات ثقافة وقانون ، ولها عقائد تدين بها .

ففي الفرس تعاقبت الملوك الأكاسرة ، الذين بسطوا نفوذهم على أجزاء العالم المحيطة بهم ، وبنوا لأنفسهم حضارة سميت بالحضارة الفارسية ، وكانت آخر دولة حكمت الفرس قبل الإسلام «الدولة الساسانية» التي استمرت في الحكم من سنة ٢٢٦م إلى سنة ٦٥١م حين استولى عليها المسلمون .

واشتهر الفرس بميلهم إلى عبادة المظاهر الطبيعية ، وكانت تعاليم «زرادشت» - الذي زعموه نبياً لهم - تقوم على أساس أن هناك نزاعاً وتصادماً بين القوى المختلفة : بين النور والظلمة ، والخصب والجذب ... إلخ ، وأن للعالم أصليين أو إلهين : أصل الخير ، وأصل الشر ، وهما في نزاع دائم ، ولكل من هذين الأصليين قدرة الخلق ، فأصل الخير هو النور ، وقد خلق كل ما هو حسن وخير ونافع ، كخلق الحيوانات النافعة ، والطيور الجميلة ، وأصل الشر هو الظلمة ، وقد خلق كل ما هو شر في العالم ، فخلق الحيوانات المفترسة ، والحيات والحشرات وما شابهها ، ولكن الفوز

النهائي لروح الخير ، وترى - الزردشتية - أن للإنسان حياتين : حياة أولى في الدنيا ،
وحياة أخرى بعد الموت ، ونصيبه من حياته الآخرة نتيجة لأعماله في حياته الأولى ،
وأن يوم القيامة قريب ، حين ينتصر إله الخير على إله الشر .

واتخذ الفرس النار ، رمزاً لآلهة الخير ، يشعلونها في معابدهم ، وينفحونها
بأمدادهم حتى تقوى على آلهة الشر وتنتصر عليها .

ولم تخرج تعاليم «ماني» في المانوية التي شاع مذهبها - عن تعاليم «زرادشت»
- إلا في القليل من آرائها . وحول سنة ٤٨٧م ظهر في فارس «مزدك» ودعا إلى
مذهب ثنوي جديد ، فكان يقول أيضاً بالنور والظلمة ، ولكنه عرف بتعاليمه
الاشتراكية ، فكان يرى أن الناس ولدوا سواء فليعيشوا سواء ، وأهم ما تجب فيه
المساواة : المال والنساء .

قال الشهرستاني : «وكان «مزدك» ينهى الناس عن المخالفة والمباغضة والقتال ،
ولما كان أكثر ذلك إنما يقع بسبب النساء والأموال ، فأحل النساء وأباح الأموال
وجعل الناس شركة فيها كاشتراكهم في الماء والكأ والنار .

وكان للفرس قانون في عهد الدولة الساسانية ، تضمن الكلام على الأحوال
الشخصية كالزواج ، وعلى الملكية ، وعلى الرق ، وبعض الشئون العامة .

أما دولة الروم التي كان يحكمها القياصرة ، فقد قامت حضارتها على الفلسفة
النظرية والجدل المنطقي «اليوناني» ثم «الروماني» ، وتوارثت آراء سقراط
وأفلاطون وأرسطو ، وسيطرت على مناطق البحر الأبيض المتوسط ، بما في ذلك
الشام ومصر والمغرب ، حيث كانت عقائد النصرانية على اختلاف مذاهبها ، ولقد
لجأت النصرانية إلى الفلسفة اليونانية لتستعين بها على الجدل ، ولتؤيد تعاليمها
وعقائدها أمام الوثنيين ، وكانت الإسكندرية هي المركز الجغرافي لمزج الدين
بالفلسفة ، وظهر فيها المذهب المعروف بـ«الأفلاطونية الحديثة» ، وذلك منذ عام
٢٠٠ ميلادية تقريباً . وظلت النصرانية منتشرة في الشام ومصر والمغرب والنوبة
والحبشة والعراق . كما قام السريان بنشر الفلسفة اليونانية ، واتخذوا لأنفسهم
مدارس متعددة ، كانت أهم مراكزها في الرها ونصيبين وحران ، واهتموا بترجمة

الكتب اليونانية بعقائدها الوثنية ، وثقافتها المتشعبة ، إلى اللغة السريانية ، بما في ذلك القانون الروماني ، وعلوم الطب ، والفلك ، والفلسفة .

وبإزاء هذا كله ، كانت بقايا اليهودية متناثرة في بعض الأماكن ، بشمال الجزيرة العربية وفي داخلها بـ« يثرب » وهؤلاء كذلك عقائدهم وموروثاتهم الدينية .
وأما العرب فقد كان أكثرهم من البدو الرحل الذين يعيشون في الصحراء ، يربطهم نظام القبيلة بأعرافه الاجتماعية ، وعاداته التقليدية ، ويحكمهم رؤساء القبائل الذين يفصلون في الخصومات ولهم سلطة الأمر والنهي عليهم ، ولم يخل نظام القبيلة من بعض النظم الاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك ، كنظام الأسرة في الزواج ، والقصاص في القتل .

وأقام بعضهم في المدن كمكة ، ويثرب ، والطائف . وباشروا الزراعة ، وامتنهوا بعض الصناعات ، وهذا من شأنه أن يقيم قواعد للمعاملات المالية والعلاقات التجارية . وساعد على هذا أسواقهم الكبرى ، واجتماعهم في الحج ، واشتهرت قريش في مكة بالتجارة ، وكان لها علاقة تجارية مستمرة بسوريا «الرومانية» والعراق «الساساني» وباليمن في رحلتي الشتاء والصيف .

ولم يكن العرب في معزل عن الثقافات المحيطة بهم ، بل إن النزاع الدائم بين الفرس والروم أدى إلى استفادة كل من الجانبين بالعرب ، حتى يكونوا ردةً لصد غارات البدو عليهم . فأسس الفرس إمارة الحيرة على نهر الفرات ، وأمرؤا عليها عمرو بن عدي . كما كون الغساسنة إمارة لهم في الشام . وكان آخر ملوك الحيرة النعمان بن المنذر الخامس ، زوج هند ، وهو الملقب بأبي قابوس ، وصاحب النابغة الذبياني ، وقد غضب عليه كسرى فحبسه حتى مات حوالي سنة ٦٠٢ م .

وكان آخر ملوك الغساسنة جبلة بن الأيهم سنة ٦١٤ م ، ولما فتح المسلمون الشام أسلم جبلة وقدم المدينة ، وأحسن عمر نزله ، ولكنه لطم رجلاً من بني فزارة ، فنبذته وطلب إلى عمر القصاص ، فأخذته العزة بالإثم ، فقال له عمر : لا بد أن أقيدك ، فهرب إلى قيصر ولم يزل بالقسطنطينية حتى مات سنة ٢٠ هـ .

وقد تأثر عرب الحيرة بثقافة الفرس ، كما تأثر الغسانيون بثقافة اليونان والديانة الرومية ، وهؤلاء وأولئك كانوا على صلة بالعرب في قلب الجزيرة العربية .

وتسربت اليهودية إلى بلاد العرب ، واتخذت لها معاقل في « تيماء » و « فلك » و « خيبر » و « يثرب » كما تسربت النصرانية واتخذت موطنها الأساسي في « نجران » .
وهذه الأمور الثلاثة :

١- التجارة .

٢- الإمارات على تخوم فارس والروم .

٣- اليهودية والنصرانية .

كانت وسائل لنقل المدينيات المجاورة إلى العرب ونفاذ ثقافتها إليهم .
ومع أن العرب قد ورثوا شيئاً من ملة إبراهيم وإسماعيل ، فإن طبيعتهم الخشنة ظلت مستعصية أمام هذه العوامل ، لغلبة الجهل ، وانتشار الوثنية ، يعيشون في تناحر وفوضى . يقول ابن خلدون فيهم :

« إن العرب لطبيعة التوحش الذي هم فيه أهل انتهاب وعبث ، ينتهبون ما قدروا عليه من غير مغالبة ولا ركوب خطر ، ويفرون إلى منتجعهم بالقفر .. وهم إذا تغلبوا على أوطان أسرع إليها الخراب ، لأنهم أمة وحشية ، فينقلون الحجر من المباني ويخربونها لينصبوه أثافي للقدر ، ويخربون السقف ليعمروا به خيامهم ، ويتخذوا الأوتاد منه لبيوتهم ، وليس عندهم من أخذ أموال الناس حد ينتهون إليه .. وهم متنافسون في الرياسة ، وقل أن يسلم واحد منهم الأمر لغيره ، ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عشيرته إلا في الأقل ، فيتعدد الحكام منهم والأمراء ، وهم أصعب الأمم انقياداً بعضهم لبعض ، للغلظة ، والأنفة ، وبعد الهمة ، والمنافسة في الرياسة ، فقلما تجتمع أهواؤهم .

من أجل ذلك لا يحصل لهم الملك إلا بصغة دينية من : نبوة ، أو ولاية ، أو أثر عظيم من الدين على الجملة » .

ومع ذلك كله فقد كانت لهم تقاليد في مآكلهم ومشربهم وملبسهم ، وفي نكاحهم وطلاقهم ، وفي بيوعهم وسائر معاملاتهم ، وكانت لهم محارم يحرمونها كالأمهات والبنات والأخوات ، ولهم مزاجر في مظالمهم في مثل الجنایات والديات والقسامة وما شاكلها .

تلك هي حال العرب والعالم قبل البعثة ، وهي حال يستطير شرها ، وبتفام خطرهما بما أورثته للإنسانية من استبداد وظلم وشقاء وفساد ، وفي وسط هذا الجو

الخائق القاتل لقيم الحياة الإنسانية ومطالبها الروحية ، انبعث من بطحاء مكة صوت قوي رهيب يقول : لا إله إلا الله ، كان ذلك الصوت الداوي صوت محمد ﷺ الذي اختاره الله ليهدي العقول الحائرة إلى نور الإيمان ، بالعقيدة الصحيحة ، ويفتح لها مسالك العلم النافع ، ويمنحها العدل الذي يحطم قيود العسف والجبروت ، والحرية التي ترقى بمستوى الإنسانية ، وتحفظ لها حقوقها ، والمساواة التي تهب لكل فرد فرصة يستثمر فيها مواهبه لخير المجتمع وصالحه ، فأندر وبشر ، وأعلن دعوته ربانية عالمية ، تتخطى جبال الحجاز ، وهضاب نجد ، وسعة البحار والوهاد ، وتتجاوز كل مهمه قفر ، لتعلن على الملأ إنسانيتها ، وتدعو البشرية على اختلاف أجناسها وألوانها للانضواء تحت لوائها :

﴿ قُلْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ (الأعراف: ١٥٨) .

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ (سبا: ٢٨) .

فكانت رسالة الهدى والرحمة : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءً لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (يونس: ٥٧) .

● التشريع في حياة الرسول ﷺ :

عرفنا فيما سبق أن الشريعة خاصة بما جاء عن الله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاتُؤَا شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ ﴾ (الشورى: ٢١) . وذلك لا يكون إلا في حياة الرسول ﷺ ، حيث انقطع الوحي بوفاته ، فالتشريع إما أن يكون وحياً إلهياً بالمعنى واللفظ ، وذلك يتمثل في القرآن الكريم الذي أنزله الله على رسولنا محمد ﷺ ، وإما أن يكون وحياً إلهياً بالمعنى دون اللفظ ، وذلك يتمثل في سنة رسول الله ﷺ ، فإن لفظ الحديث من كلامه ، وإن كان معناه وحياً ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (النجم: ٣-٤) . فالله وحده هو المشرع ، ورسوله هو المبين لشرعه ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل: ٤٤) . وقد أوجب الله طاعة رسوله لأنها من طاعته ﴿ مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ (النساء: ٨٠) . وجعل حكمه عن إلهام منه ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ ﴾ (النساء: ١٠٥) ، فلا شرع إلا ما شرع الله

أو ما شرع رسولهُ، ولهذا كان للتشريع الإسلامي مصدران أساسيان: الكتاب والسنة، وبانتهاء حياة الرسول ﷺ انتهى عهد التشريع.

وقد بين حديث عائشة كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، وأن الرؤيا الصالحة كانت أول أمره، ثم حُبب إليه الخلاء، حتى جاءه الملك وهو يتعبد في غار حراء. فعن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة لمثلها، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك، فقال: اقرأ. قال: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني، فقال: اقرأ، قلت، ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني: فقال: اقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطني الثالثة، ثم أرسلني، فقال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾﴾ (العلق: ١-٣)، فرجع بها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، فقال: زملوني زملوني، فزملوه حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة وأخبرها الخبر: لقد خشيت على نفسي، فقالت خديجة: كلا، والله ما يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق. فانطلقت به خديجة حتى أتت ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى «ابن عم خديجة» وكان امرأ تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عمي، فقالت له خديجة: يا ابن عم: اسمع من ابن أخيك، فقال له ورقة: يا ابن أخي، ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى، فقال له ورقة: هذا الناموس الذي أنزل الله على موسى، يا ليتني فيها جذعاً، ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك، فقال رسول الله ﷺ: أو مخرجي هم؟ قال: نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصرأ مؤزراً. ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي»^(١).

(١) الحديث مخرج في الصحيحين وغيرهما.

ووقع في تاريخ أحمد بن حنبل عن الشعبي أن مدة فترة الوحي كانت ثلاث سنين، وبه جزم ابن إسحاق، وحكى البيهقي أن مدة الرؤيا كانت ستة أشهر، وعلى هذا فابتداء النبوة بالرؤيا وقع من شهر مولده وهو شهر ربيع الأول بعد إكماله أربعين سنة، وبدئ بذلك ليكون تمهيداً وتوطئة لليقظة، ثم كان ابتداء وحي اليقظة في رمضان، قال ابن حجر في الفتح: «إذا علم أنه كان يجاور في غار حراء في شهر رمضان وأن ابتداء الوحي جاءه وهو في الغار المذكور اقتضى ذلك أنه نبي في شهر رمضان».

ثم كان نزول سورة المدثر بعد فترة الوحي، وفي الصحيحين عن أبي سلمة عن جابر: قال رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي، قال في حديثه: بينما أنا أمشي سمعت صوتاً من السماء، فرفعت بصري فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض، فرعبت منه، فرجعت فقلت: زملوني زملوني، فدثروني، فأنزل الله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الْمُدَّثِرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَيُنَادِيكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴿٥﴾ (المدثر: ١-٥). والمراد بزملوني: دثروني، ولا يقتضي ذلك نزول ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَزْمِلُ﴾ حينئذ، لأن نزولها تأخر عن نزول ﴿يَتَأْتِيهَا الْمُدَّثِرُ﴾ بالاتفاق. لأن أول المدثر الأمر بالإندار، وذلك في أول البعثة، أما أول المزمّل فهو الأمر بقيام الليل وترتيل القرآن.

وقد جاء في القرآن الكريم ثلاث آيات بينات تتعلق بنزول القرآن:
 الأولى في سورة البقرة: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ (البقرة: ١٨٥)
 والثانية في سورة الدخان: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبْرَكَةٍ﴾ (الدخان: ٣).
 والثالثة في سورة القدر: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر: ١).
 ولا يجد الإنسان تعارضاً بين هذه الآيات، فالليلة المباركة، هي ليلة القدر من شهر رمضان، وإنما يلتبس عليه التوفيق بين هذه الآيات والواقع التاريخي في نزول القرآن على رسول الله ﷺ منجماً في أكثر من عشرين عاماً فكيف تجتمع هذه الأعوام في شهر، بل في ليلة؟! وللعلماء في هذا التوفيق مذهباً^(١):

(١) من العلماء من ذهب إلى أن القرآن نزل أولاً جملة إلى اللوح المحفوظ. ثم نزل من اللوح المحفوظ جملة كذلك إلى بيت العزة، ثم نزل مفرقاً، فهذه تنزيلات ثلاثة - ومنهم من يرى أن القرآن نزل إلى السماء الدنيا في ثلاث وعشرين ليلة قدر من ثلاث وعشرين سنة. ينزل في كل ليلة قدر ما يقدر الله سبحانه إنزاله في كل سنة وقد اقتصرنا على المذهبين المشهورين.

أما المذهب الأول : ويتزعمه ابن عباس - فيرى أن القرآن نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة من السماء الدنيا ، في ليلة القدر من شهر رمضان ، ثم نزل بعد ذلك مفزقاً على رسول الله ﷺ ، وفق الحوادث والمقتضيات مدة البعثة ، وعلى هذا فلا تنافي بين الآيات والواقع ، فالآيات أخبرت عن نزول القرآن جملة ، ولم تخبر عن نزوله تفصيلاً ، فعن ابن عباس وغيره « أنزل الله القرآن جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة من السماء الدنيا ثم نزل مفصلاً بحسب الوقائع في ثلاث وعشرين سنة على رسول الله ﷺ » .

أما المذهب الثاني : ويتزعمه الشعبي ، فيرى أن أول ما بُدئ به الوحي على رسول الله ﷺ إنما كان في شهر رمضان في الليلة المباركة « ليلة القدر » ثم نزل القرآن الكريم تباعاً على رسول الله ﷺ ببقية حياته . وعلى هذا فالآيات الثلاث أخبرت عن بدء نزول القرآن لا عن نزوله كله . ولا يتعارض هذا المعنى مع الواقع . وأنت ترى من خلال هذين المذهبين أن مذهب ابن عباس لا يعطي لشهر رمضان منزلة خاصة ذات صلة مباشرة بالأمة المحمدية ، إذ كان المراد نزول القرآن إلى السماء الدنيا لا على رسول الله ﷺ ، فلا تظهر منة الله على هذه الأمة في شهر رمضان بهذا الفضل ، والأقرب في ظهور المنة والفضل ما ذهب إليه الشعبي من بدء النزول في رمضان في ليلة القدر^(١) وقد ذهب بن إسحاق إلى أنها ليلة السابع عشر من الشهر . وأشار القرآن الكريم إلى ذلك في قوله تعالى :

﴿ إِن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْأَجْمَعَانِ ﴾
(الأنفال: ٤١). والمراد بيوم التقاء الجمعين يوم التقاء المسلمين والمشركين ببدر ، وهو يوم الجمعة ١٧ رمضان من السنة الثانية للهجرة ، ويوم الفرقان هو اليوم الذي ابتدأ فيه نزول القرآن ، وهما متحدان في الوصف ، ويوافقان ١٧ رمضان ، وإن لم يكونا من سنة واحدة ، وقد حكى القسطلاني في شرحه على البخاري خلاف العلماء في تعيين هذه الليلة على أقوال كثيرة ، ومنها القول الذي مال إليه ابن إسحاق ، وقال : إنه رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم .

(١) يجمع بين المذهبين بأن يكون نزول القرآن جملة ، وابتداء نزوله مفزقاً في ليلة واحدة هي ليلة القدر من شهر رمضان .

هذا بالنسبة إلى ابتداء نزول القرآن .

أما بالنسبة إلى آخر ما نزل منه :

(أ) فقيل : آخر ما نزل آية الربا لما أخرجه البخاري عن ابن عباس قال : آخر آية نزلت آية الربا . والمراد بها قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾ (البقرة: ۲۷۸) .

(ب) وقيل : آخر ما نزل من القرآن قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ (البقرة: ۲۸۱) . لما رواه النسائي وغيره عن ابن عباس وسعيد بن جبير : آخر شيء نزل من القرآن ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ الآية .

(ج) وقيل : آخر ما نزل آية الدين ، لما روي عن سعيد بن المسيب : أنه بلغه أن أحدث القرآن عهداً بالعرش آية الدين ، والمراد بها ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ (البقرة: ۲۸۲) .

ويجمع بين الروايات الثلاث بأن هذه الآيات نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف : آية الربا فأية ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا ﴾ ، فأية الدين .. لأنها في قصة واحدة ، فأخبر كل راو عن بعض ما نزل بأنه آخر ، وذلك صحيح ، وبهذا لا يقع التنافي بينها .
(د) وقيل : آخر ما نزل آية الكلاله . فقد روى الشيخان عن البراء بن عازب قال : آخر آية ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ (النساء: ۱۷۶) .

وحمل هذا من البراء على أنه آخر ما نزل فيما يتعلق بالمواريث .

(هـ) وقيل : آخر ما نزل قوله تعالى ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ (التوبة: ۱۲۸) إلى آخر السورة ، ففي المستدرک عن أبي بن كعب قال : آخر آية نزلت ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ إلى آخر السورة .

(و) وعن ابن عباس قال : آخر سورة نزلت ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ (النصر: ۱) وهذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ ، وكل قال بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن ، ويحتمل أن كلاً منهم أخبر عن آخر ما سمعه من الرسول ﷺ ، أو قال ذلك باعتبار آخر ما نزل في تشريع خاص ، أو آخر سورة نزلت كاملة .

أما قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ۖ ﴾ (المائدة: ٣). فإنها نزلت بعرفة عام حجة الوداع ، ويدل ظاهرها على إكمال الفرائض والأحكام ، وقد سبقت الإشارة إلى ما روي في نزول آية الربا ، والدئين ، والكلالة ، وغيرها ، وقد ذكر الطبري في تأويل هذه الآية أنهم قالوا : لم ينزل على رسول الله ﷺ بعد هذه الآية شيء من الفرائض ، ولا تحليل شيء ولا تحريمه ، وأن النبي ﷺ لم يعيش بعد نزول هذه الآية إلا إحدى وثمانين ليلة^(١) . ونستخلص مما سبق : أن بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ بالرؤيا الصالحة كان على رأس الأربعين من عمره « في شهر ربيع الأول » وأن أول نزول القرآن كان في شهر رمضان بسورة « اقرأ » وأن آخر ما نزل على الرأي الراجح كان يوم عرفة بحجة الوداع ، وقد توفي رسول الله ﷺ في شهر ربيع الأول ، بعد ذلك في العام الحادي عشر للهجرة ، وبوفاته انتهى عهد التشريع الذي بدأ ببعثه ﷺ وهو مقدر بما يقرب من ثلاث وعشرين سنة ، نزل عليه القرآن خلالها منجماً ، وهو المصدر الأول للتشريع ، أما السنة فهي المصدر الثاني ، ولا ثالث لهما في هذا العهد .

* * *

(١) كانت وفاته ﷺ في أوائل شهر ربيع الأول سنة ١١ هـ على خلاف في تحديد اليوم .

مصادر التشريع في هذا العصر

● أولاً - القرآن الكريم :

قال الراغب في المفردات : القرآن في الأصل مصدر ، نحو كفران ، ورجحان ، قال الله تعالى ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ (٧) فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿ (القيامة: ١٧، ١٨) قال ابن عباس : « إذا جمعناه وأثبتناه في صدرك فاعمل به » وقد خص بالكتاب المنزل على محمد ﷺ ، فصار له كالعلم ، كما أن التوراة أنزلت على موسى ، والإنجيل على عيسى ، عليهما السلام . قال بعض العلماء : تسمية هذا الكتاب قرآناً من بين كتب الله لكونه جامعاً لثمره كتبه ، بل لجمعه ثمرة جميع العلوم ، كما أشار تعالى إليه بقوله ﴿ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (يوسف: ١١١) ، وقوله : ﴿ تَبَيِّنًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ (النحل: ٨٩) وقوله ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ (الزمر: ٢٨) . ومن كلام الراغب يتبين أن القرآن في الأصل مصدر : قرأ يقرأ قراءة وقرآناً . ومعناه في اللغة : الجمع والضم ، وقد صار علماً بالغلبة على الكتاب العزيز في عرف الشرع ، وعرف بأنه : كلام الله الذي أنزل على محمد ﷺ ونقل إلينا تواتراً لتعبد بتلاوته وأحكامه ، وكان آية دالة على صدقه فيما ادعاه من الرسالة .

وقد نزل به جبريل على رسول الله ﷺ بلسان عربي ﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الشعراء: ١٩٢-١٩٥) فتحدى به رسول الله العرب وهم أرباب الفصاحة والبيان ، فظهر عجزهم ، وبهذا قامت الحجة عليهم ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (البقرة: ٢٣) ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِينَ وَادْعُوا مَنْ أَسْتَفْتَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (هود: ١٣) ﴿ قُلْ لَنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ إِنْ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ (الإسراء: ٨٨) ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (١٦) فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ﴿ (الطور: ٣٣، ٣٤) .

وحيث كانت البشرية في أطوار نموها الأولى لا يبهرها شيء كما تبهرها الخوارق الكونية الحسية التي لا مجال فيها للتفكير والنظر ناسب هذا أن يبعث كل رسول إلى قومه خاصة ، وأن تكون معجزته فيما نبغ فيه قومه ، خارقة لما ألقوه ، ليتحقق بعجزهم عنها إيمانهم بأنها من قوة سماوية عليا فوق طاقة البشر .

وظل الناس يستفيدون برسالات الله التي أخذت بأيديهم إلى مدارج الرقي ، ووطأت الأكناف لختم النبوة حتى بعث الله محمداً ﷺ بالرسالة الخالدة إلى الناس كافة ، وكانت معجزتها معجزة العقل البشري في أرقى تطورات نضجه ونموه . فحيث كان تأييد الله لرسله السابقين بآيات كونية تبهر الأبصار ولا سبيل للعقل في معارضتها ، كمعجزة اليد والعصا لموسى ، وإبراء الأكمة والأبرص وإحياء الموتى بإذن الله لعيسى ، كانت معجزة محمد ﷺ في عصر مشرف على العلم معجزة علمية تحير العقل البشري وتتحداه إلى الأبد ، وهي معجزة القرآن بعلومه ومعارفه ، وأخباره الماضية والمستقبلية ، فالعقل الإنساني على تقدمه لا يعجز عن معارضته لأنه آية كونية لا قبل له بها ، ولكن عجزه لقصوره الذاتي ، فيكون هذا اعترافاً منه بأنه وحي الله إلى رسوله ، وأن حاجته إلى الاهتداء به ماسة ليستقيم عوجه ، وترقى مواهبه . ويهتدي إلى سبيل الرشاد ، وهذا المعنى هو ما يشير إليه رسول الله ﷺ في قوله : « ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر ، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً »^(١) .

ومن عنده إلمام قليل بتاريخ العرب وأدب لغتهم ، يدرك العوامل السابقة لبعثة الرسول ﷺ التي رقت بلغة العرب ، وهذبت لسانها ، وجمعت خير ما في لهجاتها من أسواق الأدب والمفاخرة بالشعر والنثر ، حتى انتهى مصب جداول الفصاحة وإدارة الكلام بالبيان في لغة قريش التي نزل بها القرآن ، وما كان عليه العرب من صلف ، يعلو بأحدهم على أبناء عمومته أنفاً وكبراً ، مضرب مثل في التاريخ الذي سجل لهم أياماً نسبت إليهم لما أحدثوه فيها من معارك دامية ، وحروب طاحنة أشعلها شرر من الكبرياء والأنفة ..

ومثل هؤلاء مع توافر دواعي اللسان وقوة البيان التي يوقدها حماس القبيلة ، ويؤججها أتون الحمية ، لوتسنى لهم معارضة القرآن الكريم لأثر هذا عنهم ،

(١) رواه البخارى ومسلم .

وتطايير خبره في الأجيال ، فالقوم قد تصفحوا آيات الكتاب ، وقلبوها على وجوه ما نبغوا فيه من شعر ونثر ، فلم يجدوا مسلكاً لمحاكاته ، أو منفذاً لمعارضتها ، بل جرى على ألسنتهم الحق الذي أخرسهم عفو خاطر عندما زلزلت آيات القرآن قلوبهم ، كما أثر ذلك عن الوليد بن المغيرة ، وعندما عجزت حيلتهم رموه بقول باهت فقالوا : سحر يؤثر ، أو شاعر مجنون ، أو أساطير الأولين . ولم يكن لهم بد أمام العجز والمكابرة إلا أن يعرضوا رقابهم للسيوف ، فاستسلموا للموت الزؤام ، وبهذا ثبت إعجاز القرآن .

وعَجَزَ العرب عن معارضة القرآن مع توافر الدواعي عَجَزَ لِلغة العربية في ريعان شبابها و عنفوان قوتها .

والإعجاز لسائر الأمم على مر العصور ، يظل ولا يزال ، في موقف التحدي ، شامخ الأنف ، فأسرار الكون التي يكشف عنها العلم الحديث ما هي إلا مظاهر للحقيقة العليا التي ينظوي عليها سر هذا الوجود في خالقه ومدبره ، وهو ما أجمله القرآن أو أشار إليه . فصار القرآن بهذا معجزاً للإنسانية كافة ، بكل ما يحمله لفظ الإعجاز من معنى .

فهو معجز في ألفاظه وأسلوبه ، والحرف الواحد منه في موضعه من الإعجاز الذي لا يغني عن غيره في تماسك الكلمة ، والكلمة في موضعها من الإعجاز في تماسك الجملة ، والجملة في موضعها من الإعجاز في تماسك الآية . وهو معجز في بيانه ونظمه ، يجد فيه القارئ صورة حية للحياة والكون والإنسان . وهو معجز في معانيه التي كشفت الستار عن الحقيقة الإنسانية ورسالتها في الوجود .

وهو معجز بعلومه ومعارفه التي أثبت العلم الحديث كثيراً من حقائقها المغيبة . وهو معجز في تشريعه وصيائته لحقوق الإنسان ، وتكوين مجتمع مثالي تسعد الدنيا على يديه .

والقرآن أولاً وآخرأ هو الذي صير العرب رعاة الشاء والغنم ساسة شعوب وقادة أمم ، وهذا وحده إعجاز^(١) .

(١) راجع بحث «إعجاز القرآن» في كتابنا «مباحث في علوم القرآن» .

والقرآن الكريم ، هو أساس الدين ومصدر التشريع ، وحجة الله البالغة في كل عصر ومصر ، بلغه رسول الله لأمته امتثالاً لأمر ربه : ﴿ يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ (المائدة: ٦٧) واحتوى على الأمر الإلهي الصريح بوجوب اتباعه والعمل بما تضمنه من أحكام في غير موضع وبغير أسلوب واحد . قال تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ (الأعراف: ٣) وقال عز وجل : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (البقرة: ٢٢٩) وقال سبحانه : ﴿ وَأُنزِلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ (المائدة: ٤٨) . وقال جل شأنه : ﴿ وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿١١﴾ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (المائدة: ٤٩، ٥٠) .

وتلقاه الصحابة عن رسول الله ﷺ تلاوة له وحفظاً ودراسة لمعانيه وعملاً بما فيه ، قال أبو عبد الرحمن السلمي : حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لا يتجاوزونها حتى يتعلمونها وما فيها من العلم والعمل . قال : فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً^(١) .

وهكذا استمر حفظ المسلمين للقرآن في كل عصر ، وتوارثت الأمة نقله بالكتابة على مر الدهور ، جيلاً بعد جيل ، من غير تحريف أو تبديل ، وذلك مصداق قوله تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر: ٩) .

(١) أخرج عبد الرزاق ما في معناه عن معمر بن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي ، وأخرجه ابن جرير في مقدمة تفسيره عن عطاء بن أبي عبد الرحمن وصححه أحمد شاکر ، فإن أبا عبد الرحمن السلمي تابعي لا يحدث إلا عن الصحابة .

وقد اشتمل القرآن الكريم على أصول الشريعة وقواعدها من الحلال والحرام ، وجاءت أكثر أحكامه مجملة تشير إلى مقاصد الشريعة ، وتضع بيد الأئمة والمجتهدين المصباح الذي يستنبطون في ضوئه أحكام جزئيات الحوادث ، في كل زمان ومكان ، وهذا سر خلود الشريعة وشمول قواعدها الكلية ومقاصدها العامة لما يحدث في الناس من أفضيات .

وإنما فصل القرآن ما لا بد فيه من التفصيل الذي يجب أن يسمو عن مواطن الخلاف والجدل ، كما في العقائد وأصول العبادات ، أو لأنه يبنى على أسباب لا تختلف ولا تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة ، وذلك كما في تشريع المواريث ومحرمات النكاح ، وعقوبة بعض الجرائم .

والقرآن الكريم كتاب هداية ، يهتدي به من قرأه أو حفظه وتدبر معانيه ، واتعظ بما فيه ، فتلزمه الحجة ، وفي صحيح الحديث : «القرآن حجة لك أو عليك»^(١) . ولذا كان تدبره واجباً ، حتى يفتح مغاليق القلوب ، وتستنير به الأفئدة ، ويقود الناس إلى الوقوف عند حدوده ، والعمل بما فيه ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ﴾ (ص: ٢٩) . وقال تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ . أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ (محمد: ٢٤) . وله من روعة التنزيل وجلال الأحكام والمواعظ ما تتصدع منه الجبال الرواسي ، ولكن الله امتنَّ على عباده فجعل القرآن ربيع قلوبهم ، وجلاء بصائرهم ، ونور حياتهم ﴿ لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ (الحشر: ٢١) وعن علي عليه السلام ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «ستكون فتن كقطع الليل المظلم ، قلت : يا رسول الله .. وما المخرج منها؟ قال : كتاب الله تبارك وتعالى ، فيه نبأ من قبلكم ، وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم . هو الفصل ليس بالهزل . من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله ، هو حبل الله المتين ، ونوره المبين ، والذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسنة ، ولا تشعب معه الآراء ، ولا يشعب منه العلماء ، ولا يملأ الأتقياء ، ولا يخلق على كثرة الرد ، ولا تنقضي عجائبه ، وهو

(١) أخرجه مسلم .

الذي لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا : إنا سمعنا قرآناً عجباً ، من علم علمه سبق ، ومن قال به صدق ، ومن حكم به عدل ، ومن عمل به أجر ، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم»^(١) .

وقد نزل القرآن الكريم منجماً على رسول الله ﷺ ، نزل الآية أو الآيات حسب الوقائع والأحداث وما يريد الله تعالى من تشريع - تثبيتاً لفؤاد رسول الله ﷺ ، ومبالغة في الإعجاز ، وتدرجاً في التشريع ، وتيسيراً لحفظه وفهمه ، ودلالة قاطعة على أنه تنزيل من حكيم حميد^(٢) .

أما الكتب السماوية الأخرى : التوراة والإنجيل والزبور ، فكان نزولها جملة لا مفرقة .

● التشريع في مكة :

العقيدة هي لب الأديان السماوية ، والأصل الذي تركز عليه دعائم الشريعة ، ولن يقبل الناس الشريعة إلا إذا صلحت عقيدتهم وآمنوا بالله عز وجل وبوحدانيته في ألوهيته وربوبيته ، وأسمائه وصفاته وأفعاله ، واستيقنوا بعالم الغيب والدار الآخرة ، وما فيها من حساب وجزاء وجنة ونار ، وإذا رسخت العقيدة في النفس أمكن بناء المجتمع الذي يلتزم في حياته شرع الله في علاقته بربه ، وعلاقته بالإنسان ، وعلاقته بالكون والحياة ، ولهذا كانت العقيدة أول ما دعا إليه الرسل : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ (الأنبياء: ٢٥) .

وقد اتجه التشريع طوال العصر المكي - قرابة ثلاثة عشر عاماً - إلى إصلاح العقيدة وتعميق جذورها والحفاظ على تطهيرها . وجعل الإسلام الشهادتين « أشهد أن لا إله إلا الله . وأن محمداً رسول الله » . عنواناً لتحقيق العقيدة ، ومفتاحاً يدخل به الإنسان في الإسلام وتجري عليه أحكامه .

فالشهادة بوحدانية الله تتضمن كمال العقيدة في الله وتنزيهه عما لا يليق به والشهادة برسالة محمد ﷺ تتضمن التصديق بالملائكة والرسل والكتب واليوم الآخر

(١) أخرجه الترمذى وفي سننه الحارث بن عيد ، وهو متهم .

(٢) راجع حكمة نزول القرآن منجماً فى كتابنا «مباحث فى علوم القرآن» .

وتقتضي وجوب المتابعة ﴿ ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ (البقرة: ٢٨٥).
﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ﴾ (البقرة: ١٧٧).

ومنهج الإسلام في الدعوة إلى تلك العقائد يعتمد على الحجة العقلية وذلك بلفت أنظار الناس إلى التفكير في الكون، وتدبر ما فيه من دلائل القدرة وبديع الخلق، وكيف تسيير عوالمه المختلفة على نسق محكم، يدل دلالة قاطعة على وجود خالق مدبر لهذا الكون، إذ لا يتأتى أن يكون هذا الإحكام وليد الصدفة، وإذا صح الإيمان بالله تبع ذلك الإيمان بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره.

والقرآن المكي بسوره وآياته يمثل هذا الاتجاه في إرشاد الناس إلى التفكير في الكون، والنظر في أرضه وسماؤه، وما أودع الله فيه من أسرار، وما اشتمل عليه من دقة وإحكام، في وحدة متناسقة لا يعترئها خلل أو اضطراب، مما يوجب التصديق القلبي بوحداية الخالق المدبر، والإيمان بأن هذا الكون سائر بتدبيره إلى الغاية التي حددها له سبحانه بعلمه وحكمته، وعندئذ يفعل به ما يشاء، مما أشارت إليه كتبه وآياته البينات، ووحية المنزل، من ظواهر الانحلال والفناء، حيث تكون الدار الآخرة.

والقرآن الكريم في العصر المكي يعالج هذه الجوانب، فيخاطب المشركين بالمنطق الفطري في آيات قصيرة المقاطع ناصعة الحجة، تتصل اتصالاً وثيقاً بمظاهر بيئتهم: ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿٨﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿٩﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ (الغاشية: ١٧-٢٠).

﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴿١٠﴾ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٌ ﴿١١﴾ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا هِيَ مِنْ فُرُوجٍ ﴿١٢﴾ وَالْأَرْضُ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿١٣﴾ تَبْصِرَةً ﴾

وَذَكَرَى لِكُلِّ عِبْدٍ مُّسِيْبٍ ﴿١١﴾ وَنَزَّلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً مُّبْرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جِبْتًا وَحَبَّ
 الْحَصِيدِ ﴿١٢﴾ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ﴿١٣﴾ رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا
 كَذَلِكَ الْخُرُوجُ ﴿١٤﴾ (ق: ١-١١).

﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴿١١﴾ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ﴿١٢﴾ الَّذِي هُرِّفَ فِيهِ مَخْتَلِفُونَ ﴾ (النبا: ١-٣).
 ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴿١٢﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿١٣﴾ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿١٤﴾ وَأَلْقَتْ
 مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴿١٥﴾ (الانشقاق: ١-٤).

﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ﴿١٦﴾ وَإِذَا الْكُوَاكِبُ انْتَبَثَتْ ﴿١٧﴾ وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ ﴿١٨﴾ وَإِذَا
 الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴿١٩﴾ عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴿٢٠﴾ (الانفطار: ١-٥).

﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴿٢١﴾ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ﴿٢٢﴾ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ﴿٢٣﴾ وَإِذَا
 الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴿٢٤﴾ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ﴿٢٥﴾ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴿٢٦﴾ وَإِذَا النُّفُوسُ
 زُوِّجَتْ ﴿٢٧﴾ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴿٢٨﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴿٢٩﴾ وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ ﴿٣٠﴾
 وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ ﴿٣١﴾ وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ ﴿٣٢﴾ وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ ﴿٣٣﴾ عَلِمْتَ نَفْسٌ
 مَّا أَحْضَرْتَ ﴿٣٤﴾ (التكوير: ١-١٤).

وإلى جانب هذا ، نزل القرآن الكريم في مكة بإبطال ما توارثته الجاهلية من
 عقائد فاسدة وتقاليد باطلة ، وحثهم على مكارم الأخلاق ، وتطهير النفس ، وبيّن لهم
 الأصول الكلية في الحلال والحرام أمراً ونهياً .

فحرم وأد البنات وقتل النفس .

﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴿٢٨﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴿٢٩﴾ (التكوير: ٨-٩) .

﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (الأنعام: ١٥١) وهذا يتعلق

بحفظ النفس .

وورد المكي من القرآن بتحريم الزنا ، والأمر بحفظ الفروج إلا على الأزواج
 أو ملك اليمين : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿١٦﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ
 أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿١٧﴾ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾

(المؤمنون: ٥-٧)

وهذا يتعلق بحفظ النسل .

وورد فيه تحريم الظلم ، وأكل مال اليتيم ، والإسراف ، والبغى ، ونقص المكيال ، أو الميزان ، والفساد في الأرض ، وما دار بهذا المعنى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ﴾ (الأنعام: ١٥٢) وهذا يتعلق بحفظ المال .

وشرعت الصلاة في مكة ، كما ورد الأمر بالإنفاق والإحسان ، وإن لم تشرع الزكاة إلا في المدينة ، وأصل مشروعية الصيام كان بمكة حيث كان رسول الله ﷺ يصوم ويتحنث ثم صام يوم عاشوراء بعد الهجرة ، حتى فرض صوم رمضان بالمدينة . وهذه هي أصول العبادات .

ونهى القرآن المكي عن الذبح لغير الله ، والتقرب إلى الشركاء ، وندد بما حرّمه على أنفسهم وخصوا به آلهتهم ، وأمر بالأكل مما ذكر اسم الله عليه . ﴿ فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ (الأنعام: ١١٨) وما بعدها . ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا ﴾ (الأنعام: ١٣٦) وما بعدها . وهذا أصل في المطاعم .

قال الشاطبي في الموافقات : « اعلم أن القواعد الكلية هي الموضوعة أولاً ، والتي نزل بها القرآن على النبي ﷺ بمكة ، ثم تبعها أشياء بالمدينة كملت بها تلك القواعد التي وضع أصلها في مكة ، وكان أولها الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر ، ثم تبعه ما هو من الأصول العامة كالصلاة وإنفاق المال وغير ذلك ، ونهى عن كل ما هو كفر أو تابع للكفر ، كالاقتراءات التي افتروها ، من الذبح لغير الله وللشركاء الذين ادعواهم اقتراءً على الله ، وسائر ما حرّمه على أنفسهم ، أو أوجبوه من غير أصل ، مما يخدم أصل عبادة غير الله ، وأمر مع ذلك بمكارم الأخلاق كلها ، كالعدل والإحسان ، والوفاء بالوعد ، وأخذ العفو ، والإعراض عن الجاهلين ، والدفع بالتي هي أحسن ، والخوف من الله وحده ، والصبر والشكوى ونحوها ، ونهى عن مساوئ الأخلاق من الفحشاء والمنكر ، والبغى ، والقول بغير علم ، والتطفيف في المكيال والميزان ، والفساد في الأرض ، والزنا ، والقتل ، والوآد ، وغير ذلك مما كان سائراً في دين الجاهلية .

وإنما كانت الجزئيات المشروعة بمكة قليلة ، والأصول الكلية كانت في النزول والتشريع أكثر .»

وكثر ذكر قصص الأنبياء في القرآن المكي ، تسلياً لرسول الله ﷺ ، عبرة للمكذبين ، ودعماً لأصول الدين التي جاءت بها الرسالات السماوية ، ليفيء المشركون إلى الله ويستجيبوا لدعوة رسوله .

● التشريع في المدينة :

كان حادث الهجرة فاصلاً بين عهدين في تاريخ الإسلام ، حيث استقرت العقيدة الإسلامية في نفوس نفر من المهاجرين وأصحاب البيعة من الأنصار ، وتكونت النواة الأولى للمجتمع الإسلامي ، واتخذت المدينة مستقراً لها ، وبدأت الدعوة في طور عملي تنظيمي جديد ، واتجه التشريع إلى بناء الأمة وتحديد علاقاتها الاجتماعية ، وكانت اللبنة التي بدأ بها رسول الله ﷺ بناء هذا المجتمع الجديد : أن آخى بين المهاجرين والأنصار ، حيث كان الأنصاري يؤثر أخاه المهاجري على نفسه : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ (الحشر: ٩) .

وكانت المدينة بعد الهجرة تضم طوائف شتى : تضم المهاجرين الذين هاجروا من مكة ، وخلفوا وراءهم سائر عشيرتهم من المشركين .

وتضم الأنصار الذين بايعوا رسول الله ﷺ وأووه ونصروه من الأوس والخزرج ، وبين الأوس والخزرج معارك قديمة طاحنة تحز آثارها الدامية في النفوس .

وتضم جماعة من مرضى النفوس ، الذين أظهروا الخضوع للإسلام انقياداً لسطوة الدين الجديد ، واستنبطوا الكفر والعداء لهذا الدين ، وهم المنافقون .

وتضم اليهود الذين أقاموا يثرب منذ زمن ، وقرأوا الكتب المقدسة ، ورأوا فيها البشارة برسالة محمد ﷺ ، فعز عليهم بعد بعثه أن يدعنوا إليه ، إبقاء على سلطانهم

الديني ، واستعلاء في الأرض ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ (البقرة: ٨٩) .

وقد اتجه التشريع المدني إلى مواجهة هذه العناصر بما يلائمها .

فاتخذ رباط العقيدة بين المؤمنين بالدين الجديد مهاجرين وأنصاراً ، أساساً لرباط الأمة الإسلامية ، يحل محل رباط الدم في حياة القبيلة ، وحثر رسول الله ﷺ

من العصبية وجعلها من دعوى الجاهلية : « ليس منا من دعا إلى عصبية وليس منا مات على عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية »^(١). وقال فيها تلك العبارة المنفرة : « دعوها فإنها منتنة »^(٢).

وذكر الله أوصاف المنافقين ، وحذّر منهم في القرآن المدني ، بما فيه تحليل لنفسياتهم وبيان لمخاطرهم .

أما اليهود فقد نزل القرآن بفضح سريرتهم بكتمان ما أنزل الله ، وما ارتكبوا من ظلم من قتلهم الأنبياء ، وصدّهم عن سبيل الله وأخذهم الربا ، وأكلهم أموال الناس بالباطل ، وما جبلوا عليه من جبن وضعف وخيانة وغدر ، حتى قاتلهم رسول الله ﷺ وأخرجهم من ديارهم .

وتناول التشريع في المدينة بقية العبادات ، وهي الأركان العملية التي يبني عليها الإسلام . فشرع الله الزكاة والصوم والحج .

وتناول شؤون التعامل ، فأحل الله البيع ، وحرم الربا ، وبين ما يجب في المداينة من كتابة أو إشهاد ، وما يكون من أداء أو إمهال ، وأرشد إلى التجارة ، ونهى عن أكل الأموال بالباطل .

وتناول نظام الأسرة في النكاح ، والعشرة في الحياة الزوجية ، والطلاق والميراث والوصية .

وتناول مشروعية القتال ، وفرضية الجهاد ، وما يتبع ذلك من عهود ، أو فية أو غنيمة ، أو أسر .

وتناول العقوبات على الجرائم الكبرى ، صيانة للحقوق الإنسانية العامة التي جاءت بها الملل جميعاً . وهي الكليات الخمس : حفظ الدين ، والنفس ، والمال ، والنسل ، والعقل . فيما فرض من قصاص أو حدّ .

وتناول شؤون القضاء والحكم بالعدل بين الناس ، وتحكيم كتاب الله تعالى :

﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ (المائدة: ٤٩) .

وخلاصة ذلك أن التشريع في المدينة أقام معالم حياة الأمة الإسلامية في جوانبها المختلفة ، وحدد روابطها الاجتماعية وسلطانها السياسي ، فكان الإسلام عقيدة

(١) رواه أبو داود .

(٢) رواه البخاري ومسلم .

وشريعة ، ونظاماً متكاملًا للحياة ، وكان محمد ﷺ مؤسساً لدولته ، فأكمل الله بهذا الدين ، وأتم النعمة .

● ارتباط التشريع المدني بالتشريع المكي :

لا يستطيع الإنسان أن يفصل بين التشريع المكي والتشريع المدني ، فإن المدني يعتبر امتداداً للمكي حيث بنى التشريع في المدينة على قواعد التوحيد وأصول الدين التي نزل بها الوحي في مكة .

قال الشاطبي : «المدني من السور ينبغي أن يكون منزلاً في الفهم على المكي ، وكذلك المكي بعضه مع بعض ، والمدني بعضه مع بعض ، على حسب ترتيبه في التنزيل ، وإلا لم يصح ، والدليل على ذلك أن معنى الخطاب المدني في الغالب مبني على المكي ، كما أن المتأخر من كل واحد منهما مبني على مقدمه ، دل على ذلك الاستقراء ، وذلك إنما يكون ببيان مجمل أو تخصيص عموم ، أو تقييد مطلق ، أو تفصيل ما لم يفصل ، أو تكميل ما لم يظهر تكميله . وأول شاهد على هذا أصل الشريعة ، فإنها جاءت متممة لمكارم الأخلاق ، ومصلحة لما أفسد قبل من ملة إبراهيم عليه السلام .

ويليه تنزيل سورة الأنعام فإنها نزلت مبينة لقواعد العقائد وأصول الدين ، وقد خرج العلماء منها قواعد التوحيد التي صنف فيها المتكلمون ، من أول إثبات واجب الوجود إلى إثبات الإمامة . هكذا قالوا .

وإذا نظرت بالنظر المسوق في هذا الكتاب تبين به من قرب بيان القواعد الشرعية المكية التي إذا انخرم منها كلي واحد ، انخرم نظام الشريعة ، أو نقص منها أصل كلي . ثم لما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة كان أول ما نزل عليه سورة البقرة ، وهي التي قررت قواعد التقوى المبنية على قواعد سورة الأنعام ، فإنها بنيت على أقسام أفعال المكلفين جملة ، وإن تبين في غيرها تفاصيل لها .

كالعبادات التي هي قواعد الإسلام .

والعادات من أصل المأكل والمشروب وغيرهما .

والمعاملات من البيوع والأنكحة وما دار بها .

والجنايات من أحكام الدماء وما يليها . وأيضاً فإن حفظ الدين فيها ، وحفظ النفس والعقل والنسل والمال مضمن فيها ، وما خرج عن المقرر فيها فبحكم التكميل ، فغيرها من السور المدنية المتأخرة عنها مبني عليها ، كما أن غير الأنعام من المكي المتأخر عنها مبني عليها ، وإذا تنزلت إلى سائر السور بعضها مع بعض في الترتيب وجدتها كذلك حذو القذة بالقذة» اهـ .

● مميزات المكي والمدني :

الذي يقرأ القرآن الكريم يجد للآيات المكية خصائص ، ليست للآيات المدنية في وقعها ومعانيها ، وإن كانت الثانية امتداداً للأولى في الأحكام والتشريع ، فحيث كان القوم في جاهلية عمي وتصمم ، يعبدون الأوثان ويشركون بالله ، وينكرون الوحي ، ويكذبون بيوم الدين .

﴿ وَكَانُوا يَقُولُونَ أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴾ (الواقعة: ٤٧)
 ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾

(الجمانية: ٢٤)

وهم ألداء في الخصومة ، أهل ممارات ولجاجات في القول . عن فصاحة وبيان ، حيث كان القوم . كذلك نزل الوحي المكي قوارع زاجرة ، وشهباً منذرة ، وحججاً قاطعة ، يحطم وثنياتهم في العقيدة ، ويدعوهم إلى توحيد الألوهية والربوبية ، ويهتك أستار فسادهم ، ويقدم دلائل النبوة ، ويضرب الأمثلة للحياة الآخرة وما فيها من جنة ونار ، ويتحداهم على فصاحتهم بأن يأتوا بمثل هذا القرآن ، ويسوق إليهم قصص المكذبين الغابرين عبرة وذكرى ، فنجد في مكي القرآن ألفاظاً شديدة القرع على المسامع ، تقذف حروفها بشرر الوعيد ، وألسنة العذاب ، فكلا الرادعة الزاجرة ، والصاخة والقارعة ، والغاشية والواقعة ، وحروف الهجاء من فواتح السور ، وآيات التحدي في ثناياها ، ومصير الأمم السابقة ، ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِمْ فَعَزَّوهُمْ مِّنْ أَرْضِنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَّنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَّنْ أَعْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ

يُظَلِّمُونَ ﴿العنكبوت: ٤٠﴾ وإقامة الأدلة الكونية ، والمجادلة العقلية ، كل هذا نجده من خصائص القرآن المكي .

وحين تكونت الجماعة المؤمنة بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره ، وامتحنت في عقيدتها بأذى المشركين ، فصبرت وهاجرت بدينها ، مؤثرة ما عند الله على متع الحياة ، حين تكونت هذه الجماعة المؤمنة نرى الآيات المدنية طويلة المقاطع ، تتناول أحكام الإسلام وحدوده ، وتدعو إلى الجهاد والاستشهاد في سبيل الله ، وتفصل أصول التشريع ، وتضع قواعد المجتمع ، وتحدد روابط الأسرة ، وصلات الأفراد وعلاقة الأمم ، كما تفضح المنافقين وتكشف عن دخيلتهم ، وهذا هو الطابع العام للقرآن المدني :

وأقرب ما قيل في تعداد السور المكية والمدنية إلى الصحة : أن المدني باتفاق عشرون سورة :

- | | | |
|----------------|-----------------|----------------|
| ١- البقرة . | ٢- آل عمران . | ٣- النساء . |
| ٤- المائدة . | ٥- الأنفال . | ٦- التوبة . |
| ٧- النور . | ٨- الأحزاب . | ٩- محمد . |
| ١٠- الفتح . | ١١- الحجرات . | ١٢- الحديد . |
| ١٣- المجادلة . | ١٤- الحشر . | ١٥- الممتحنة . |
| ١٦- الجمعة . | ١٧- المنافقون . | ١٨- الطلاق . |
| ١٩- التحريم . | ٢٠- النصر . | |

وأن المختلف فيها اثنتا عشر سورة :

- | | | |
|---------------|---------------------|----------------|
| ١- الفاتحة . | ٢- الرعد . | ٣- الرحمن . |
| ٤- الصف . | ٥- التغابن . | ٦- التطهيف . |
| ٧- القدر . | ٨- لم يكن . | ٩- إذا زلزلت . |
| ١٠- الإخلاص . | ١١، ١٢- المعوذتان . | |

وأن ما سوى ذلك مكي باتفاق ، وهو اثنان وثمانون سورة ، فيكون مجموع القرآن مائة وأربع عشرة سورة .

ولا يقصد بوصف السورة بأنها مكية أو مدنية أنها بأجمعها كذلك ، فقد يكون في المكية بعض آيات مدنية ، وفي المدنية بعض آيات مكية ، ولكنه وصف بحسب أكثر آياتها .

ولذلك يأتي في التسمية : سورة كذا مكية إلا آية كذا فإنها مدنية ، وسورة كذا مدنية إلا آية كذا فإنها مكية ، كما نجد ذلك في المصاحف .

● المكي والمدني :

للعلماء في المكي والمدني ثلاثة آراء اصطلاحية ، كل رأى منها مبني على اعتبار خاص .
الأول : اعتبار زمن النزول ، فالمكي ما نزل قبل الهجرة ، وإن كان بغير مكة ، والمدني ما نزل بعد الهجرة ، وإن كان بغير المدينة . فما نزل بعد الهجرة ولو بمكة أو عرفة أو غيرها مدني ، كالذي نزل عام الفتح أو بحجة الوداع ، كقوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (المائدة: ٣) . وهذا الرأى أولى من الرأيين بعده لحصره واطراده .

الثاني : اعتبار مكان النزول ، فالمكي ما نزل بمكة وما جاورها ، كمنى ، وعرفات ، والحديبية ، والمدني : ما نزل بالمدينة وما جاورها كأحد ، وقباء ، ولسع .
ويترتب على هذا الرأى عدم ثنائية القسمة وحصرها . فما نزل بالأسفار أو بتبوك ، أو بيت المقدس ، لا يدخل تحت القسمة ، فلا يسمى مكيًا ولا مدنيًا ، كما يترتب عليه كذلك أن ما نزل بمكة بعد الهجرة يكون مكيًا .
الثالث : اعتبار المخاطب ، فالمكي : ما كان خطاباً لأهل مكة .
والمدني : ما كان خطاباً لأهل المدينة .

ويبنى على هذا الرأى عند أصحابه أن ما في القرآن من قوله تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ﴾ : مكي .

وما فيه من قوله تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ مدني .

وبالملاحظة يتبين أن هذا لا يطرد ، وأن أكثر سور القرآن لم تفتح بأحد الخطابين ، والقرآن خطاب الله للخلق أجمعين ، ويمكننا أن نحصر على وجه الإجمال مميزات كل من المكي والمدني فيما يأتي :

● مميزات المكي :

- ١- الدعوة إلى التوحيد وعبادة الله وحده ، وإثبات الرسالة والبعث والجزاء بآيات الله الكونية والرد على المشركين ومجادلتهم ، وقطع دابر خصومهم بالبراهين العقلية ، وذكر القيامة وهولها ، والنار وعذابها ، والجنة ونعيمها .
 - ٢- وضع الأسس العامة للتشريع ، والفضائل التي عليها يقوم المجتمع ، وفضح جريمة المشركين في سفك الدماء وأكل أموال اليتامى ظلماً ، وواد البنات ، وما كانوا عليه من سوء العادات .
 - ٣- ذكر قصص الأنبياء والأمم السابقة زجراً لهم حتى يعتبروا بمصير المكذابين قبلهم ، وتسلياً لله لرسول الله ﷺ حتى يصبر على أذاهم ، ويطمئن إلى الانتصار عليهم .
 - ٤- قصر الفواصل مع قوة الألفاظ ، وإيجاز العبارة بما يصم الأذان ، ويشد قرعه على المسامع ، ويصعق القلوب كقصار المفصل ، إلا نادراً .
 - ٥- وصيغة الخطاب في المكي عامة كقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ﴾ وقوله : ﴿ يَبْنِي عَادَمَ ﴾ . أما المدني فصيغة الخطاب فيه غالباً للمؤمنين ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ .
- ولم يرد في المدني توجيه الخطاب إلى الناس إلا في سبع آيات : اثنتان في البقرة ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ (البقرة: ٢١) ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوْا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾ (البقرة: ١٦٨) . وأربع في النساء أولها : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾ (النساء: ١) .
- ٢- ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾ (النساء: ١٣٣) .
 - ٣- ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (النساء: ١٧٠) .
 - ٤- ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَنٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (النساء: ١٧٤) .
- وواحدة في الحجرات ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ﴾ (الحجرات: ١٣)
- ٦- يكثر القسم في الآيات المكية ، فقد جاء القسم فيها ثلاثين مرة ، ولم يأت إلا مرة واحدة في المدنية في قوله تعالى ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ (التغابن: ٧) .

وقد تعرض العلماء إلى تحديد تاريخ نزول سور في حوادث خاصة قبل الهجرة .
من ذلك :

- ١- سورة النجم : نزلت عند الهجرة إلى الحبشة « في السنة الخامسة » بعد البعثة .
- ٢- سورة طه : نزلت قبل إسلام عمر بن الخطاب الذي حصل « في السنة السادسة » قبل الهجرة .
- ٣- سورة الروم : نزلت عند حرب الروم والفرس ، التي وقعت « في السنة السابعة » أو « الثامنة » بعد البعثة .
- ٤- سورة الجن : نزلت بعد ذهاب النبي ﷺ إلى الطائف ، وكان بعد موت أبي طالب وخديجة في « السنة العاشرة » من البعثة تقريباً .
- ٥- سورة الإسراء : نزلت عند حادثة الإسراء والمعراج « في السنة العاشرة » من البعثة تقريباً كذلك .

وتستطيع أن تقسم السور المكية باعتبار موضوعاتها إلى الأقسام الآتية :

- ١- السور التي نزلت معارضة للمشركين ، ورداً على خصوم النبي ﷺ المعاندين ، مثل سورة : الهمزة ، والماعون ، والتكاثف ، والفيل ، وتبت .
- ٢- السور التي تتضمن تسليية للرسول عما كان يناله من إيذاء الكفار له ، مثل سورتي الضحى وألم نشرح .
- ٣- السور التي تصف أهوال يوم القيامة ، وما يتبعها من حساب وجنة ونار ، كسورة التكوير ، وسورة الواقعة .
- ٤- السور التي جاءت في قصص الأنبياء في آيات قصيرة كسورة نوح ، وسورة القمر .

● مميزات المدني :

- ١- بيان العبادات والمعاملات والحدود والمواريث وفضيلة الجهاد ، ونظام الأسرة وصلات المجتمع والدولة ، وقواعد الحكم ، ومسائل التشريع .
- ٢- مخاطبة أهل الكتاب من اليهود والنصارى ودعوتهم إلى الإسلام ، وبيان تحريفهم لكتب الله ، وتجنبيهم على الحق ، واختلافهم من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم .

٣- الكشف عن سلوك المنافقين ، وتحليل نفسياتهم ، وإزاحة الستار عن خباياهم ،
وبيان خطرهم على الدين .

٤- طول المقاطع والآيات في أسلوب يقرر الشريعة ، ويوضح أهدافها ومراميها
وهناك سور مدنية يمكن تحديد تاريخها على وجه التقريب :

(أ) سورة البقرة : فإن الجزء الأكبر منها نزل «في السنة الثانية» من الهجرة قبيل
غزوة بدر ، وتناولت تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة ، وتشريع
المحرمات من المأكّل ، وشريعة الصوم ، وأحكام الحج ، والتفريق بين الزوجين .
(ب) سورة الأنفال : نزلت في غزوة بدر ، عقب الانتهاء منها ، وتناولت حوادث
الغزوة ، وتقسيم الغنائم ، وحكم الأسرى .

(ج) سورة النساء : نزلت «في السنة الرابعة» تقريباً ، وتناولت تشريعات النكاح ،
واليتامى ، والميراث . .

(د) سورة الأحزاب : نزلت بغزوة الأحزاب «في السنة الخامسة» من الهجرة ،
وتضمنت إبطال التبني ، ووصف حال المؤمنين والمنافقين في الغزوة ، وقصة
زينب بنت جحش ، وعلاقات النبي وأزواجه بالمؤمنين ، وحجاب النساء .

(هـ) سورة التوبة : نزلت بعد غزوة تبوك «في العام التاسع للهجرة» وأمر
رسول الله ﷺ أن يؤذن بصدورها بالحج ، فأنتهت العهود ، وبيّنت حرّمات
الأشهر الحرم ، وفضحت المنافقين ، وتضمنت غزوة تبوك .

● أسلوب القرآن في الطلب والتخيير ومنهجه في بيان الأحكام :

ينقسم الحكم التكليفي إلى خمسة أقسام : الإيجاب ، والندب ، والتحريم ،
والكراهة ، والإباحة .

ذلك لأن الخطاب إما أن يكون طلباً أو تخييراً ، والطلب إما أن يكون طلب فعل
أو طلب كف عن فعل ، فإذا اقتضى طلب فعل فإن كان اقتضاؤه على وجه الإلزام
فهو الإيجاب ، والمطلوب فعله هو الواجب . وإن كان اقتضاؤه ليس على وجه
الإلزام فهو الندب ، والمطلوب فعله هو المندوب ، وإذا اقتضى طلب كف عن فعل

فإن كان اقتضاؤه على وجه الإلزام فهو التحريم ، والمطلوب الكف عن فعله هو المحرم . وإن كان اقتضاؤه ليس على وجه الإلزام فهو الكراهة ، والمطلوب الكف عن فعله هو المكروه ، وإذا اقتضى تخيير المكلف بين فعل شيء وتركه فهو الإباحة ، والفعل الذي خير بين فعله وتركه هو المباح ، فالمطلوب فعله قسماً : الواجب والمندوب ، والمطلوب الكف عن فعله قسماً : المحرم ، والمكروه ، والمخير بين فعله وتركه هو القسم الخامس وهو المباح .

وحيث كان طلب الفعل شاملاً للواجب والمندوب فإن التمييز بينهما يكون بدلالة الطلب على الإلزام ، أو عدم دلالة عليه . وتعرف الدلالة على الإلزام بدلالة صيغة الطلب نفسها ، أو بقرائن أخرى ، كترتيب العقوبة على تركه ، أو ذكر الفعل مقروناً بوعده أو نحو ذلك .

وحيث كان طلب الكف عن الفعل شاملاً للمحرم والمكروه ، فإن التمييز بينهما يكون بدلالة طلب الكف على الإلزام ، أو عدم دلالة عليه . وتعرف الدلالة على الإلزام بدلالة صيغة طلب الكف نفسها ، أو بقرائن أخرى كترتيب العقوبة على الفعل ، أو ذكر الفعل مقروناً بوعيد أو نحو ذلك .

ويتضح من هذا العرض الموجز أن صيغة الطلب فعلاً أو تركاً ليست محصورة في صيغة الأمر ، وصيغة النهي ، فإن الصيغ متعددة ومنها ما هو موضع اتفاق ، ومنها ما هو مختلف فيه ويستطيع الناظر في آيات القرآن الكريم أن يخرج بجملته خواص لأسلوب القرآن في الطلب والتخيير ، ومنهجه في بيان الأحكام .

وقد استخلص الشيخ الخضري في كتابه « تاريخ التشريع الإسلامي » أساليب القرآن في طلب الفعل إيجاباً أو ندباً ، وأساليبه في طلب الكف تحريماً أو كراهة . وأساليبه في التخيير ، وآثرنا ذكرها بنصها مع إضافات يسيرة .

أولاً : أساليب القرآن في طلب الفعل :

١- صريح الأمر كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ (النحل: ٩٠) .

وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ (النساء: ٥٨).

٢- الإخبار بأن الفعل مكتوب على المخاطبين ، كقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ (البقرة: ١٧٨).

وقوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ (البقرة: ١٨٠) ، ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ (البقرة: ١٨٣).

وقوله : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ (النساء: ١٠٣).

٣- الإخبار بأن الفعل على الناس عامة أو على طائفة منهم خاصة ، كقوله تعالى : ﴿ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (آل عمران: ٩٧).

وقوله : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ لَهُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (البقرة: ٢٣٣) ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾ (البقرة: ٢٣٣).

٤- الإخبار بأن الفعل حق لطائفه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة: ٢٤١).

٥- الوصية بالفعل ، كقوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ ﴾ (النساء: ١١).

٦- حمل الفعل المطلوب على المطلوب منه ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (البقرة: ٢٢٨).

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (البقرة: ٢٣٤).

٧- أن يطلب الفعل بالصيغة الطلبية وهي فعل الأمر أو المضارع المقرون باللام أو المصدر المؤكد لعامله كقوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ (البقرة: ٢٣٨).

وقوله : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُدُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (الحج: ٢٩)

وقوله : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ (محمد: ٤).

٨- التعبير بفرضه ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ (الأحزاب: ٥٠).

٩- ذكر الفعل جزاء لشرط في بعض المواضع كقوله : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ آهْدَى ﴾ (البقرة: ١٩٦).

وقوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِمْ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ (البقرة: ١٩٦).

وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِيرَةٌ إِلَىٰ مِمَّا سَرَقْتَ ﴾ (البقرة: ٢٨٠).

١٠- وصف الفعل بأنه خير ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّتِي تَعْمَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهَا خَيْرٌ ﴾ (البقرة: ٢٢٠).

١١- ذكر الفعل مقروناً بوعد ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللهَ قرضًا حسنًا فيضعفه لَهُ أَضعافًا كثيرة ﴾ (البقرة: ٢٤٥).

١٢- وصف الفعل بأنه بر أو موصل للبر ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَيْكِنَ البرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾ (البقرة: ١٧٧).

وقوله : ﴿ وَلَيْكِنَ البرَّ مَنْ اتَّقَى ﴾ (البقرة: ١٨٩).

وقوله : ﴿ لَنْ تَنَالُوا البرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا حُبِبْتُمْ ﴾ (آل عمران: ٩٢).

١٣- اقتران الفعل بأداة التخصيص في بعض المواضع ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ ﴾ (التوبة: ١٣).

١٤- محبة الله للفعل كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتُلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ بَيْنِينَ مَرْصُوصٍ ﴾ (الصف: ٤).

ثانياً : أساليب القرآن في طلب الكف عن الفعل :

١- صريح النهي ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَنْهَىٰ عَنِ الفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ﴾ (النحل: ٩٠)

وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمْ اللهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تُولَّوهُمْ ﴾ (المتحنة: ٩).

٢- التحريم ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ
وَالْإِنْتِمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَنًا وَأَنْ تَقُولُوا
عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف: ٣٣).

وقوله : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ ﴾ (الأنعام: ١٥١).

وقوله : ﴿ وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (النور: ٣).

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾ (النساء: ٢٣).

٣- عدم الحل ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرثُوا النِّسَاءَ كَرهًا ﴾ (النساء: ١٩)
وقوله : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا
يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ (البقرة: ٢٢٩).

وقوله : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ (البقرة: ٢٢٨).

٤- صيغة النهي ، وهي المضارع المسبوق بلا الناهية ، أو فعل الأمر الدال على
طلب الكف ، مثل : دَع ، وَذَر ، وَاجْتَنِبْ ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ
الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (الإسراء: ٣٤).

وقوله : ﴿ وَذَرُوا ظَهْرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ﴾ (الأنعام: ١٢٠).

وقوله : ﴿ وَدَعْ أَذْنَهُمْ ﴾ (الأحزاب: ٤٨).

وقوله : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ (الحج: ٣٠).

٥- نفي البر عن الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ
وَالْمَغْرِبِ ﴾ (البقرة: ١٧٧).

وقوله : ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾ (البقرة: ١٨٩).

٦- نفي الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾

(البقرة: ١٩٣)

وقوله : ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾

(البقرة: ١٩٧)

وقوله : ﴿ لَا تَضَارَّ وَالِدَةً بِوَالِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ ﴾ (البقرة: ٢٣٣).

٧- ذكر الفعل مقروناً باستحقاق الإثم ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ﴾ (البقرة: ١٨١).

٨- ذكر الفعل مقروناً بوعيد ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (التوبة: ٣٤).
وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ (البقرة: ٢٧٥).

٩- وصف الفعل بأنه شير ، كقوله : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ﴾ (آل عمران: ١٨٠).

١٠- التعبير بنفي الصحة بلفظ « ما كان » كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمِئَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (الأحزاب: ٣٦).
وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا ﴾ (الأحزاب: ٥٣).

وقوله : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ ﴾ (التوبة: ١٧).
وقوله : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُفْخِرَ فِي الْأَرْضِ ﴾ (الأنفال: ٦٧).

١١- الاستفهام الإنكاري في بعض المواضع ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (البقرة: ٤٤).

وقوله : ﴿ أَخْشَوْنَهُمْ فَإِنَّهُمْ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (التوبة: ١٣).
١٢- ذكر الفعل مقروناً بعقوبة نصبية ، كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ﴾ (المائدة: ٣٨).

١٣- الحكم على الفعل بأنه كفر ، أو ظلم ، أو فسق ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (المائدة: ٤٤) و ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ (المائدة: ٤٥) و ﴿ الْفٰسِقُونَ ﴾ (المائدة: ٤٧).

١٤- لعن الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّهٗ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾ (البقرة: ١٥٩).

١٥- مقت الله لفعل ، كقوله تعالى : ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (الصف:٣).

١٦- نفي محبة الله للفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُحْتَالًا فَخُورًا ﴾ (النساء:٣٦).

١٧- كون الفعل مانعاً من الهدى ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ (الزمر:٣). وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَابٌ ﴾

(غافر:٢٨)

١٨- وصف الفعل بالسوء ، كقوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (المنافقون:٢).

١٩- جعل الفعل سبباً للوم ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ (الإسراء:٢٩).

ثالثاً : أساليب القرآن في التخيير والإباحة :

١- لفظ الحل مسنداً إلى الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْمَةَ الْأَنْعَامِ ﴾ (المائدة:١)

وقوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ (المائدة:٤).

وقوله : ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ﴾ (المائدة:٥).

٢- نفي الإثم ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ يَمَنَ أَتَى ﴾ (البقرة:٢٠٣).

وقوله : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوَصٍّ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (البقرة:١٨٢)

٣- نفي الجناح ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ أَلْزِمْنَا ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا ﴾ (المائدة:٩٣).

وقوله : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ ﴾ (النور: ٥٨).
٤- نفي النهي ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوا فِي الدِّينِ
وَلَمْ يَخْرُجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ﴾ (المتحنة: ٨).

رابعاً : منهج القرآن في بيان الأحكام :

١- بعض آيات الأحكام قد جاء بصيغة قاطعة ، ولا مجال للاجتهاد فيها ، كآيات
وجوب الصلاة والزكاة ، والصوم ، وكآيات الموارث التي حددت أنصبة الوارثين ،
وكآيات حرمة الزنا ، والقذف ، وأكل أموال الناس بالباطل ، والقتل بغير حق ،
وما إلى ذلك مما اشتهر عند المسلمين ، وأخذ حكم المعلوم بالضرورة .
وبعض آيات الأحكام لا يتعين المراد منها ، فكانت مجالاً للبحث والاجتهاد ،
كتحديد المسح بالرأس في الوضوء ، ووجوب النفقة للمطلقة طلاقاً بائناً .
والفرق بين النوعين أن الأول بمنزلة العقائد ، وهو واجب الاتباع عيناً على كل
إنسان ، فمن أنكره يكون خارجاً عن الملة ، بخلاف الثاني ، فإن من أنكر فيه
فهماً معيناً تحتمله الآية كما تحتمل غيره ، لا يكون كذلك ، وكل مجتهد
يتبع فيه ما ترجح عنده .

ومن هذا النوع الثاني تعددت المذاهب الإسلامية ، واختلفت آراء الفقهاء ،
فوصلت إلى السبعة أو الثمانية في المسألة الواحدة ، ولا يمكن أن يقال : إن
الكل دين يجب اتباعه ، لأنها آراء متناقضة ، ولا أن الدين واحد معين منها ،
لأنه لا أولوية لبعضها على بعض ، إلا إذا وجد مرجح ، ولا أن الدين واحد
منها لا بعينه ، لأنه شائع لا يعرف على التحديد ، وإنما الذي يقال في هذا
وأمثاله : إنها آراء وأفهام ، للحاكم أن يختار منها في العمل أيها شاء ، تبعاً لما
يراه من المصلحة ، ولعل هذا هو السر في سعة الفقه الإسلامي واستطاعته حل
المشاكل الاجتماعية ، مهما امتد الزمن بالحياة ، وكثرت صور الحوادث ،
وتقدمت الحضارات .

٢- وبيان القرآن لتلك الأحكام لم يكن على سنة البيان المعروف في القوانين
الوضعية ، بأن يذكر الأوامر والنواهي جافة مجردة عن معاني الترغيب

والترهيب وإنما يسوقها محتفة بأنواع من المعاني التي من شأنها أن تخلق في نفوس المخاطبين بها الهيبة والمراقبة ، والارتياح والشعور بالفائدة العاجلة والآجلة ، فيدعوهم كل هذا إلى المسارعة إليها ، وامتنال الأمر فيها نظراً إلى واجب الإيمان ، وبداعية الخوف من عقاب الله وغضبه ، والطمع في ثوابه ورضاه ، وهذا هو الوازع الديني الذي تمتاز بغرسه في النفوس الشرائع السماوية ، وهو بلا شك أكبر عون للوازع الزمني ، للسلسلة التنفيذية في الحصول على مهمته ، لإصلاح الأمة واستقامتها على أمر الله ، وتستطيع أن تدرك هذا المعنى بالنظر في آيات التشريع .

٣- لم ينهج القرآن في ذكره لآيات الأحكام منهج الكتب المؤلفة ، التي تذكر الأحكام المتعلقة بشيء واحد في مكان واحد ، ثم لا تعود إليه إلا بقدر ما تدعو إليه المناسبة ، وإنما جاءت آيات الأحكام مفرقة في مواضع مختلفة ، فقد يأتي ما يتعلق بالطلاق والرضاع وأحكامهما ، وما يتعلق بالخمر وحرمتها بين ما يتعلق بالقتال وشئون اليتامي ، كما في آيات سورة البقرة التي تناولت آيات الصلاة والصيام والحج ، وآيات القتال والردة ، وآيات نكاح المشركات ، والأيمان ، وآيات القصاص والوصية ، وآيات الطلاق وما يتبعه .

ولكنك ترى أحكام الحج التي ذكر بعضها في سورة البقرة ، جاء ذكر بعضها الآخر في سورة الحج .

وترى أحكام الطلاق والزواج والرجعة التي ذكر بعضها في سورة البقرة قد ذكر بعضها في سورة النساء ، وبعضها في سورة الطلاق .

وهكذا نجد القرآن في ذكره لآيات الأحكام وكأنه في ذلك أشبه شيء ببستان تنوعت ثماره وأزهاره ، وازدانت بها جميع نواحيه ، حتى يقتطف الإنسان منها أني وجد فيه ما ينفعه وما يشتهي من ألوان مختلفة وأزهار متباينة ، وثمار متنوعة ، يعاون بعضها بعضاً في الروح العام الذي يقصد في التشريع وهذه الروح هي : التغذية بالنافع ، والهداية إلى الخير .

وهذا النهج القرآني في بيان الأحكام إيحاء خاص ، وهو أن جميع ما في القرآن وإن اختلفت أماكنه ، وتعددت سورته وأحكامه فهو وحدة عامة ، لا يصح تفريقه

في العمل ، ولا الأخذ ببعض دون بعض : ﴿ وَأَحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ (المائدة: ٤٩) .

٤- جاءت أكثر أحكام القرآن مجملة ، تشير إلى مقاصد التشريع وقواعده الكلية ، وتدع للمجتهدين مجال الفهم والاستنباط على ضوء هذه القواعد وتلك المقاصد ، وإنما جاء التفصيل في الأحكام التي لا بد من تفصيلها ، سموها بها عن مواطن الجدل ، كما في العقائد والعبادات ، أو لابتنائها على أسباب لا تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ، كالموارث ومحرمات النكاح ، وعقوبات بعض الجرائم ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

وهذا النهج من ضرورة خلود الشريعة ودوامها ، فليس من المعقول أن تعرض شريعة جاءت على أساس من الخلود والبقاء والعموم لتفصيل أحكام الجزئيات التي تقع في حاضرها ومستقبلها ، فإنها مع كثرتها الناشئة من كثرة التعامل وألوانه ، متجددة بتجدد الزمن وصور الحياة ، فلا مناص إذن من هذا الإجمال والاكتفاء بالقواعد العامة ، والمقاصد التي تنشدها للعالم .

وبإزاء هذا حثت الشريعة على الاجتهاد واستنباط الأحكام الجزئية التي تعرض حوادثها من قواعدها الكلية ومقاصدها العامة .

وقد جعل القرآن لأهل الذكر والاستنباط منزلة سامية ، وأمر الناس بالرجوع إليهم فيما يحتاجون إليه ، فقال تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (النساء: ٥٩) .

وقال : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ (النساء: ٨٣) . وقال : ﴿ فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ ﴾ (النحل: ٤٣) .
وبهذه الآيات ونحوها حث القرآن على الاجتهاد في تعرف الأحكام وسؤال أهل العلم والمعرفة .

وقد مهد النبي ﷺ ، وأصحابه من بعده طريق الاستنباط لمن جاء بعدهم من أئمة المسلمين وعلمائهم ، وبذلك اتضح مقدار سعة الشريعة الإسلامية . وتناولها لكل ما يجد في الحياة .

وإنها بحق : صالحة لتنظيم جميع الشئون : اجتماعية ، أو فردية إلى يوم الدين .
هذا ، ولم يتفق العلماء الباحثون في القرآن على عدد آيات الأحكام ، نظراً
لاختلاف الأفهام ، وتفاوت جهات الدلالة .

● ثانياً — السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي :

السنة لغة : هي الطريقة والسيره ، وسواء أكانت محمودة أم مذمومة ، وقد ورد
استعمالها في القرآن الكريم ، وفي الحديث النبوي بهذا المعنى .

ففي القرآن يقول تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ
وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (الأنفال: ٣٨) . ويقول : ﴿ سُنَّةٌ مَن قَدْ
أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا نَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴾ (الإسراء: ٧٧) . ويقول : ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ
الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ نَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ (الفتح: ٢٣) .

وفي الحديث يقول ﷺ : « لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع ،
حتى لو سلكوا جحر ضبّ لسلكتموه ، قلنا : يا رسول الله اليهود والنصارى ؟ قال :
فمن » ؟ ^(١) .

ويقول : « من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من
غير أن ينقص من أجورهم شيئاً ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها
ووزر من عمل بها من بعده ، من غير أن ينقص من أوزارهم شيئاً » ^(٢) .

والسنة عند الفقهاء : ما ثبت عن النبي ﷺ من غير وجوب ، فهي أحد الأحكام
التكليفية الخمسة : الواجب ، والحرام ، والسنة ، والمكروه ، والمباح ، وقد
يستعملونها في مقابل البدعة ، فيقولون : طلاق السنة كذا ، وطلاق البدعة كذا .

والسنة عند الأصوليين : ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل
أو تقرير .

والسنة عند المحدثين : ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة ،
أو سيرة ، وهي بهذا المعنى مرادفة للحديث النبوي عند أكثرهم .

(٢) رواه مسلم .

(١) متفق عليه .

فالقول : كقوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى .. »^(١) وقوله : « لا ضرر ولا ضرار »^(٢) .
وقوله في البحر : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته »^(٣) .
والفعل : كأفعاله ﷺ التي نقلت إلينا . مثل وضوئه وكيفية صلاته ، وأدائه مناسك الحج ، وقضائه باليمين والشاهد ، ونحو ذلك .
والتقرير : هو ما أقره الرسول ﷺ مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال وأفعال بسكوته وعدم إنكاره ، أو بموافقته وإظهار استحسانه ، ومن أمثلة ذلك :
ما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء ، فتيما صعيداً طيباً فصليا ، ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما الوضوء والصلاة ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له ، فقال للذي لم يعد : « أصبت السنة وأجزأتك صلاتك » وقال للذي توضأ وأعاد : « لك الأجر مرتين »^(٤) .
وما ورد عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ قال له حين بعثه إلى اليمن : « كيف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بكتاب الله . قال : فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله ﷺ . قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله ؟ .
قال : أجتهد رأيي ولا آلو ، فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله »^(٥) .
وأما الصفة والسيره : فقد روي من صفات رسول الله ﷺ وشمائله الكثير ، وألف الترمذي كتاباً في الشمائل .
وقد اعتنت الأمة الإسلامية بالسنة عناية فائقة ، فحفظوها وكتبوها ورواها كل عن الآخر ، حتى جاء بعضها متواتراً باللفظ والمعنى ، أو بالمعنى فقط متصلاً ذلك برسول الله ﷺ ، وهذا من خصائص أمتنا نحن المسلمين .

(١) رواه البخاري ومسلم .
(٢) رواه أحمد وابن ماجه .
(٣) أخرجه أصحاب السنن الأربعة .
(٤) رواه أبو داود والنسائي .
(٥) رواه أبو داود .

قال ابن حزم : نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خُصَّ به المسلمون دون سائر الملل .

● حجة السنة :

اتفق المسلمون على أن ما صدر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير في شأن من شئون التشريع ، أو شئون الرئاسة والقضاء ، ونقل إلينا بسند صحيح ، يكون حجة على المسلمين ، ومصدراً تشريعياً يستنبط منه المجتهدون الأحكام الشرعية لأفعال المكلفين . فالسنة النبوية هي الأصل الثاني من أصول الأدلة الشرعية ، ومنزلتها تلي منزلة القرآن ، ويجب اتباعها كما يجب اتباع القرآن . وقد دل على حجيتها أمور كثيرة منها :

١- نصوص القرآن الكريم : فقد أمر الله تعالى باتباع رسوله وطاعته فقال : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ (الحشر: ٧) و ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ (النساء: ٥٩) .
وحذرنا من مخالفته فقال : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النور: ٦٣) .

ولم يجعل لنا الخيرة أمام حكمه فقال : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمِئَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (الأحزاب: ٣٦) .
وجعل ذلك من أصول الإيمان فقال : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (النساء: ٦٥)

وفرض على المؤمنين طاعته لأنها من طاعة الله فقال : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ (النساء: ٨٠) .

فهذه النصوص تدل دلالة قاطعة على أن الله أوجب اتباع رسوله فيما شرعه وأن السنة مصدر تشريعي لأحكام المكلفين .

٢- عمل الصحابة : فقد كان الصحابة رضوان الله عليهم في حياة رسول الله ﷺ يمثلون أوامره ونواهيه ، ولا يفرقون بين حكم أوحى الله به في القرآن الكريم

وحكم صدر من رسول الله ﷺ . فقد قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (النجم: ٣-٤).

وكذلك كان شأنهم بعد وفاته ﷺ ، يرجعون إلى كتاب الله تعالى يلتمسون الحكم فيه ، فإن لم يجدوا في كتاب الله ، رجعوا إلى سنة رسول الله ﷺ .

٣- توقف القيام بفرائض الله المجملة على بيان رسول الله : فقد ورد في القرآن الكريم نصوص مجملة كثيرة ، فرض الله فيها على الناس فرائضه . ولم يبين القرآن كيفية أدائها ، كفرائض الصلاة والزكاة والصيام والحج : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (النور: ٥٦) . ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ (البقرة: ١٨٣)

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (آل عمران: ٩٧) وبين رسول الله ﷺ هذا الإجمال بسنته القولية والعملية ، حيث قال تعالى فيه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل: ٤٤) فلو لم تكن هذه السنن البيانية حجة على المسلمين واجبة الاتباع ، ما أمكن تنفيذ أوامر القرآن وفرائضه ولا اتباع أحكامه .

وبهذا يثبت أن ما صح من سنة رسول الله ﷺ التشريعية يكون حجة واجبة الاتباع ، وإذا كان وجوب اتباع رسول الله ﷺ باعتباره رسولا ، فإنه يجب اتباعه في جميع الأحكام التي صحت عنه ، سواء أكانت مبينة حكماً في القرآن أم منشئة حكماً سكت عنه القرآن ، لأنها كلها مصدرها المعصوم الذي منحه الله سلطة التبيين والتشريع^(١) . وبذلك تثبت حجية السنة .

● نسبة السنة إلى القرآن من حيث ما ورد فيها من الأحكام :

الأحكام التي وردت في السنة ، إما أحكام مقررة لأحكام القرآن أو أحكام مبينة لها ، أو أحكام سكت عنها القرآن ، ولا تعدو السنة أن تكون واحداً من هذه الأمور الثلاثة .

وقد بين الإمام الشافعي هذا في « الرسالة » وقسم الأحكام إلى أقسام :

(١) انظر علم أصول الفقه . عبد الوهاب خلاف ط دار القلم ص ٣٧-٣٩ .

١- ما أبانه الله لخلقه نصاً ، كجمل فرائضه من الصلاة والزكاة والصيام والحج ، وتحريم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وتحريم الزنا والخمر والسرقه ، وأكل الميتة ولحم الخنزير ، وسائر أصول الحلال والحرام .

٢- وما جاء حكمه في القرآن مجملاً ، وبينه الرسول ﷺ بسنته القولية والعملية ، كتفصيل مواقيت الصلاة ، وعدد ركعاتها ، وكيفية أدائها ، وبيان مقادير الزكاة وأوقاتها ، والأموال التي تزكى ، وبيان أحكام الصوم ، ومناسك الحج ، والذبايح والصيد ، وما يؤكل وما لا يؤكل ، وتفاصيل الأنكحة ، والبيوع والجنایات ، مما وقع مجملاً في القرآن . وهو الذي يدخل في الآية الكريمة : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل:٤٤) .

٣- وما سنه رسول الله ﷺ مما ليس فيه نص الحكم بالقرآن ، حيث فرض الله في كتابه طاعة رسوله والانتهاة إلى حكمه : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ (النساء:٥٩) فمن قبل هذه السنة امتثل أمر الله .

وتعرض ابن القيم في بيان وجوب اتباع السنة، ولو كانت زائدة على ما في القرآن، إلى مثل هذا التقسيم مستشهداً بالأمثلة فقال : والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون موافقة له من كل وجه ، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها .

وهذا يعني أن الحكم يكون له دليلان ، دليل من القرآن ، ودليل من السنة ، ومن ذلك الأمر بإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت ، والنهي عن الشرك بالله ، وشهادة الزور ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس بغير حق ، وغير ذلك من المأمورات والمنهيات التي دل عليها القرآن والسنة معاً . والثاني : أن يكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له .

ومن هذا القسم السنن التي فصلت إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت ، والسنن التي بينت صحيح البيع وفاسده ، وأنواع الربا المحرم ، وسائر السنن التي بينت مجمل القرآن ومطلقه وعامه .

والثالث : أن تكون موجبة لما يسكت القرآن عن إيجابه ، أو محرمة لما سكت عن تحريمه ، أي أن تنشئ حكماً لا يدل عليه نص في القرآن .
ومن أمثلة ذلك : تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير ، تحريم لبس الحرير والتختم بالذهب على الرجال .

ولا تخرج السنة عن هذه الأقسام فلا تعارض القرآن بوجهٍ ما .
فما كان منها زائداً على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي ﷺ تجب طاعته فيه ، ولا تحل معصيته . وليس هذا تقديماً لها على كتاب الله ، ولكنه امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله ، ولو كان رسول الله ﷺ لا يطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معني ، وسقطت طاعته المختصة به .

فكيف يمكن لأحد من أهل العلم ألا يقبل حديثاً زائداً على كتاب الله ، فلا يقبل حديث تحريم المرأة على عمتها ، ولا على خالتها . ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب .

ومما لا شك فيه أن الاستقراء يدل على أن السنة جاءت بأحكام لا تحصى كثرة لم ينص عليها القرآن ، كتحرير الحُمُر الأهلية ، وألا يُقتل مسلم بكافر ، وأنواع المعاوزات المالية المحرمة ، فلا مناص من الاعتراف بأحكام في الشريعة لم تثبت إلا في السنة وحدها .

فأنت ترى بعد ذلك أن سنة رسول الله ﷺ ثروة خصبة في بيان مجمل القرآن ، وتخصيص عامه ، وتقييد مطلقه ، وتشريع أحكام لم يأت لها نص في القرآن ، وهي مادة غزيرة تغذي الفقه الإسلامي ، وتنمي أحكام الشريعة ومن قبل عن رسول الله فعن الله قبل ، لأن الله افترض طاعة رسوله ، ولا يحل لمسلم علم ما في الكتاب وما في السنة أن يقوم بخلاف واحد منهما .

● المتواتر والآحاد :

ينقسم الحديث من حيث السند إلى قسمين رئيسيين : المتواتر والآحاد
١- المتواتر : هو ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطئهم على الكذب ، من أول السند إلى منتهاه ، واستندوا إلى أمر محسوس .

ولا حدّ لهذه الكثرة في الرواية ، والمعتبر في ذلك أن يكون عدد الرواة في كل طبقة من طبقات السند كافياً في الثقة بهم ، والاطمئنان إلى صدقهم واستحالة إمكان اتفاهم على الكذب فيما روه ، مع استنادهم في الرواية إلى أمر محسوس كالسماع والمشاهدة .

والمتواتر يفيد العلم الضروري ، فلا يكاد المرء يعرف الرواية المتواترة بشروطها ، حتى يجد في نفسه اليقين بصحتها وصدق ما تضمنته ، ولذلك يجب العمل بالحديث المتواتر من غير بحث عن رجاله ، ولا يعتبر فيه عدد معين في القول الأصح .

والمتواتر منه ما هو متواتر لفظاً ، ومنه ما هو متواتر معنى .
فالمتواتر اللفظي : هو الحديث الذي توافرت فيه شروط التواتر مع اتفاق الرواة على لفظه في واقعة واحدة .

ومثاله : حديث : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .
والمتواتر المعنوي : هو أن ينقل جماعة يستحيل تواطئهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمر يتوافر عندهم .

ومثاله : أحاديث رفع اليدين في الدعاء ، فقد ورد عن رسول الله ﷺ نحو مائة حديث جاء فيها أنه رفع يديه في الدعاء . لكنها في وقائع مختلفة ، لم تتواتر كل واقعة منها ، وإنما تواتر القدر المشترك فيها ، وهو رفع اليدين عند الدعاء ، فهذا القدر حصل فيه التواتر باعتبار مجموعها .

ومن الأحاديث المتواترة : حديث الحوض ، وحديث المسح على الخفين ، وحديث رفع اليدين في الصلاة ، وحديث : « نضر الله امرأ سمع مقالتي » ، وحديث نزول القرآن على سبعة أحرف وحديث : « كلُّ ميسر لما خلق له » إلى غير ذلك من الأحاديث ..

٢- الآحاد : وحديث الآحاد هو : ما اختل فيه شرط من شروط التواتر ، سواء أكان مشهوراً ، أم عزيزاً ، أم غريباً .

(أ) والمشهور عند المحدثين : هو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ، ولم يبلغ حد التواتر . وسماه جماعة من الفقهاء المستفيض لانتشاره ، من فاض الماء يفيض فيضاً .

وقد يطلق المشهور ويراد به ما اشتهر على الألسنة ، سواء أكانت شهرته عند الفقهاء أو الأصوليين ، أو النحاة ، أو العوام ، ولو لم يروه إلا راو واحد أو لم يوجد له إسناد أصلاً ، ولذا فإن شهرة الحديث لا تدل على صحته ، فقد يكون ضعيفاً أو موضوعاً .

وخص الحنفية المشهور بما كان آحادى الأصل متواتراً في القرن الثاني والثالث ، كحديث : « إنما الأعمال بالنيات » وجعلوه قسيماً للمتواتر والآحاد .

ومثال المشهور عند أهل الحديث حديث أنس : « إن رسول الله ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان » .

ومثال المشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » .

ومثال المشهور عند الفقهاء حديث : « أبغض الحلال عند الله الطلاق » . وحديث : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » .

ومثال المشهور عند الأصوليين : « رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استُكْرِهوا عليه » .

ومثال المشهور عند النحاة : « نعم العبد صهيب .. لو لم يخف الله لم يعصه » . قال العراقي وغيره : لا أصل له ، ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث .

ومثال المشهور بين العامة : « اختلاف أمتي رحمة » وهو ضعيف .

(ب) والعزيز : هو ما رواه اثنان في أي طبقة من طبقات السند ، بحيث لا يقل العدد عن اثنين ، ولو زاد العدد في بعض الطبقات ، وسمى عزيزاً لعزته ، أي قوته بمجيئه من طريق آخر ، من عز : إذا قوى ، أو لقلته وجوده ، من عز : إذا ندر .

ومثاله : ما رواه الشيخان من حديث أنس والبخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لا يؤمن أحكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده » .

(ج) والغريب : ما تفرد بروايته راو واحد في أي طبقة من طبقات السند .

ومثاله : حديث النهي عن بيع الولاء وهبته .

● القطعي والظني من السنة :

السنة المتواترة قطعية الثبوت عن رسول الله ﷺ ، لأن التواتر يفيد القطع بصحة الخبر ، وقد تكون قطعية الدلالة إذا لم تحتمل سوى معنى واحد ، وقد تكون ظنية الدلالة إذا احتملت أكثر من معنى .

وسنة الآحاد ظنية الثبوت عن رسول الله ﷺ ، لأن سندها لا يفيد القطع بصحة الخبر ، وقد تكون قطعية الدلالة إذا كان نصها لا يحتمل تأويلاً . وقد تكون ظنية الدلالة إذا كان نصها يحتمل التأويل .

● مقارنة :

إذا قارنا بين القرآن والسنة من حيث القطعية والظنية تبين لنا : أن القرآن كله قطعي الثبوت . ومنه ما هو قطعي الدلالة ، ومنه ما هو ظني الدلالة .
أما السنة فمنها ما هو قطعي الثبوت ، ومنها ما هو ظني الثبوت ، وكل واحد منهما قد يكون قطعي الدلالة وقد يكون ظني الدلالة .

● حجية السنة الصحيحة سواء أكانت متواترة أم آحاداً :

والسنة سواء أكانت متواترة أم آحاداً إذا كانت صحيحة توافرت فيها العدالة ، وتمام الضبط ، واتصال السند ، والسلامة من الشذوذ والعلّة ، تكون حجة يجب اتباعها والعمل بها .

أما السنة المتواترة فأمرها ظاهر ، لأنها قطعية الثبوت عن رسول الله ﷺ .
وأما سنة الآحاد فإنها وإن كانت ظنية الثبوت عن رسول الله ﷺ ، إلا أن هذا الظن ترجح بما توافر في الرواة من العدالة وتمام الضبط ، وغلبة الظن تكفي في وجوب العمل بها ، وأكثر الأحكام مبنية على الظن الراجح ولو التزم القطع في كل حكم من الأحكام العملية لتعذر ذلك وأصاب الناس الحرج .

● شبه المخالفين في حجية السنة :

١- زعم قوم في القديم والحديث أن القرآن الكريم ، بدلالاته المختلفة ، هو مصدر الأحكام ، ويجب الاقتصار عليه وحده ، واستدلوا على ذلك بمثل قوله تعالى :

﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾
 (المائدة: ٣) وقوله: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيِّنًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ (النحل: ٨٩).

أما ما صدر عن رسول الله ﷺ ، فقد كان باعتباره إماماً للمسلمين ، يقدر ما تمليه مصلحتهم ، فهو اجتهاد منه ، يتغير تبعاً للمصلحة ، وليس تشريعاً عاماً للمسلمين في جميع الأزمنة والأحوال ، ولو كانت السنة تشريعاً لأمر رسول الله بتدوينها ، كما أمر بذلك في القرآن ، وإنما ثبت عنه النهي عن كتابتها حيث قال : « لا تكتبوا عني ، ومن كتب غير القرآن فليمححه ، وحدثوا عني ولا حرج . ومن كذب عليّ معتمداً فليتبوأ مقعده من النار »^(١).

فلما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال : « إيتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده » قال عمر : إن النبي ﷺ غلبه الوجع ، وعندنا كتاب الله ، حسبنا^(٢).

وبيان رسول الله ﷺ للقرآن في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل: ٤٤). يراد به ما تواتر عنه عملياً ، كهيئة الصلاة ، وكيفية الحج ، ونحو ذلك . وما عدا هذا مما ورد عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير فإنه - إن صححت روايته - يكون من قبيل الاجتهاد الذي يتغير تبعاً للمصلحة ، وليس تشريعاً عاماً دائماً .

وهذه شبهة واهية ، فإن اتباع السنة اتباع للقرآن ، حيث أمرنا الله باتباع رسوله ﷺ ، ولا معنى لاتباع رسوله بعد وفاته سوى اتباع ما صدر عنه ، وصحت نسبته إليه ، وقوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (المائدة: ٣) أي أكملت لكم ما تحتاجون إليه من أصول الحلال والحرام ، والقواعد التي تقوم عليها شؤون الحياة في جوانبها المختلفة ، ولا يعني هذا تفصيل الأحكام وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبَيِّنًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ (النحل: ٨٩) أي إن جماع ما أبانه الله لخلقه ، من أصول الدين ، وقواعد الأحكام في كتاب الله ، ولكن تفصيل ذلك هو ما بينه الرسول ﷺ ، وهو معنى قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ

(٢٠١) رواه مسلم .

يَتَفَكَّرُونَ ﴿ (النحل: ٤٤) ولو لم نأخذ من أحكام الشريعة إلا ما جاء في القرآن لما لزمنا في الصلاة إلا ركعة ، ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل ، وأخرى عند الفجر ، لأن هذا هو أقل ما يقع عليه اسم الصلاة : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنِ الْفَجْرِ ﴾ (الإسراء: ٧٨) ومن أين لنا معرفة ركعات الصلاة ، ومقادير الزكاة ، وتفاصيل شعائر الحج ، وسائر أحكام العبادات والمعاملات ، فإن قالوا : إن السنن العملية المتواترة هي التي يعمل بها ومن ذلك الصلاة ونحوها ..

قلنا : وسنة المسلمين العملية المتواترة من عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا ، هي الاستدلال على الأحكام الشرعية بما صح من السنة ، وقد اتفق علماء المسلمين الذين يعتد بهم على أن السنة هي الأصل الثاني للأدلة الشرعية .

٢- وأنكر بعضهم حجية خبر الآحاد ، لأنه يفيد الظن ، وقالوا : إنه لا يجوز أن يتعبدنا الله بالظن .

وأجيب عن ذلك بأن الدلائل تقطع بوجود العمل بخبر الواحد . إذا صحت نسبتها إلى رسول الله ﷺ :

(أ) يقول تعالى ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (التوبة: ١٢٢) والطائفة من الشيء بعضه ، وتقع في لغة العرب على الواحد فصاعداً ، ولو لم يكن إنذار الطائفة المتفقهة حجة توجب العمل بنذارتها ، لما اكتفى الله تعالى بها في الآية ، وإذا وجب قبول نذارة العدل النافر للتفقه في الدين ، فإنه يجب قبول رواية العدل الحافظ لما تفقه فيه .

(ب) والمتواتر المجمل قطعي الثبوت ، ولكنه ظني الدلالة ، وقد قلتم بوجود قبوله ، وهذا يعني وجوب العمل بالظني ، وأن الله تعبدنا به .

(ج) وقد بعث رسول الله ﷺ رسله آحاداً إلى الملوك يدعوهم إلى الإسلام ، ولو لم تقم بهم الحجية في البلاغ لكان إرسالها عبثاً ، والثاني باطل ، فبطل ما أدى إليه ، وثبت حجية خبر الآحاد ، فكل ما نقله الثقة عن الثقة يبلغ به رسول الله ﷺ يجب قبوله واعتقاده والتدين به .

(د) ووجوب العمل عند ظن الصدق معلوم في الشرع ، كالحكم بشهادة اثنين ،
والحكم بالشاهد الواحد مع يمين المدعى ، والحكم بيمين المدعى مع نكول
المدعى عليه ، فكذلك يجب العمل بخبر الواحد عند ظن صدقه .

(هـ) والعمل بخبر الواحد ليس تعبدًا بالظن ، إنما جعل خبر الواحد العدل علامة
على صدق ما أخبر به ، ولسنا متعبدين بالعلم بصدقه ، ولكن بالعمل عند ظن
صدقه ، كما جعلت رؤية هلال رمضان من الأحاد علامة على وجوب صوم
شهر رمضان .

٣- وذهب المستشرقون وعلى رأسهم شيخهم اليهودي المجري « جولد تسيهر » إلى
أن السنة لم تدون إلا بعد أن اشتد النزاع بين الأمويين وخصومهم من آل البيت
والزبيريين على السواء ، فاخترع كل فريق من الأحاديث ما يدعم به رأيه ،
وما يكون حجة ضد خصمه ، واستغل الأمويون بدهائهم الإمام الزهري في ذلك ،
ولم يقتصر الأمر على وضع أحاديث سياسة لصالح البيت الأموي ، بل تعداه في
أمور العبادات .

وأجيب عن ذلك بأنه اتهام كاذب للخلفاء الأمويين ، ولعلماء الإسلام جميعاً ،
يناقضه الواقع الذي عرف عنهم ، فعبد الملك بن مروان ، الذي كتب الزهري السنة
في عهده ذكر ابن سعد وغيره من أصحاب السير عنه ، أنه كان صاحب نسك وتقوى
منذ نعومة أظفاره ، حتى كان الناس يلقبونه بحمامة المسجد ، وفي عهده تمت
الفتوحات الإسلامية العظيمة .

والزهري وقرناؤه من العلماء لم يكونوا لعبة في يد حاكم ، بل عرف عنهم من
التقوى والاعتزاز بالإسلام ما يؤكد أن أحداً منهم لم يتخذ مطية لهوى سلطان
يكتسب به رضاه وبيوء بسخط من الله .

وكان ابن شهاب الزهري أعلم الناس بالسنة في عصره ، قال فيه سفيان بن عيينة :
لم يكن في الناس أحد أعلم بالسنة من الزهري ، وقال يحيى بن سعيد القطان : ما بقى
عند أحدٍ من العلم ما بقى عند ابن شهاب ، وهو أول من سبق إلى تدوين السنة
وجمعها بعد أن كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله بالمدينة أبي بكر بن حزم ، وإلى

ولاته بالأمصار أن يجمعوا سنة رسول الله ﷺ ، فإن أبا بكر بن حزم لم يجمع إلا جزءاً يسيراً ، أما الذي ثابر على الجمع وتوافر عليه وعُرفَ عنه ذلك فهو الزهري .
وأجمع علماء الجرح والتعديل على توثيقه وأمانته وجلالة قدره في الحديث وما زعمه « جولد تسيهر » من صلته بالأمويين واستغلاله في وضع أحاديث موافقة لأهوائهم محض افتراء لا يليق برجل كالزهري في أمانته وورعه ، فإذا اتصل بالخلفاء أو اتصلوا به فلا يؤثر هذا الاتصال عليه إلا بالقدر الذي يقوم به نحوهم من النصح في الدين ، والتذكير بحقوق الأمة عليهم ، وما ألقاه الله على عاتقهم من واجبات لرعيتهم ، وما يقوم به كذلك من تأديب لأولادهم حتى يكونوا أسوة حسنة لغيرهم .
٤- وتحامل بعض الكاتبيين ولا سيما المحدثين ، كأحمد أمين في كتابه « فجر الإسلام » وأبي رية في كتابه « أضواء على السنة المحمدية » على أبي هريرة ، وقالوا : إنه أكثر الصحابة حديثاً ، ولم يكن يكتب ، بل كان يحدث من ذاكرته ، وإنه لم يكن يقتصر على ما سمع من رسول الله ﷺ ، بل كان يحدث عنه بما سمعه من غيره ، وأن بعض الصحابة قد انتقده وشك في صدقه ، وإنه كان محتقراً متهماً في إسلامه متشيعاً لبنى أمية .

وأجيب عن هذه الادعاءات : بأن كثرة مرويات أبي هريرة إلى ما آل إليه أمره من قوة الذاكرة ، فقد كان كما روى أئمة الحديث سيئ الحفظ حين أسلم ، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال له : « افتح كساءك » فبسطه ، ثم قال له : « ضمه إلى صدرك » فضمه ، فما نسي حديثاً بعده قط ، وقال ابن حجر - بعد أن ساق ذلك : والحديث المذكور من علامات النبوة ، فإن أبا هريرة كان أحفظ الناس للأحاديث النبوية في عصره .

وكان أبو هريرة أكثر الصحابة ملازمة لرسول الله ﷺ ، فاطلع على ما لم يطلع عليه غيره من أقوال الرسول وأعماله ، وقال الإمام الشافعي فيه : أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره . وقال الحاكم : كان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ وألزمهم له صحبة .

وأما أنه لم يكن يكتب الحديث ، بل كان يحدث من ذاكرته ، فذلك شأن عامة الصحابة ، إلا القليل منهم كعبد الله بن عمرو بن العاص ممن كان يكتب لنفسه ، وقد كان العرب أمة أمية ، فاستعاضت عن الكتابة في السطور بالحفظ في الصدور .

وأما أنه كان يحدث عن رسول الله ما سمعه من غيره ، فهذا لم ينفرد به أبو هريرة ، بل شاركه فيه صغار الصحابة ، ومن تأخر إسلامه ، فإنهم أسندوا إلى رسول الله ﷺ ما سمعوه من صحابته . ولم يجدوا حرجاً في ذلك ، لأن الصحابة عندهم عدول ، ولذا ذهب العلماء إلى الاحتجاج بمرسل الصحابي ، وأن حكمه حكم المرفوع .

وأما ما روى من نقد لبعض الأحاديث التي رواها ، والتشكيك في صدقه ، فإنه لم يصح شيء من ذلك ، وقد أجمع السلف على تعديل الصحابة ، ولم يعرف أن أحداً منهم كان يُكذَّب الآخر أو يشك في صدقه ، والذي صح في ذلك إن دل على شيء إنما يدل على التعجب من كثرة ما رواه أبو هريرة من أحاديث وبيان أبي هريرة لسبب ذلك ، والتعجب من الأمر لا يكون تكديماً له ، أو تشكيكاً في صحته . روى مسلم في صحيحه أن أبا هريرة قال : « إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ ، والله الموعود ، كنت رجلاً مسكيناً أخدم رسول الله ﷺ على ملء بطني ، وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق ، وكان الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم » .

وأما ما ذكره أبو رية من أنه كان محتقراً اختلفوا في اسمه ، متهماً في إسلامه ، متشيعاً لبني أمية ، فإنه محض افتراء وتشويه للحقائق ، فإن الاختلاف في اسم الرجل لا يُحَقَّر من شأنه ، فالمرء يُقَدَّر بعلمه لا باسمه ولقبه ، وقد اختلف المؤرخون في أسماء كثير من الصحابة ولم يفض ذلك من شأنهم ، ولم يحط من قدرهم .

وكان إسلام أبي هريرة إسلاماً خالصاً لله كإسلام الصحابة جميعاً ، لازم رسول الله ﷺ ، وانقطع للعلم ، ولا يضيره أنه كان فقيراً ، وأنه كان من أهل الصفة الذين يأوون إلى المسجد حيث لا مال لهم ولا أهل في المدينة . فقد كان هؤلاء - وهم كثير - من كرام الصحابة .

وأما ما قيل من تشيعه لبني أمية ، فإن ما ورد في ذلك لم يرد في كتب الأخبار الموثوق بها ، وإنما ورد في كتب الأدب وكتب الشيعة التي تتعصب لآل البيت ، وتحمل على كثير من الصحابة ، والثابت الصحيح أن أبا هريرة لم يشترك في الفتنة بين عليّ ومعاوية ، ولم يمسه شررها من قريب أو بعيد ، ولكن أبا رية يأبى إلا أن ينفث سموم خبثه ، ويدس على الصحابة ما هم منه براء .

وقد تناول الدكتور مصطفى السباعي في كتابه « السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي » هذه الشبه وغيرها تناولاً علمياً دقيقاً ، فليرجع إليه من شاء المزيد .

● جمع الحديث وتدوينه :

كانت المحاولة الأولى لجمع الحديث وتدوينه بصفة عامة بعد الجهود الفردية على يد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ، حيث كتب إلى أبي بكر بن حزم عامله على المدينة كتاباً قال فيه : « انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنة ماضية أو حديث عمرة فاكتبه فإني خفت على دروس العلم وذهاب أهله »^(١) .

وكتب عمر إلى الأمصار الأخرى : « انظروا إلى حديث رسول الله فاجمعوه » ولكن هذا الجمع لم يكن شاملاً ، وتوفي عمر بن عبد العزيز قبل أن يبعث إليه أبو بكر بن حزم بما جمعه .

أما المحاولة الجادة الشاملة فكانت على يد الإمام الجليل محمد بن شهاب الزهري ، حيث استجاب لعمر بن عبد العزيز عن رغبة صادقة ، وافقت ما كان عليه من حب للحديث وشغف بجمعه ، فاستقصى ما توصل إليه من حديث وجمعه ، وكانت محاولته تمهيداً لمن جاء بعده من المصنفين في الأمصار المختلفة ومن أشهرهم :

أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، وسفيان بن عيينة ، ومحمد ابن إسحاق ، وسعيد بن أبي عروبة ، والربيع بن صبيح ، وسفيان الثوري ، والليث

(١) رواه الدارمي في سننه ، وابن سعد في الطبقات الكبرى وقوله : « أو حديث عمرة » أراد به ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية ، وكانت على علم بحديث عائشة رضي الله عنها ، وكذلك القاسم بن محمد ابن أبي بكر .

ابن سعد ، والإمام مالك بن أنس . وعبد الله بن المبارك ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، وسعيد بن منصور ، وابن أبي شيبة .
● المطبوع المتداول من ذلك :

- ١- «الموطأ» للإمام مالك بن أنس .
 - ٢- و«المصنف» لعبد الرزاق بن همام الصنعاني .
 - ٣- و«السنن» لسعيد بن منصور .
 - ٤- و«المصنف» لأبي بكر بن أبي شيبة .
- وهذه المصنفات لا تقتصر على أحاديث رسول الله ﷺ ، وإنما تمزج بين الأحاديث وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، ثم كان الاقتصار على الأحاديث عند من صنف من العلماء فيما بعد .

● مناهج تدوين الحديث وأشهر المصنفات في ذلك :

نهج المصنفون مناهج شتى في التأليف :

- ١- طريقة المسانيد : وهي جمع أحاديث كل صحابي على حدة ، والمسانيد التي صنفها الأئمة المحدثون كثيرة ، وترتيب أسماء الصحابة فيها قد يكون على نسق حروف المعجم ، وقد يكون على السابقة في الإسلام ، أو القبائل أو البلدان .
ومن أشهر هذه المسانيد :

- ١- مسند أبي داوود سليمان بن داوود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ) .
 - ٢- مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ) .
 - ٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) .
 - ٤- مسند أبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢هـ) .
- وهذه المسانيد لا تقتصر على جمع الحديث الصحيح ، بل تشمل الصحيح وغيره ، ولم ترتب على حسب أبواب الفقه ، لأن ترتيبها يقوم على جمع مسند كل صحابي دون مراعاة لموضوعات مروياته ، وذلك يجعل الاستفادة منها شاقة على الباحث حيث يصعب عليه الوقوف على أحاديث حكم فقهي بعينه .

٢- طريقة الموضوعات والأبواب : وجمع كثير من المصنفين الأحاديث مرتبة على حسب الموضوعات والأبواب في العقائد والأحكام الفقهية والآداب وغيرها ، كما في الجوامع ، أو في الأبواب الفقهية والآداب ، كما في السنن ، مما سهل على الباحثين الرجوع إليها في مواضعها ومن هؤلاء :

- ١- الإمام محمد بن إسماعيل البخارى في الجامع الصحيح
- ٢- الإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى في الجامع الصحيح كذلك
- ٣- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في سننه
- ٤- ابن ماجه محمد بن زيد في سننه
- ٥- الترمذي محمد بن عيسى بن سورة السلمي في جامعه
- ٦- النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن علي في سننه
- ٧- ابن خزيمة محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري في سننه
- ٨- الحافظ علي بن عمر الدارقطني في سننه
- ٩- الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي في سننه
- ١٠- عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي في سننه

٣- طريقة المعاجم :

ومن المصنفين من جمع الأحاديث على طريقة المعاجم ، وذلك بترتيبها على حسب أسماء الصحابة أو شيوخ المصنف على حروف المعجم ، وأشهر من صنف على هذه الطريقة :

١- أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني في معاجمه الثلاثة : الكبير ، والأوسط ، والصغير .

أما المعجم الكبير : فقد رتب فيه مسانيد الصحابة على حروف المعجم عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف ، وهو أكبر المعاجم ، حيث ذكر العلماء أن فيه ستين ألف حديث .

وأما المعجم المتوسط : فقد رتبه الطبراني على أسماء شيوخه ، وهم قريب من ألفي رجل .

وأما المعجم الصغير : فقد خرج فيه عن ألف شيخ من شيوخه ، واقتصر فيه غالباً على حديث واحد عن كل واحد منهم .
٤- التأليف الموضوعي :

ومن المؤلفين من اعتنى بجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع من الموضوعات ، كأحاديث الأذكار ، وأحاديث الآداب والفضائل ، وأحاديث الترغيب والترهيب -
ومن الكتب المؤلفة على هذا النسق :

- ١- كتاب الزهد - للإمام أحمد بن حنبل .
 - ٢- رياض الصالحين - لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي .
 - ٣- الأذكار - للنووي كذلك .
 - ٤- الترغيب والترهيب - لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري .
 - ٥- الأدب المفرد - للبخاري .
 - ٦- شعب الإيمان - للبيهقي .
 - ٧- الكلم الطيب - لشيخ الإسلام ابن تيمية .
- ٥- كتب الأحكام :

ومن المؤلفين من اقتصر على جمع أحاديث الأحكام فقط ، ورتبها على أبواب الفقه ، ومن أشهر ما ألف في ذلك :

- ١- الأحكام - لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي .
- ٢- عمدة الأحكام عن سيد الأنام - له أيضاً .
- ٣- الإلمام بأحاديث الأحكام - لمحمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد .
- ٤- المنتقى في الأحكام - لعبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني .
- ٥- بلوغ المرام من أدلة الأحكام - للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .
- ٦- مصابيح السنة - لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي .
- ٧- مشكاة المصابيح - للشيخ ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي ، وقد ضمنه كتاب « مصابيح السنة » للبغوي ، وذيله ، وزاد عليه ، ونشره المكتب الإسلامي في دمشق بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني .

● أهم الكتب الحديثية وشروحها :

وإليك أهم الكتب الحديثية وشروحها :

١- الموطأ :

يعتبر الإمام مالك أول من عرف بالتدوين والتأليف ، وكتابه «الموطأ» أقدم مؤلف معروف في الحديث ، سماه بذلك لأنه وطأ به الحديث ، أي يسره للناس ، أو لموطأة علماء المدينة له فيه وموافقهم عليه .

فقد روي عن مالك أنه قال : عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة ، فكلهم واطأني عليه ، فسميته الموطأ^(١) .

وجمهور المالكية يقدم أحاديث الموطأ على الصحيحين ، ومن العلماء من جعله في طبقة واحدة مع الصحيحين ، وجمهور المحدثين يعتبره دون مرتبة الصحيحين لاحتوائه على المرسل والمنقطع .

وقد عني العلماء بشرح الموطأ ومن شروحه : «الاستذكار في شرح مذهب علماء الأمصار» ، و«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» وكلاهما لابن عبد البر القرطبي ، و«المنتقى» ، لأبي الوليد الباجي ، و«تنوير الحوالك» للسيوطي ، و«المسوّى» للدهلوي ، و«أوجز المسالك» لمحمد زكريا الكاندهلوي .

٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل :

وهو كتاب كبير يشتمل على نحو أربعين ألف حديث ، رتبة الإمام أحمد على مسانيد الصحابة ، مراعيًا في ترتيب أسمائهم أموراً متعددة منها : أفضليتهم ، ومنها مواقع بلدانهم التي نزلوها ، ومنها قبائلهم ، وربما جعل أحاديث بعضهم في أكثر من موضع ، فلا يستطيع الباحث أن يهتدي إلى جميع مرويات الصحابي إلا بمراجعة فهارس الأجزاء كلها ، ولكن الطبعة الأخيرة المصورة خدمها الناشر : أصحاب «المكتب الإسلامي» و«دار صادر» بيروت ، فألحقوا بها فهرساً بأسماء الصحابة مرتباً على نسق حروف المعجم ، وأمام كل صحابي رقم الجزء والصفحة ، فسهل هذا معرفة مرويات كل صحابي حيث كان موضعها من الكتاب .

(١) نقل هذا السيوطي في تنوير الحوالك على موطأ مالك .

وقد اشتمل المسند على (٩٠٤) مسانيد من مسانيد الصحابة ، منها مسانيد بلغت مئات الأحاديث ، كمسند أبي هريرة والمكثرين من الصحابة ، ومنها مسانيد لا تشتمل إلا على حديث واحد ، ومنها مسانيد بين ذلك .

وابتدأ المصنف بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة مقدماً الخلفاء الراشدين .
والكتاب مطبوع في ستة مجلدات كبيرة ، وطبع على حاشيته كتاب : «منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» لعلي بن حسام الدين الشهير بالمتقي^(١) .

٣- الجامع الصحيح للبخاري :

وهو أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل عند جمهور المحدثين ، اقتصر فيه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري على الحديث الصحيح ، وهو أول من أفرد الصحيح بالتأليف ، لكنه لم يستوعبه ، ورتبه على الموضوعات والأبواب وضمنه عددا من التعاليق والمتابعات ، وتبلغ أحاديثه الموصولة بلا تكرار (٢٦٠٢) حديثاً .

وقد عنى العلماء بشرح صحيح البخاري عناية فائقة ، ومن أجل شروحه : «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر العسقلاني ، و«عمدة القاري شرح صحيح البخاري» لبدر الدين العيني الحنفي ، و«إرشاد الساري إلى صحيح البخاري» للقسطلاني .

ولصحيح البخاري مختصر حذف منه المكررات والمعلقات والأسانيد وهو «التجريد الصريح» للزيدي .

٤- صحيح مسلم :

للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، وهو في المرتبة الثانية بعد صحيح البخاري عند جمهور المحدثين ، وذهب بعض علماء المغاربة والمشاركة إلى تقديمه على صحيح البخاري ، وقد اقتصر مسلم فيه على الأحاديث الصحيحة المسندة المرفوعة ، ولم يكثر من التعاليق .

(١) انظر : «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» د. محمود الطحان ص ٤٣ المطبعة العربية - حلب .

واعتنى العلماء بشرحه ، وأحسن شروحه « المنهاج في شرح صحيح مسلم ابن الحجاج » للحافظ أبي زكريا محيي الدين النووي . كما شرحه الإبي والسنوسي .
ولصحيح مسلم مختصر كذلك هو « مختصر صحيح مسلم » للمنذري ، وقد طبع طبعة جديدة بتحقيق الشيخ الألباني .

٥- سنن أبي داود السجستاني :

اقتصر أبو داود في كتابه على أحاديث الأحكام دون أحاديث الفضائل والرقائق والآداب . ولم يلتزم الصحة في أحاديثه ، ولكنه خرج الحديث الصحيح والحسن والضعيف المحتمل ، ورتب أحاديثه ترتيباً جيداً ، واعتبره العلماء في مقدمة كتب السنن الأربعة .

ومن أهم شروحه : « معالم السنن » لأبي سليمان الخطابي ، و« تهذيب السنن » لابن القيم و« عون المعبود على سنن أي داود » لشرف الحق محمد أشرف الصديقي ، و« المنهل العذب المورود » لمحمود خطاب السبكي ، لكنه لم يكمله .

٦- جامع الترمذي :

ألفه الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى السلمى الترمذي ، وخرج أحاديثه ، الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل ، وهو أحد الكتب الستة .
وشرحه المعروف المطبوع « عارضة الأحوذى على الترمذي » للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي المعروف بابن العربي المالكي ، و« تحفة الأحوذى » للمباركفوري .

٧- سنن النسائي :

ألفه الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي ، وذكر العلماء أن الإمام النسائي صنف في أول الأمر كتاباً يقال له « السنن الكبرى » ثم استخلص منه كتاب « السنن » المطبوع المتداول المعروف الذى سمي « المجتبى من السنن » فإذا أطلق المحدثون وقالوا : رواه النسائي فمرادهم هذا المختصر المسمى بالمجتبى ، وهو أحد الكتب الستة الكبرى .

وقد شرحه الحافظ جلال الدين السيوطي ، كما شرحه أبو الحسن نور الدين ابن عبد الهادي السندي ، والكتاب مطبوع بشرح السيوطي وعلى حاشيته شرح السندي^(١).

٨- سنن ابن ماجه :

ألفه أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الربيعي القزويني ، وهو سادس الكتب الستة ، ومن العلماء من يجعل موطأ مالك سادس الكتب الستة ، لأنه أعلى درجة من سنن ابن ماجه ، ومنهم من يجعل مسند الدارمي سادسها لقلة الضعفاء في رجاله ، وقد خرج ابن ماجه الحديث الصحيح والحسن والضعيف .
ومن شروحه « مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه » للحافظ السيوطي و« كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه » لأبي الحسن بن عبد الهادي السندي^(٢).

● شروح لكتب أخرى في الأحكام والمواظع والآداب والأذكار :

ومن أهم شروح كتب أحاديث الأحكام :

- ١- « إتحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام » للعلامة ابن دقيق العيد .
- ٢- « العدة » وهي حاشية على « الإتحكام » السابق للسيد محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني .
- ٣- « سبل السلام شرح بلوغ المرام » للصنعاني .
- ٤- « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار » للقاضي محمد بن علي الشوكاني .
ومن شروح كتب أحاديث المواظع والآداب والأذكار :
- ١- « دليل الفالحين شرح رياض الصالحين » لمحمد بن علان الصديقي الشافعي .
- ٢- « الأربعون النووية » شرح النووي .
- ٣- « جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم » لابن رجب ، المعروف بشرح الخمسين الرجبية .

(٢٠١) انظر «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» د. أكرم ضياء العمري ، ط مؤسسة الرسالة .

- ٤- « فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد » لفضل الله الجيلاني .
 ٥- « الفتوحات الربانية في شرح الأذكار النبوية » لمحمد بن علان الصديقي الشافعي .

هذا وقد عني المحدثون كذلك ببيان غريب الحديث ، فألفت كتب تشرح المفردات والجمل الغريبة في الأحاديث ، ومن أهمها :

- ١- « غريب الحديث » لأبي عبيد .
 ٢- « النهاية في غريب الحديث والأثر » لابن الأثير .
 ٣- « الفائق في غريب الحديث » للزمخشري .
 وتناول العلماء كذلك بيان ما ظاهر التعارض من الأحاديث ، وأشهر كتاب في ذلك « تأويل مختلف الحديث » لابن قتيبة .

● وجوه أخرى للعناية بالحديث :

وما فتى العلماء يبذلون قصارى جهدهم في المؤلفات الحديثية من وجوه أخرى.

● المستدركات :

والمستدرك كتاب استدرك فيه ما فات من كتاب آخر على شريطه . وقد ألف أبو عبد الله الحاكم كتابه : «المستدرك على الصحيحين» استدرك فيه الأحاديث التي جاءت على شرط البخاري ومسلم أو على شرط أحدهما ولم يخرجها . كما ذكر فيه أحاديث صحت عنده وإن لم تكن على شرطهما ، أو شرط واحد منهما .

● المجاميع :

وألف العلماء كتباً حديثية ، كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنفة ، ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه ، ومن أشهرها :
 (أ) « جامع الأصول من أحاديث الرسول » لأبي السعادات المعروف بابن الأثير ، جمع فيه بين أصول ستة : صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وسنن أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وجعل سادسها موطأ مالك بدلاً من سنن ابن ماجه ، لما فيه من كثرة الأحاديث الضعيفة ، ولذلك ودّ بعض الحفاظ لو كان مسند الدارمي مكانه .

(ب) «مجمع الزوائد ومنبه الفوائد» للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي . جمع فيه الأحاديث الزائدة في «مسند أحمد - ومسند أبي يعلى الموصلي - ومسند أبي بكر البزار - ومعجم الطبراني الثلاثة : «الكبير والأوسط والصغير» عن الأحاديث الموجودة في الكتب الستة .

(ج) «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» لمحمد بن محمد ابن سليمان المغربي .

جمع فيه المؤلف بين كتابي ابن الأثير والهيثمي ، وأضاف إليهما زوائد الدارمي وابن ماجه ، فجاء موسوعة حديثة جمعت أكثر من عشرة آلاف حديث ، من أربعة عشر مصنفاً حديثاً ، وهي : الصحيحان ، والموطأ ، والسنن الأربعة ، ومسند البزار ، ومسند أحمد ، ومسند أبي يعلى ، ومسند الدارمي ، ومعجم الطبراني الثلاثة .

● الاهتمام بتخريج الحديث ومعرفة موضعه وتسهيل الكشف عنه :

اهتم كثير من المحدثين بتأليف كتب تدل على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده وتبين مرتبته .

ودون هذا في المرتبة العلمية الكتب التي تعزو الحديث إلى مصنف من المصنفات التي لا تعتبر مصدراً أصلياً من كتب السنة ، فتعرف القارئ بأن هذا الحديث مذكور في كتاب كذا ، وإن لم يكن هذا الكتاب من مصادر السنة الأصلية ، ومن أشهر هذه الكتب :

١- «نصب الراية لأحاديث الهداية» للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله ابن يوسف الزيلعي الحنفي ، خرج فيه الزيلعي أحاديث كتاب «الهداية» في الفقه الحنفي لعلي بن أبي بكر المرغيناني ، فلم يترك الزيلعي حديثاً استشهد به صاحب الهداية دون أن يذكر طرقه ويبين موضعه في كتب السنة وأقوال أئمة الجرح والتعديل فيه ، فجاء كتاباً نافعاً جليلاً ، واعتبره العلماء موسوعة ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام .

٢- «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» للحافظ ابن حجر العسقلاني . لخص فيه ابن حجر كتاب «نصب الراية» للحافظ الزيلعي الأنف الذكر .

٣- «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير» للحافظ ابن حجر العسقلاني ، وهو تلخيص لكتاب «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» لسراج الدين عمر بن علي الملتن وكتاب «الشرح الكبير» كتاب في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافي ، شرح فيه كتاب «الوجيز» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي .

٤- «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» وهو كتاب خرج فيه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي الأحاديث التي في كتاب «إحياء علوم الدين للغزالي» وطبع هذا التخرير بذييل كتاب «إحياء علوم الدين» فكان عظيم الفائدة ، لما يشتمل عليه كتاب الإحياء من الأحاديث الكثيرة الضعيفة والموضوعة .

٥- و«تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ ابن حجر العسقلاني وكتاب آخر للزيلعي .

٦- ومن الكتب الحديثية كتب الأطراف التي تذكر طرف الحديث بما يدل على بقيته ، ثم تذكر أسانيد على سبيل الاستيعاب أو بالنسبة لكتب مخصوصة ، ومن أشهرها :

(أ) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف ابن عبد الرحمن المزي ، جمع فيه أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقاتها .

(ب) «ذخائر الموارير في الدلالة على مواضع الحديث» للشنيخ عبد الغني النابلسي ، جمع فيه أطراف الكتب الستة وموطأ مالك .

٧- وألفت كتب حديثية كثيرة تسهل الكشف عن الحديث وتخرجه على تفاوت بينها في مستوى هذا التخرير للوفاء به ، أو القصور عن المطلوب ، ومن أشهرها :

(أ) «الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير» لجلال الدين عبد الرحمن

ابن أبي بكر السيوطي ، حذف فيه المصنف الأسانيد ، ورتبه على حروف المعجم مراعيأ أول الحديث فما بعده ، ليسهل على المراجع الكشف عنه ، وجمع فيه عشرة آلاف وواحد وثلاثين حديثاً ، انتقاها من كتابه «جمع الجوامع» وضمنه رموزاً لمصدر الحديث في كتب السنة ورموزاً لرتبة الحديث .

وانتقى السيوطي «الزيادة على الجامع الصغير» وقام الشيخ يوسف النبهاني بضم هذه الزيادة إلى أحاديث الجامع الصغير وجعلها مؤلفاً واحداً سماه «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» لكنه حذف الرموز التي فيها بيان مرتبة الأحاديث . وقد شرح «الجامع الصغير» العلامة المناوي في كتابه «فيض القدير» واختصره في شرح مختصر سماه «التيسير» .

(ب) «الجامع الكبير» للسيوطي كذلك ، وهو كتاب ضخمة قصد السيوطي من تأليفه جمع السنة كلها ، وقسمه قسمين :

الأول : الأحاديث القولية مرتبة ترتيب حروف المعجم مراعيّاً أول الكلمة فما بعده .

والثاني : الأحاديث الفعلية مرتبة على مسانيد الصحابة بادئاً بالعشرة المبشرين بالجنة ثم على حروف المعجم في الأسماء والكنى .

وقد رتبته العلامة علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندي على الأبواب والموضوعات في كتابه الذي سماه «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» .

٨- المعجم المفهرس للألفاظ أو للموضوعات والمعاني :

(أ) ألف جماعة من المستشرقين كتاباً قيماً يعين على معرفة مواضع الأحاديث في كتب السنة عن طريق معرفة كلمة يقل دوراتها على الألسنة من متن الحديث ، وسموا هذا الكتاب «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» واشتمل على ألفاظ الحديث الموجودة في تسعة مصادر من أشهر مصادر السنة ، وهي : الكتب الستة ، وموطأ مالك ، ومسند أحمد ، ومسند الدارمي . وطريقة ترتيب مواد هذا المعجم قريبة من طريقة ترتيب المعاجم اللغوية ، ووضعت رموز للكتب التي استوعبها المعجم ترشد القارئ إلى مصدر الحديث ورقمه في بابه .

(ب) وألف المستشرق الهولندي الدكتور أرنو جان فنسنيك كتاب «مفتاح كنوز السنة» رتبته على حسب الموضوعات والمعاني لا الألفاظ والمباني ، على نسق حروف المعجم بالنسبة لألفاظها ، فهو معجم للموضوعات ، ونقله إلى العربية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .

والكتاب جعله مؤلفه فهرساً موضوعياً لأربعة عشر كتاباً من مشاهير كتب السنة ،
وهذه الكتب هي :

- | | |
|----------------------------|-------------------|
| ١- صحيح البخاري | ٢- صحيح مسلم . |
| ٣- سنن أبي داوود | ٤- جامع الترمذي |
| ٥- سنن النسائي | ٦- سنن ابن ماجه |
| ٧- موطأ مالك | ٨- مسند أحمد |
| ٩- مسند أبي داوود الطيالسي | ١٠- سنن الدارمي |
| ١١- مسند زيد بن علي | ١٢- سيرة ابن هشام |
| ١٣- مغازي الواقدي | ١٤- طبقات ابن سعد |

● الأحاديث المشتهرة على الألسنة أو الموضوعية :

عني كثير من العلماء في العصور المختلفة بالأحاديث المشتهرة على ألسنة
الناس ، فبينوا درجاتها وما فيها من ضعيف أو موضوع أو لا أصل له ، وإن شاعت
على الألسنة ، ومن العلماء من عني بالموضوعات خاصة . ومن أهم الكتب التي
عنت بذلك :

(أ) «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة ، مما ألفه الطبع وليس له أصل في
الشرع» للحافظ ابن حجر .

(ب) «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» لمحمد
ابن عبد الرحمن السخاوي .

(ج) «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» لجلال الدين السيوطي .

(د) «تميز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث»
لعبد الرحمن بن علي الشيباني .

(هـ) «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس»
لإسماعيل بن محمد العجلوني .

(و) «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب» لمحمد بن درويش الشهير
بالحوت البيروني .

(ز) «الموضوعات» لابن الجوزي .

(ح) «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لابن القيم ، حققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة .

(ط) «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي .

(ى) «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» وهو الموضوعات الصغيرة للعلامة نور الدين علي بن محمد المشهور بالملا علي القاري الهروي ، وقد حققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة .

(ك) «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» المعروف بالموضوعات الكبرى لملا علي القاري كذلك ، وقد حققه الشيخ محمد الصباغ .

(ل) «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني .

(م) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني .

وعني العلماء في كتب مصطلح الحديث وكتب الرجال والجرح والتعديل بالضوابط التي تضبط صحة السند وصحة المتن ، فتكلموا عن شروط قبول الراوي من العدالة والضبط ، وعن الجرح والتعديل ، وألفاظ الجرح وألفاظ التعديل ومراتب ذلك . وألفت مصنفات في تراجم الرجال وتاريخهم لتمييز القوي من الضعيف والصادق من الكاذب حماية للسنة ، وتعددت مناهج هذه المصنفات في عمومها وخصوصها ، ومن أشهرها :

١- المصنفات في معرفة الصحابة — والصحابة عدول ، ولكن تاريخهم يفيد في معرفة الحديث المرسل من الحديث الموصول .

(أ) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر الأندلسي .

(ب) «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير الجزري .

(ج) «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر العسقلاني .

٢- المصنفات في الطبقات — وهي المشتملة على تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة سواء أكانت في طبقات الرجال عامة أم في طبقات أناس مخصوصين .

(أ) «الطبقات الكبرى» لأبي عبد الله محمد بن سعد الواقدي .

- (ب) « تذكرة الحفاظ » لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي .
- ٣- المصنفات في رواة الحديث عامة - وهي التي لم تخصص بتراجم كتب بعينها .
- (أ) « التاريخ الكبير » للإمام البخاري .
- (ب) « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم .
- ٤- المصنفات في رجال كتب مخصوصة :
- (أ) ما هو خاص بالصحيحين : « الجمع بين رجال الصحيحين » لأبي الفضل محمد ابن طاهر المقدسي المعروف بابن القسراني .
- (ب) ما هو خاص برجال الكتب الستة :
- « الكمال في أسماء الرجال » للحافظ عبد الغني المقدسي . وقد تناوله العلماء بالتهذيب والاختصار في الكتب الآتية :
- ١- « تهذيب الكمال » للمزي
- ٢- « تذهيب التهذيب » للذهبي
- ٣- « تهذيب التهذيب » لابن حجر العسقلاني
- ٤- « تقريب التهذيب » لابن حجر كذلك
- ٥- « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » للخزرجي
- ٥- المصنفات في الثقات خاصة - وأشهرها :
- « كتاب الثقات » لمحمد بن أحمد بن حبان البستي .
- ٦- المصنفات في الضعفاء خاصة - وأشهرها :
- (أ) « الضعفاء الكبير » للبخاري
- (ب) « الضعفاء الصغير » للبخاري كذلك
- (ج) « الضعفاء والمتروكون » للنسائي
- (د) « كتاب الضعفاء » لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي
- (هـ) « معرفة المجروحين من المحدثين » لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي
- (و) « الكامل في ضعفاء الرجال » لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني
- (ز) « ميزان الاعتدال في نقد الرجال » للذهبي
- (ح) « لسان الميزان » للحافظ ابن حجر العسقلاني

● بدء كتابة السنة في عهد الرسول ﷺ :

من المعروف أن العرب قبل الإسلام لم يعرفوا الكتابة والقراءة ، ولكن مكة بمركزها التجاري شهدت بعض الكاتبين والقارئين قبيل البعثة ، وإن ذهبت بعض الأخبار إلى أنه لم يكن بها سوى بضعة عشر رجلاً يقرأون ويكتبون ، كما وجد في المدينة قلة تكتب وتقرأ كذلك ، وهذا هو ما يقصد غالباً عند وصف العرب بالأميين . وتدل الأخبار على أن الكاتبين في مكة كانوا أكثر عدداً منهم في المدينة ، يشهد لذلك أن رسول الله ﷺ أذن لأسرى بدر «المكيين» بأن يفدي كل كاتب منهم نفسه بتعليم عشرة من صبيان «المدينة» الكتابة والقراءة . وأن كتبة الوحي الذين بلغ عددهم بين يدي رسول الله ﷺ أربعين رجلاً كان أكثرهم من المكيين ، ذكر أسماءهم صاحب التراتيب الإدارية ، بل ذكر البلاذري في فتوح البلدان عدداً من النساء الكاتبات منهن أم المؤمنين حفصة ، وأم كلثوم بنت عقبة ، والشفاء بنت عبد الله القرشية ، وعائشة بنت سعد ، وكريمة بنت المقداد ، بيد أن المسلمين ما كادوا يستقروا في المدينة حتى بدلت الحال غير الحال ، فكثر فيهم الكاتبون منذ أمر النبي ﷺ عبد الله بن سعيد بن العاص أن يعلم الكتابة بالمدينة ، وكان كاتباً محسناً كما ذكر ابن عبد البر في الاستيعاب .

وذكر ابن سعد أن أصحاب البيعة من الأنصار كتبوا إلى رسول الله ﷺ وهو في مكة : ابعث إلينا رجلاً يفقهنا في الدين ، ويقرئنا القرآن ، فبعث رسول الله ﷺ إليهم مصعب بن عمير فكان يقرئهم القرآن ويعلمهم .

ومن المعروف كذلك أن الصحابة كانوا يعولون في حفظ الحديث على الاستظهار في الصدور ، لا على الكتابة في السطور لأنصارهم إلى تلقي القرآن الكريم ، وانشغالهم بجمعه وكتابته ، والخوف من التباس السنة بالقرآن إذا كتب الحديث ، وقد نهى رسول الله ﷺ في بادئ الأمر عن كتابة الحديث ، وقال : « لا تكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن فليمححه ، وحدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »^(١) .

(١) رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري ، وشطره الأخير في البخاري .

وهذا الحديث هو الذي صح عن رسول الله ﷺ في النهي عن كتابة السنة ، وقال النووي في شرحه : قال القاضي : كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم فكرها كثيرون منهم ، وأجازها أكثرهم - ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف .

واختلفوا في المراد بهذا الوارد في النهي :

ف قيل : « هو في حق من يوثق بحفظه ويخاف اتكاله على الكتابة إذا كتب ، وتحمل الأحاديث الواردة بالإباحة على من لا يوثق بحفظه كحديث : «اكتبوا لأبي شاة» وحديث صحيفة علي ؓ ، وحديث كتاب عمرو بن حزم الذي فيه الفرائض والسنن والديات ، وحديث كتاب الصدقة ونصب الزكاة الذي بعث به أبو بكر ؓ أنسأ ؓ حين وجهه إلى البحرين ، وحديث أبي هريرة أن عبد الله ابن عمرو ابن العاص كان يكتب ولا أكتب ، وغير ذلك من الأحاديث .

وقيل : إن حديث النهي منسوخ بهذه الأحاديث ، وكان النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن ، فلما أمن ذلك أذن في الكتابة .

وقيل : إنما نهى عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط فيشبهه على القارئ في صحيفة واحدة .

وحين نزل أكثر الوحي وحفظه الكثير ، وأمن اختلاطه بسواه ، أذن رسول الله ﷺ لبعض صحابته إذناً خاصاً في كتابة الحديث ، ليساعدهم ذلك على زيادة الضبط إن خيف نسيانهم ، ولم يوثق بحفظهم ولعله خص بهذا الإذن من كان أشد ضبطاً وحفظاً ، وبهذا ينتفي ما قيل من تعارض بين النصوص الواردة في النهي عن كتابة الحديث والإذن في ذلك ، وقد اتفقت الكلمة بعد الصدر الأول على جواز كتابة الحديث .

قال ابن الصلاح : « ثم إنه زال الخلاف ، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الأخيرة» .

ويستفاد من بعض الآثار أن الرسول ﷺ أذن بكتابة الحديث في آخر حياته إذناً عاماً ، بعد أن أمن اختلاط السنة بالقرآن ، فإنه قبيل وفاته أراد أن يكتب للمسلمين كتاباً لا يضلوا بعده ولم ير بأساً في ذلك كما سبق في حديث عمر .

روى الترمذي أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري كان يملك صحيفة جمع فيها طائفة من أحاديث الرسول وسنته ، وكان ابن هذا الصحابي الجليل يروي من هذه الصحيفة .

ويروى البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبي أوفى ، الذي كان يكتب الأحاديث بيده ، وكان الناس يقرأون عليه ما جمعه بخطه .

ومن أشهر الصحف المكتوبة في العصر النبوي «الصحيفة الصادقة» التي كتبها جامعها عبد الله بن عمرو بن العاص من رسول الله ﷺ ، وقد ذكر أهل السير أنها اشتملت على ألف حديث ، وأن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يكتب كل شيء سمعه من رسول الله ، فنهاه بعض الصحابة ، لأنه بشر يتكلم في الرضا والغضب ، فأمسك عن الكتابة ، ثم استفتى رسول الله قائلاً :

«أأكتب كل ما أسمع؟» قال : نعم ، قال ، في الرضا والغضب ؟ قال : نعم فإنني لا أقول في ذلك إلا حقاً» . وروى ذلك الإمام أحمد في مسنده .

وكان ابن عمرو يعظم أمر هذه الصحيفة ويقول : ما يرغبني في الحياة إلا خصلتان : الصدقة والوهط ، فأما الصادقة فصحيفة كتبها عن رسول الله ، وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص ، كان يقوم عليها . وقد روى هذا البزار في سننه وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله .

وهذه الصحيفة هي ما جاء بسند عبد الله بن عمرو في مسند الإمام أحمد . ولا بد أنه اشتغل بكتابة غيرها ، فقد قال أبو هريرة :

« ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه مني ، إلا ما كان من عبد الله ابن عمرو ، فإنه كان يكتب ولا أكتب » .

وحسبنا هذا الحديث الذي أورده البخاري في باب العلم دليلاً على ذلك . وعرف عن ابن عباس أنه كتب الكثير من سنة الرسول ﷺ وسيرته في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم ، وكان تلميذه سعيد بن جبير يكتب عنه ما يملي عليه ، وظلت صحيفة ابن عباس معروفة متداولة وتعاقب الناس على الرواية منها والاستشهاد بها في كتب التفاسير ، وإن لم تنقل هذه الصحيفة .

وقد جمع أبو هريرة صحفاً كثيرة مما كتبه الصحابة «تلفت غالباً» وروى عنه تلميذه همام بن منبه صحيفة منها ، ثم نسبت إليه ، فقليل صحيفة همام ، وهي في

الحقيقة صحيفة أبي هريرة لهما ، وكان لهذه الصحيفة أهمية خاصة في تدوين الحديث ، لأنها وصلت إلينا كاملة سالمة كما رواها ودونها همام عن أبي هريرة ، وسماها صاحب كشف الظنون بالصحيفة الصحيحة ، وهي برمتها في مسند أحمد ، وجاءت متفرقة بأبواب مختلفة في البخاري وغيره .

وذكر العلماء نقرأ من الصحابة الذين كتبوا الحديث سوى هؤلاء .

وهذه الأخبار في مجموعها تدل على بدء كتابة السنة في عهد رسول الله ﷺ وإن لم تكن كتابة جمع وتدوين .

ثبت في الصحيحين أنه لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة ، قام رسول الله ﷺ فخطب خطبة ، فقام أبو شاة - رجل من اليمن - فقال : اكتبوا لي يا رسول الله ﷺ : فقال رسول الله ﷺ : « اكتبوا لأبي شاة » .

وروى البخاري عن أبي جحيفة قال : « قلت لعلي : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة ، قال : قلت : فما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر » .

وروى أحمد عن أبي الطفيل : سئل على ﷺ ، هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء ؟ فقال : ما خصنا إلا ما كان من قراب سيفي هذا . فأخرج صحيفة كتب فيها : لعن الله من ذبح لغير الله .

وروى أحمد كذلك عن طارق بن شهاب : « رأيت علياً على المنبر يخطب ، فسمعتة يقول : والله ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم إلا كتاب الله تعالى وهذه الصحيفة ، فيها فرائض الصدقة » .

كما روي عن الحارث بن سويد : قيل لعلي ﷺ : إن رسولكم كان يخصصكم بشيء دون الناس عامة ... فأخرج صحيفة فيها شيء من أسنان الإبل .

وذكر ابن حجر في الإصابة ، وابن عبد البر في الاستيعاب ، أن رسول الله ﷺ استعمل عمرو بن حزم الأنصاري على نجران . وكتب له كتاباً فيه أحكام الطهارة والصلاة والغنيمة والصدقة ، وكتاب الجراح والديات وغير ذلك .

وذكر أصحاب التراجم أن أنس بن مالك رضي الله عنه كان كاتباً وأن مدوناته كانت تحمل في مخال ، وقد بعثه أبو بكر رضي الله عنه إلى البحرين ساعياً وكتب له كتاب الصدقة ونصب الزكاة .

وقد ذكر الخطيب البغدادي في تقييد العلم الخلاف في الكتاب ونقل نصوص المنع ، ونصوص الإباحة من الأحاديث المرفوعة والموقوفة ، والآثار الواردة عن التابعين وأتباع التابعين ، ومن أراد التفصيل فليرجع إلى ذلك .

● اجتهاد الرسول صلى الله عليه وسلم :

ارتكزت دعوة رسولنا صلى الله عليه وسلم على توحيد الله ، والبراءة من الشرك حتى يستقيم أمر البشرية على عبادة الله وحده ، وتلك هي دعوة الرسل في موكب النبوة الذي أضاء للإنسانية جوانب حياتها ، ومن شأن هذه الدعوة أن تربي المؤمنين بها على الانقياد لما جاء عن الله أمراً ونهياً ، وأن تبني الشخصية المؤمنة بناءً سويماً بهدي الله ، ويتأسى برسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ (الأحزاب: ٢١).

ويتضح من النصوص والوقائع في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم أن شخصيته ذات جانبين : أحدهما : الجانب البشري ، وهذا الجانب يجوز عليه صلى الله عليه وسلم فيه ما يجوز على غيره ، والآخر : الجانب الذي يتميز به عن عامة البشر ، وهو ما يتصل فيه بربه جلّت عظمته من حيث إنه رسول كلف بتبليغ رسالة الله إلى الناس كافة .

وحرص رسولنا صلى الله عليه وسلم على تأكيد بشريته ، وإن كان الوحي يتنزل عليه . ففي القرآن الكريم : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ (الكهف: ١١٠).

وحذر صلى الله عليه وسلم من غلو الناس فيه ، روى البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ، فإنما أنا عبد ، فقولوا عبد الله ورسوله » ولم ينس هذا المعنى وهو يعالج سكرات الموت ، روى مسلم عن جندب بن عبد الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس يقول :

« إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك ». وفي رواية البخاري عن عائشة وابن عباس قالوا: « لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه ، فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه ، فقال وهو كذلك : « لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر ما صنعوا .

وقد اتفق العلماء على أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم معصومون فيما يخبرون به عن الله في تبليغ رسالاته ، بخلاف غيرهم فإنهم غير معصومين .
أما العصمة في غير ما يتعلق بالتبليغ ، فقد اختلف الناس فيها :

١- فذهب بعضهم إلى أنهم معصومون من الذنوب ، لأن التأسى بهم مشروع . ولأن الذنوب تنافي كمالهم . وأولوا النصوص الدالة على وقوع الذنوب منهم تأويلاً فاسداً .

وأجيب عما ذكره بأن التأسى بهم مشروع فيما أقرؤا عليه دون ما نهوا عنه . وأن منافاة الذنوب للكمال إنما تكون مع البقاء عليها لا مع التوبة منها ، فإن التوبة النصح التي يقبلها الله تعالى ترفع صاحبها إلى أعظم مما كان عليه .

٢- وذهب جمهور العلماء إلى أنه قد يقع منهم الذنوب ، ولكنهم معصومون من الإقرار عليها ، لأنهم يبادرون إلى التوبة ، والاستغفار ، واستدلوا على ذلك بما جاء في القرآن الكريم من النصوص الكثيرة .

فقد قال تعالى في آدم : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ (طه: ١٢١) ثم قال : ﴿ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴾ (طه: ١٢٢).

وقال تعالى في نوح : ﴿ فَلَا تَسْتَلِنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ (هود: ٤٦) ثم قال على لسان نوح : ﴿ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (هود: ٤٧).

وقال في يونس : ﴿ وَذَا النُّونِ إِذْ ذُهِبَ مُغْضَبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (الأنبياء: ٨٧) .

وقال في إبراهيم: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ (الشعراء: ٨٢)
 وقال في موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ (القصص: ١٦).
 وقال في داوود: ﴿فَأَسْتَغْفِرُ رَبِّيَ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ ﴿١١٠﴾ ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَقَابِرٍ﴾ (ص: ٢٤، ٢٥).

وقال في نبينا ﷺ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعَنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكٰذِبِينَ﴾ (التوبة: ٤٣).

وتناول العلماء بالبحث موضوع اجتهاد رسول الله ﷺ:

- ١- فذهب نفر منهم إلى أنه لا يجوز له الاجتهاد لإمكان استطلاع الحكم بالوحي .
- ٢- وذهب جمهورهم إلى أنه يجوز له الاجتهاد ، وأنه يخطئ في اجتهاده ويصيب ، ولكنه لا يقر على خطأ .

وهذا هو الذي تضافرت النصوص عليه في صور مختلفة :

(أ) روى البخاري عن البراء بن عازب ، أن النبي ﷺ صَلَّى إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشْرَ شَهْرًا - أَوْ سَبْعَةَ عَشْرَ شَهْرًا ، وَكَانَ يَعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبَلْتَهُ قِبَلَ الْبَيْتِ « وَفِي رِوَايَةٍ : « وَكَانَ يَحِبُّ أَنْ يُوْجِهَ إِلَى الْكَعْبَةِ » فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قَدْ تَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلْتُوَلِّينَا قِبْلَةً تَرْضَاهَا ﴾ (البقرة: ١٤٤) فتوجه إلى الكعبة» .
 ووجه الدلالة أنه عليه الصلاة والسلام رأى باجتهاده أحقية البيت الحرام بالتوجه إلى الصلاة ، وبدأ اجتهاده في صورة رغبة وأمنية ، فحققها له الله سبحانه وتعالى ، وبذلك أصبح ما رآه بالاجتهاد مشروعاً مقراً عليه من ربه .

(ب) واستأذن بعض المنافقين النبي ﷺ في التخلف عن غزوة تبوك فأذن لهم ، دون أن يتبين أعدارهم ، وعاتبه الله سبحانه على إذنه لهم بذلك في قوله : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعَنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكٰذِبِينَ ﴾ (التوبة: ٤٣)

ووجه الدلالة أن العفو هو التجاوز عن الذنب والتقصير ، وترك المؤاخذه ، والمراد به هنا الإذن للمنافقين ، وقد كان الإذن المعاتب عليه هنا اجتهاداً منه ﷺ

فيما لا نص فيه من الوحي ، فدل هذا على أنه جائز في حق الأنبياء ، وليسوا معصومين من الخطأ فيه .

(ج) وروى البخاري وغيره عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال يوم أحد لما جرح وكسرت رباعيته ، ورأى تمثيل الكفار بعمه حمزة وبالمسلمين : «اللهم العن أبا سفيان ، اللهم العن الحارث بن هشام ، اللهم العن سهيل بن عمرو ، اللهم العن صفوان بن أمية» فأنزل الله : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴾ (آل عمران: ١٢٨).

ووجه الدلالة أنه ﷺ عندما دعا عليهم ، وطلب من الله أن يلعنهم ، كان ذلك عن اجتهاد منه ، لكن لم يقره الله سبحانه وتعالى على اجتهاده فيما أوحى به إليه في الآية .

(د) وفي حديث حرمة مكة عند البخاري لما قال ﷺ : « لا يعضد شوكةا » قال العباس : يا رسول الله .. إلا الإذخر فإنه لقينهم وبيوتهم ، فقال ﷺ : «إلا الإذخر» . ووجه الدلالة أن رسول الله ﷺ حرّم باجتهاده في صيغة العموم قطع الإذخر ، ثم عدل عن تحريمه إلى إباحته عندما ثبتت له الحاجة إليه فيما ذكره ابن عباس له . (هـ) وروى ابن أبي شيبة والترمذي وحسنه ، وابن المنذر وابن أبي حاتم ، والطبراني والحاكم وصححه ، وابن مردويه والبيهقي في الدلائل عن ابن مسعود قال : «لما كان يوم بدر جيء بالأسارى ، فقال أبو بكر : يا رسول الله .. قومك وأهلك ، استبقهم لعل الله أن يتوب عليهم ، وقال عمر بن الخطاب : يا رسول الله .. كذبوك وأخرجوك وقاتلوك ، قدّمهم فاضرب أعناقهم . وقال عبد الله بن رواحة : انظر وادياً كثيراً الحطب فأضرمه عليهم ناراً ، فقال العباس - وهو يسمع ما يقول - : قطعت رحمك ، فدخل رسول الله ﷺ ولم يرد عليهم شيئاً ، فقال أناس : يأخذ بقول أبي بكر ، وقال أناس : يأخذ برأى عمر . فخرج رسول الله ﷺ فقال : « إن الله ليلين قلوب رجال حتى تكون ألين من اللين ، وإن الله ليشدد قلوب رجال حتى تكون أشد من الحجارة مثلك يا أبا بكر مثل

إبراهيم عليه السلام قال : ﴿ إِن تُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرَ لَهُمْ فإِنَّكَ أَنْتَ
الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (المائدة: ١١٨) ومثلك يا عمر كمثل موسى عليه السلام إذ قال :
﴿ رَبَّنَا أَطْمِئِن عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشَدُّدَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ
الْأَلِيمَ ﴾ (يونس: ٨٨) ومثلك يا عمر كمثل نوح عليه السلام إذ قال : ﴿ رَبِّ
لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا ﴾ (نوح: ٢٦) ثم قال ﷺ : « أنتم عالة فلا
ينفلتن أحد من الأسرى إلا بفداء أو ضرب عنق » فأنزل الله : ﴿ مَا كَانَتْ لِيُنَبِّئَ
أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُشْخِبَ فِي الْأَرْضِ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ عَظِيمٌ ﴾
(الأنفال: ٦٧-٦٨)

ويروي أحمد ومسلم من حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال: « لما أسر
الأسارى - يعني يوم بدر - قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر: « ما ترون في هؤلاء
الأسارى؟ » فقال أبو بكر: يا رسول الله، هم بنو العم والعشيرة، أرى أن تأخذ منهم
فدية فتكون قوة لنا على الكفار، وعسى الله أن يهديهم للإسلام. فقال رسول الله ﷺ:
« ما ترى يا ابن الخطاب؟ » فقال: لا والله، لا أرى الذي رأى أبو بكر، ولكني
أرى أن تمكنا فنضرب أعناقهم، فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها، فهوى
رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر، ولم يهو ما قلت، فلما كان الغد جئت فإذا
رسول الله ﷺ وأبو بكر قاعدان يبكيان، قلت: يا رسول الله... أخبرني من أي شيء
تبكي أنت وصاحبك؟ فإن وجدت بكاءً بكيت وإن لم أجد بكاءً تباكيت، فقال ﷺ:
« أبكي للذي عرض لأصحابي من أخذهم الفداء، وقد عرض على عذابيهم أدنى من
هذه الشجرة - لشجرة قريبة منه ﷺ - فأنزل الله عز وجل: ﴿ مَا كَانَتْ لِيُنَبِّئَ أَنْ
يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُشْخِبَ فِي الْأَرْضِ ... ﴾ إلى آخر الآيتين .

ووجه الدلالة - أن رسول الله ﷺ استشار الصحابة في أسرى بدر، واجتهد في
أخذه برأي أبي بكر، ولم يكن ذلك الاجتهاد موافقاً للصواب، فنزلت آيات العتاب.
(و) وأخرج الترمذي والحاكم وابن حبان عن عائشة في نزول صدر سورة عبس
قالت: « نزلت في ابن أم مكتوم الأعمى، قال: يا رسول الله أرشدني، وعند
النبي ﷺ ناس من وجوه المشركين منهم: أبو جهل، وعتبة بن ربيعة، وغيرهما،

فجعل النبي ﷺ يعرض عن ابن أم مكتوم ويقبل على غيره ، فنزلت : ﴿ عَبَسَ
 وَتَوَلَّى ۖ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ۚ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْكِي ۚ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ
 الذِّكْرَى ۚ أَمَا مَنْ أَسْتَفْتَى ۚ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ۚ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزْكِي ۚ
 وَأَمَا مَنْ جَاءَكَ يَتَسَعَّى ۚ وَهُوَ يَخْفَى ۚ فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ۚ كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۙ
 (عبس: ١-١١)

ووجه الدلالة أن رسول الله ﷺ اجتهد في الإعراض عن الأعمى عندما جاءه وهو
 مشغول بدعوة أكابر قريش إلى الإسلام ، وقد لاحت له بارقة رجاء في إيمانهم
 بتحدثهم معه ، فعلم ﷺ أن إقباله على الأعمى قد ينفرهم ويقطع عليه طريق دعوته ،
 فقد كان يرجو بإيمانهم انتشار الإسلام في جميع العرب ، ولم يكن يعلم حينئذ أن
 سنة الله في البشر أن يكون أول من يتبع الأنبياء والمصلحين فقراء الأمم وأوساطهم ،
 دون الأكابر المجرمين المترفين الذين يرون في اتباع غيرهم ضعة بذهاب بأسهم ،
 فعاتبه الله سبحانه وتعالى على ذلك .

(ز) وأخرج البخاري أنه في غزوة «خيبر» لما أمسى الناس في اليوم الذي فتحت
 عليهم - يعني خيبر - أوقدوا نيراناً كثيرة ، فقال رسول الله ﷺ : « ما هذه النيران ؟
 على أي شيء توقدون ؟ » قالوا : على لحم ، قال : « أي لحم ؟ » قالوا : الحمر
 الإنسانية ، فقال النبي ﷺ : « أهريقوها واكسروها » فقال رجل : يا رسول الله ،
 أونهريقها ونغسلها ، قال : « أو ذاك » .

ووجه الدلالة أن رسول الله ﷺ أخذهم أولاً بالأشد منعاً لهم من أكلها اجتهاداً
 منه ، فلما سلموا بالحكم وأشار بعض صحابته بالاكْتفاء بغسل القدور بدلا من
 تكسيرها وتفويت منفعتها رخص لهم في غسلها وعدل عن اجتهاده الأول .

ذلك هو أصح ما ورد من وقائع دالة على اجتهاد رسول الله ﷺ ، والخلاف في
 المسألة مبسوط في علم الأصول ، وللشيخ عبد الجليل عيسى مؤلف خاص في
 اجتهاد الرسول ﷺ نشرته دار البيان بالكويت .

وينبغي أن نذكر هنا أن تصرفات الرسول ﷺ منها ما هو تشريع ، ومنها ما ليس
 بتشريع .

١- فهناك أمور سبيلها التجربة والدربة في الحياة ، والخبرة بأحوالها فيما اعتاده الناس - كشتون الزراعة والطب ، فهذه يجتهد فيها الرسول ﷺ اجتهاد غيره ، ويخطئ ويصيب ، وليست شرعاً ، ولذا قال في تأبير النخل : « أنتم أعلم بأمور دنياكم » بعد أن نصح بعدم تلقيحه اجتهاداً منه ، ثم تبين له خلاف ذلك ، حيث لم يكن لديه معرفة بالزراعة والفلاحة .

ففي الصحيحين : « أن رسول الله ﷺ مر بقوم يلحقون النخل ، فقال : « لو لم تفعلوا لصلح » فخرج شيصاً ، فمر بهم فقال : « ما لنخلكم؟ » قالوا : قلت كذا وكذا ، قال : « أنتم أعلم بأمور دنياكم » .

وفي بعض الروايات أنه قال : « إنما أنا بشر ، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر » .

٢- وهناك أمور أخرى سبيلها التدبير الإنساني اعتماداً على الظروف الخاصة ، كتوزيع الجيوش في المواقع الحربية ، وتنظيم الصفوف في الموقعة ، واختيار أماكن النزول ، وطرق الكر والفر ، فهذه كذلك ليست شرعاً يتعلق به طلب الفعل أو الترك ، ولكنها من الشؤون البشرية التي لا يكون مسلك الرسول ﷺ فيها تشريعاً ولا مصدر تشريع .

ومن ذلك ما رواه ابن كثير وابن الأثير وابن إسحاق من أن رسول الله ﷺ نزل في غزوة « بدر » على أدنى ماء من مياه « بدر » إلى المدينة ، فأتاه الحباب بن المنذر ابن عمرو بن الجموح فقال : يا رسول الله .. أرأيت هذا المنزل ؟ أهو منزل أنزلك الله ليس لنا أن نتقدمه أو نتأخر عنه ؟ أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : « بل هو الرأي والمكيدة » ، فقال : يا رسول الله .. إن هذا ليس بمنزل ، فانهض بنا حتى نأتي أدنى ماء من القوم فننزله ونغور ما وراءه من القلب ، ثم نبني عليه حوضاً ، فتملأه ماء ، ثم نقاتل القوم ، فنشرب ولا يشربون ، فقال له : « لقد أشرت بالرأي » وفعل كما قال .

ومن هذا القبيل إقراره ﷺ كتابة شروط الصلح مع قاندي « غطفان » يوم الخندق .

روى ابن كثير في تاريخه قال ابن إسحاق : لما اشتد البلاء على الناس بالحصار الذي مكث نحو شهر ، بعث ﷺ إلى عيينة بن حصن ، والحارث بن عوف المرّي ، وهما قائدا غطفان ، وأعطاهما ثلثا ثمار المدينة على أن يرجعا بمن معهما عنه وعن أصحابه ، فجرى بينه وبينهم الصلح حتى كتبوا الكتاب ، ولم تقع الشهادة ولا عزيمة الصلح ، فلما أراد ﷺ أن يفعل ذلك بعث إلى السعدين - سعد بن معاذ وسعد بن عباد - فذكر لهما ذلك . فقالا : يا رسول الله .. أمراً تحبه فنصنعه ، أم شيئاً أمرك الله به لا بد من العمل به ، أم شيئاً تصنعه لنا ؟ فقال ﷺ : « بل شيء أصنعه لكم ، والله ما أصنع ذلك إلا لأنني رأيت العرب رمتمكم عن قوس واحدة وكالبوكم من كل جانب ، فأردت أن أكسر عنكم من شوكتهم إلى أمر ما » فقال سعد بن معاذ : يا رسول الله .. قد كنا وهؤلاء على الشرك بالله وعبادة الأوثان ، لا نعبد الله ولا نعرفه ، وهم لا يطمعون أن يأكلوا منا ثمرة واحدة إلا قرى أو يبعأ ، أفحين أكرمنا الله بالإسلام ، وهدانا له وأعزنا بك وبه ، نعطيهم أموالنا ؟ ما لنا بهذا من حاجة ، والله لا نعطيهم إلا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم ، فقال ﷺ : « أنت وذاك » فتناول سعد الصحيفة فمحا ما فيها من الكتابة ، ثم قال : ليجهدوا أنفسهم .

٣- (أ) أما ما يصدر عن رسول الله ﷺ على وجه التبليغ في شأن من شئون العقائد أو العبادات أو الحلال والحرام أو الأخلاق أو ما يتصل بذلك من أمور الدين ووظائف الرسالة .

(ب) أو ما يصدر عنه ﷺ من شئون الرئاسة العامة والقضاء ، كقسمة الغنائم وعقد المعاهدات ، والفصل في الخصومات - فهذا وذاك يكون تشريعاً ، وهو الذي يرى فيه جمهور المحققين أن رسول الله ﷺ يجوز له الاجتهاد فيه حيث لا نص ، ولكنه لا يقر على خطأ ، وهو الذي استشهدنا عليه بالنصوص والوقائع الأنفة الذكر التي تدل على اجتهاد الرسول ﷺ فيما لا نص فيه .

● تلقى الصحابة عن رسول الله ﷺ :

كانت حياة رسول الله ﷺ مع صحابته تمثل الديمقراطية الحقبة التي يتغني بها الناس ، وتداعب أحلامهم في هذا العصر ، فلم يكن بينه وبين أصحابه حجاب يمنعه

عنهم أو يمنعهم عنه ، فهو يخالطهم في المسجد ، والسوق ، والمنزل ، والسفر ، والحضر ، وهم حريصون على لقائه وصحبته ، وملازمته للاقتباس منه ، والاهتداء بهديه ، والتأسي بسيرته ، وبلغ تنافسهم في ذلك إلى أنهم كانوا يتناوبون في ملازمة مجلسه ، فعن عمر قال : « كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد^(١) وهى من عوالي المدينة ، وكنا تتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوماً ، وأنزل يوماً ، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم وإذا نزل فعل مثل ذلك »^(٢) .

وحيثما حدث لأحدهم من الأمر ما لا يعرف أسرع في السفر إلى رسول الله ﷺ وقطع المسافات الواسعة ليستفتي .

روى البخاري عن عقبه بن الحارث أنه أخبرته امرأة بأنها أرضعته هو وزوجته ، فركب من فوره وكان بمكة قاصداً المدينة ، حتى بلغ رسول الله ﷺ فسأله عن حكم الله فيمن تزوج امرأة لا يعلم أنها أخته من الرضاع ، ثم أخبرته بذلك من أرضعتها ، فقال النبي ﷺ : « كيف وقد قيل » ؟ ففارق زوجته لوقته ، فتزوجت بغيره .

ولم يكن الصحابة جميعاً على مبلغ واحد من العلم بأحوال الرسول ﷺ ، لتفاوت أحوالهم ، وظروف حياتهم ، وأماكن إقامتهم ، ولم يكن للرسول ﷺ مجلس خاص للتعليم يجلس إليه فيه الصحابة ، بل كانت حياته كلها منارة للعلم ، وإن تخولهم بالموعظة من وقت لآخر ، فضلاً عن أيام الجمعة والعيدين .

روى البخاري عن ابن مسعود ، قال : « كان رسول الله ﷺ يتخولنا الموعظة تلو الموعظة في الأيام كراهة السامة علينا » .

وقد أشار مسروق إلى تفاوت الصحابة في تلقيهم عن رسول الله ﷺ ، حيث يقول : « لقد جالست أصحاب محمد ﷺ فوجدتهم كالأخاذا (الغدير) فالأخاذا يروي الرجل ، والأخاذا يروي العشرة ، والأخاذا يروي المائة ، والأخاذا لو نزل به أهل الأرض لأصدرهم » .

(١) أى ناحية بني أمية . سميت البقعة باسم من نزلها .

(٢) رواه البخاري في كتاب العلم .

ومن الطبيعي أن يكون أكثر الصحابة علماً بسنة رسول الله ﷺ من سبقوا إلى الإسلام ، كالخلفاء الأربعة ، وعبد الله بن مسعود . ومن كان أكثر ملازمة له وكتابة عنه كما سبق آنفاً .

أما فيما يتعلق بالأمر المتصلة بالجنس وما يختص بالمرأة ، فقد كان الرجال يسألون تارة رسول الله ﷺ وتارة يرسل أحدهم امرأته لتسأل زوجاته لعلمهن بأحوال رسول الله ﷺ العائلية ، وقد تسأل النساء رسول الله ﷺ ما يَشَأَنَّ السُّؤَالَ عنه من أمرهن ، فإذا كان هناك ما يمنع النبي ﷺ من التصريح للمرأة بالحكم الشرعي ، أمر إحدى زوجاته أن تفهمها إياه ، كما جاء أن امرأة سألت النبي ﷺ كيف تتطهر من الحيض؟ فقال لها « خذي فِرْصَةً مَمْسُوكَةً فتوضئي بها » فقالت : يا رسول الله .. كيف أتوضأ بها ؟ فأعاد كلامه السابق فلم تفهم ، فأشار إلى عائشة أن تفهمها ما يريد ، فأفهمتها المراد ، وهو أن تأخذ قطعة قطن نظيفة فتضعها في مكان الدم ، فإذا خرجت بيضاء كان ذلك علامة طهرها (١) .

● حفظ القرآن في الصحف والصدور :

يعبر العلماء عن هذا الموضوع بجمع القرآن . وجمع القرآن يستعمل تارة بمعنى الحفظ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ (القيامة: ١٧) ويستعمل تارة بمعنى كتابته كله مفرق الآيات والسور ، أو مرتب الآيات فقط ، وكل سورة في صحيفة على حدة ، أو مرتب الآيات والسور في صحائف مجتمعة تضم السور جميعاً . وقد رتب إحداها بعد الأخرى :

(أ) أما جمع القرآن - بمعنى حفظه واستظهاره - فقد كان رسول الله ﷺ أول الحفاظ له بهذا المعنى ، وتيسر لعدد من أصحابه ذلك ، هم جماعة القراء ، وتدل الأخبار على أن عددهم لم يكن قليلاً حيث روي أنه قتل يوم بئر معونة سبعون من حفظة القرآن الكريم (٢) ، وأنه اشتهر من بين هؤلاء : عبد الله بن مسعود ،

(١) والحديث في البخاري وغيره .

(٢) عن أنس أنه قال : « بعث النبي ﷺ سبعين رجلاً لحاجة ، يقال لهم: القراء ، فعرض لهم حيان من بنى سليم ، رعل ودكوان ، عند بئر يقال لها بئر معونة ، فقال القوم : والله ما إياكم أردنا ، إنما نحن مجتازون في حاجة النبي ﷺ ، فقتلهم ، فدعا النبي ﷺ عليهم شهراً في صلاة الغداة ، وذلك بدء القنوت ، وما كنا نقتن » (رواه البخاري في كتاب المغازي - غزوة الرجيع) .

وسالم بن معقل (مولى أبي حذيفة) ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب ، وزيد ابن ثابت ، وأبو زيد (ابن السكن) ، وأبو الدرداء ، وقد ورد في البخاري ذكر هؤلاء: عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « خذوا القرآن من أربعة : من عبد الله بن مسعود وسالم ، ومعاذ ، وأبي بن كعب » .

وعن معاذ قال : « سألت أنس بن مالك : من جمع القرآن على عهد رسول الله ؟ فقال : أربعة كلهم من الأنصار : أبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد ، قلت : من أبو زيد؟ قال : أحد عمومتي » .

وفي رواية أخرى عن أنس ، قال : « مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة : أبو الدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد » .

وذكر ابن حجر في الإصابة عند ترجمته لسعيد بن عبيد ، أنه كان يلقب بالقارئ. وأورده السيوطي كثيراً من القراء بأسمائهم ، فعد من المهاجرين : الخلفاء الأربعة ، وطلحة ، وسعداً ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وسالم ، وأبا هريرة ، وعبد الله ابن السائب ، والعبادلة : ابن عباس وابن عمرو بن العاص ، وابن عمر وابن الزبير ، وعائشة ، وحفصة ، وأم مسلمة . ومن الأنصار : عبادة بن الصامت ، معاذ (الذي يكنى أبا حليلة) ، ومجمع بن جارية ، وفضالة بن عبيد ، وسلمة بن مخلد .

وقد اشتهر بإقراء القرآن من الصحابة سبعة : عثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو موسى الأشعري .

وقرأ على هؤلاء بعض الصحابة ، وأخذ عنهم خلق كثير من التابعين وكان الاعتماد آنذاك في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور ، فالأمة العربية كانت بسجيتها قوية الذاكرة ، تستعوض عن أميتها في كتابة أخبارها وأشعارها وأنسابها بسجل صدورها .

والحفظ في الصدور خصيصة شرف امتن الله بها على هذه الأمة .

(ب) وأما جمع القرآن - بمعنى كتابته - وهو المعنى الثاني الذي يراد بالجمع ، فإن حديثنا هنا يقتصر على جمع القرآن كتابة في عهد رسول الله ﷺ ويسمونه بالجمع الأول .

اتخذ رسول الله ﷺ كتاباً للوحي ، منهم : الخلفاء الأربعة ، ومعاوية ، وزيد ابن ثابت ، وأبي بن كعب ، وخالد بن الوليد ، وثابت بن قيس ، تنزل الآية فيأمرهم بكتابتها ويرشداهم إلى موضعها من سورتها ، كما كان بعض الصحابة يكتبون ما ينزل من القرآن ابتداء من أنفسهم ، دون أن يأمرهم النبي ﷺ ، حتى تظاهر الكتابة جمع القرآن في الصدور ، فيحفظونه في العصب ، واللخاف ، والكرانيف ، والرقاع ، والأقتاب ، وقطع الأديم ، وعظام الأكتاف ، والأضلاع .

أخرج الحاكم عن زيد بن ثابت ، قال : كنا عند رسول الله ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع (والعصب) : جمع عسيب ، وهو جريد النخل ، كانوا يكشطون ويكتبون في الطرف العريض ، و(اللخاف) : جمع لخفة ، وهي صفائح الحجارة ، و(الكرانيف) : جمع كرنفة وهي : أصول السعف الغلاظ ، (الرقاع) : جمع رقعة ، وقد تكون من جلد أو ورق ، (والأقتاب) : جمع قتب ، وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه .

وكان جبريل يعارض رسول الله ﷺ بالقرآن كل سنة من ليالي رمضان ، ويعارض الصحابة رسولهم : حفظاً وكتابة ، ولم تكن هذه الكتابة مجتمعة في مصحف عام ، بل عند هذا ما ليس عند ذلك من الآيات والسور ، وكان كل ما يكتب يوضع في بيت رسول الله ﷺ ، وينسخ الكتاب لأنفسهم نسخة منه .

وقد نقل العلماء أن نفراً منهم : علي بن أبي طالب ، ومعاذ بن جبل ، وأبي ابن كعب ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود قد جمعوا القرآن كله على عهد رسول الله ﷺ ، إلا أن زيد بن ثابت كان عرضه متأخراً عن الجميع .

وقبض رسول الله ﷺ والقرآن محفوظ في الصدور ومكتوب على الترتيب الذي هو عليه الآن في مصاحفنا ، وبتوقيف جبريل إياه على ذلك ، وإعلامه عند نزول كل آية أن هذه الآية تكتب عقب آية كذا في سورة كذا .

ولم يجمع في مصحف عام حيث كان الوحي ينزل تباعاً ، فيحفظه القراء ويكتبه الكتبة ، ولم تدع الحاجة إلى تدوينه في مصحف واحد .

● اجتهاد الصحابة في عهد رسول الله ﷺ :

لقد أقر رسول الله ﷺ معاذاً على الاجتهاد فيما لم يجد فيه نصاً عن الله ورسوله . فعن أناس من أصحاب معاذ عن معاذ : أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن ، قال : « كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال : أفضى بما في كتاب الله ، قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله ﷺ . قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ﷺ ؟ قال : أجتهد رأيي لا ألوأ . قال : وضرب عليه الصلاة والسلام صدري ، ثم قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله ، إلى ما يرضي رسول الله ﷺ .

وأصحاب معاذ وإن لم يسموا ، فإنهم من أفاضل المسلمين وخيارهم ، وشهرتهم بالعلم والدين والفضل ، بالمحل الذي لا يخفى ، ولا يعرف منهم متهم ، وقد جاء ما ينفي الجهالة في رواية عبادة بن أنس عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ وهذا إسناد متصل مثل : « لا وصية لوارث » - « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » - « الدية على العاقلة » وإن كانت هذه الأحاديث لم تثبت من جهة الإسناد .

وقد نقل أهل العلم هذا الحديث ، واحتجوا به على جواز اجتهاد الصحابة في حياة رسول الله ﷺ فيما لا نص فيه من كتاب أو سنة .

ووردت حوادث تدل على أنهم كانوا يجتهدون في زمن النبي ﷺ في كثير من الأحكام - ولم يعنفهم - منها ما كان في غيبته ، ومنها ما كان في حضرته .

١- ما كان في غيبته :

هناك حوادث كثيرة اجتهد الصحابة فيها بغيبة رسول الله ﷺ نذكر منها ما يلي :
(أ) قال لهم رسول الله ﷺ يوم الأحزاب : « لا يصلين أحد منكم العصر إلا في بني قريظة » وذلك في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم ، فاجتهد بعضهم وصلوها في الطريق حين أدركتهم الصلاة ، وقال : لم يرد منا التأخير ، وإنما أراد سرعة النهوض والتعجيل بالمسير ، فنظروا إلى المعنى ، واجتهد آخرون وأخروها إلى بني قريظة ، فصلوها ليلاً ونظروا إلى اللفظ .

قال ابن القيم تعليقاً على هذا في إعلام الموقعين : وهؤلاء سلف أهل الظاهر ، أولئك سلف أصحاب المعاني والقياس .

(ب) ولما كان عليّ ﷺ باليمن أتاه ثلاثة نفر يختصمون في غلام ، فقال كل واحد منهم : هو ابني ، فجعل عليّ ﷺ يخيّرهم واحداً واحداً ، أترضى أن يكون الولد لهذا ؟ فأبوا ، فقال : أنتم شركاء متشاكسون ، فأقرع بينهم ، فجعل الولد للذي خرجت له القرعة ، وجعل عليه للرجلين الآخرين ثلثي الدية ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فضحك حتى بدت نواجذه من قضاء عليّ ﷺ ، روى ذلك الخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه .

وقد اعتبر علي في هذا الحكم أنه بالنسبة للقارح بمنزلة الإتلاف للآخرين ، كمن أتلّف رقيقاً بينه وبين شريكين له ، فإنه يجب عليه ثلثا القيمة لشريكه ، فإتلاف الولد الحر بحكم القرعة كإتلاف الرقيق الذي بينهم .

(ج) ومسألة الزبية مشهورة عن عليّ كذلك : روي أن قوماً من أهل اليمن حفروا زبية للأسد ، فاجتمع الناس على رأسها ، وتدافعوا حولها ، فهوى واحد ، فجذب ثانياً فجذب الثاني الثالث ، ثم جذب الثالث رابعاً ، فقتلهم الأسد ، فرفع ذلك إلى عليّ كرم الله وجهه فقال : للأول ربع الدية ، لأنه هلك فوقه ثلاثة ، وللثاني ثلث الدية ، لأنه هلك فوقه اثنان ، وللثالث نصف الدية ، لأنه هلك فوقه واحد ، وللرابع كمال الدية ، ثم جعل الدية على عاقلة من ازدحموا على رأس الزبية . فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فقال : « هو كما قال »^(١) .

قال الشوكاني في نيل الأوطار : « وقد استدل بهذا القضاء الذي قضى به أمير المؤمنين وقرره رسول الله ﷺ على أن دية المتجاذبين في البئر تكون على الصفة المذكورة ، فيؤخذ من قوم الجماعة الذين ازدحموا على البئر وتدافعوا ذلك المقدار ، ثم يقسم على تلك الصفة ، فيعطى الأول من المتردين ربع الدية ، ويهدر من دمه ثلاثة أرباع لأنه هلك بفعل المتزاحمين ويفعل نفسه ، وهو جذبه لمن بجانبه ، فكأن موته وقع بمجموع الازدحام ووقوع الثلاثة الأنفار عليه ، ونزل الازدحام منزلة سبب واحد من الأسباب التي كان بها موته ، ووقوع الثلاثة عليه منزلة ثلاثة أسباب ، فهدر من ديته ثلاثة أرباع ، واستحق الثاني ثلث الدية لأنه هلك بمجموع الجذب

(١) رواه أحمد والبخاري والبيهقي من حديث حنش بن المعتمر عن عليّ .

المتسبب عن الازدحام ووقوع الاثني عشر عليه ، ونزل الازدحام منزلة سبب واحد ، ووقوع الاثني عشر عليه منزلة سبب ، فهدر من دمه الثلثان ، لأن وقوع الاثني عشر عليه كان بسببه ، واستحق الثالث نصف الدية لأنه هلك بمجموع الجذب ممن تحته المتسبب عن الازدحام ، ووقوع من فوقه عليه ، وهو واحد ، وسقط نصف ديته ، ولزم نصفها ، والرابع كان هلاكه بمجرد الجذب له فقط فكان مستحقاً للدية كلها .

وكانت الدية على عاقلة المتزاحمين دون عاقلة الجاذبين لأن الجاذب لم يباشر الإهلاك ، وإنما كان سبباً إليه ، أما الحاضرون ، فكان تزاحمهم سبباً ! وهذا التسبب منهم أقوى من تسبب الجاذب ، لأن الجاذب أُلجئ إلى جذب من يليه .

(د) وخرج رجلان من الصحابة في سفر فحضرت الصلاة ، وليس معهما ماء ، فتيما صعيداً طيباً ، ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما الوضوء للصلاة ، ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له ، فقال للذي لم يعد : « أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك » وقال للذي توضأ وأعاد : « لك الأجر مرتين »^(١) ، فقد صوّب الرسول ﷺ هذين الصحابيين في اجتهادهما ، ويُن ما لكل واحد منهما من أجر .

(هـ) وعن عمار قال : « أجنبت فلم أصب الماء ، فتمعكت في الصعيد وصليت فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : « إنما يكفيك هكذا » وضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض ونفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه »^(٢) .

(و) إقراره ﷺ من رقى بالفاتحة على أخذ الأجر : روى البخاري عن أبي سعيد الخدري ، قال : « انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها ، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب فاستضافوهم ، فأبوا أن يضيفوهم ، فلدغ سيد ذلك الحي ، فسعوا له بكل شيء ، لا ينفعه شيء فقال بعضهم : لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا لعله أن يكون عندهم بعض الشيء ؟ فأتوهم فقالوا : إن سيدنا لدغ ، فهل عند أحدكم شيء ؟ فقال بعضهم : نعم . ولكن لا نفعل حتى تجعلوا لنا جعلاً ، فصالحوهم على قطع من الغنم ، فانطلق يقرأ عليه « الحمد

(١) رواه النسائي وأبو داود وغيرهما .

(٢) رواه البخاري ومسلم .

الله رب العالمين» فكأنما أنشط^(١) من عقال ، فانطلق يمشي وما به علة ، فأوفوهم جعلهم ، فقال بعضهم : اقسما ، فقال الذي رقي : لا تفعلوا حتى تأتي النبي ﷺ ، فنذكر له الذي كان ، فننظر ما يأمرنا ، فقدموا ، فذكروا ذلك له ﷺ ، فقال : وما يدريك أنها رقية ؟ ثم قال : قد أصبتم ، اقسما واضربوا لي معكم سهماً ، وضحك ﷺ .

قال الحافظ ابن حجر : في رواية : أنهم أعطوهم ثلاثين شاة ، وكان عدد الركب ثلاثين رجلاً وقوله : « الحمد لله » أي فاتحة الكتاب . وقوله « وما يدريك » زاد في رواية ، فقلت : يا رسول الله : شيء ألقى في روعي . قال الحافظ : وهو ظاهر من أنه لم يكن عنده علم متقدم بمشروعية الرقي بالفاتحة ، أي فيكون قد فعل ذلك اجتهاداً منه .

٢- ما كان في حضرته :

وهناك حوادث أخرى اجتهد الصحابة فيها بحضرته ﷺ نذكر منها ما يلي :
(أ) اجتهد سعد بن معاذ في بني قريظة ، وحكم فيهم باجتهاده في حضرة النبي ﷺ ، وصوبه النبي ﷺ في حكمه ، فعن أبي سعيد الخدري أن أهل قريظة نزلوا على حكم سعد بن معاذ ، فأرسل رسول الله ﷺ إلى سعد ، فأتاه على حمار ، فلما دنا قريباً من المسجد ، قال رسول الله ﷺ : « قوموا إلى سيدكم - أو خيركم - فقعد عند النبي ﷺ فقال : إن هؤلاء نزلوا على حكمك ، قال : فإني أحكم أن يُقتل مقاتلتهم ، وتُسبى ذراريهم ، فقال : لقد حكمت بما حكم به الملك » وفي لفظ : « قضيت بحكم الله عز وجل »^(٢) . وفي رواية « لقد حكمت اليوم فيهم بحكم الله الذي حكم به من فوق سبع سموات » .

وقد استدل الخطيب البغدادي في كتاب الفقيه والمتفقه بهذا الحديث على جواز الاجتهاد بالرأي ، لاجتهاد سعد بالرأي في بني قريظة ، وإقرار النبي ﷺ له ، كما استدل به ابن القيم في إعلام الموقعين .

(١) قال ابن الأثير في « النهاية » : نشط من عقال : أي حل .. وأنشطت البعير من عقاله : أطلقتته .

(٢) رواه البخاري ومسلم .

(ب) وروى الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال : « جاء رسول الله ﷺ خصمان يحتكمان ، فقال لعمرو : اقض بينهما يا عمرو ، فقال : أنت أولى بذلك مني يا رسول الله ، قال : وإن كان ، قال : فإذا قضيت بينهما فما لي ؟ قال : إن أنت قضيت بينهما فأصبت القضاء فلك عشر حسنات ، وإن أنت اجتهدت فأخطأت فلك حسنة » .

(ج) وفي حديث أم عطية الأنصارية رضي الله عنها الذي يرويه الجماعة ، قالت : « دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته ، فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ، بماء وسدر ، واجعلن في الأخيرة كافوراً ، أو شيئاً من كافور ، فإذا فرغتن فأذنيني ، فلما فرغنا آذناه ، فأعطانا حقوه ، فقال : أشعرنها إياه - يعني إزاره - فقد جعل النبي ﷺ بقوله : « إن رأيتهن » الأمر فيه إلى اجتهدهن ورأيهن في زيادة عدد الغسلات .

(د) وروى البخاري ومسلم عن أبي قتادة ، قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ غام حنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة ، قال : فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين ، فاستدرت إليه حتى آتيته من ورائه ، فضربته على حبل عاتقه ، وأقبل علي فضمني ضمة وجدت فيها ريح الموت ، ثم أدركه الموت فأرسلني ، فلحقت عمر بن الخطاب ، فقال : ما للناس ؟ فقلت : أمر الله ، ثم إن الناس رجعوا ، وجلس رسول ﷺ فقال : من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه ، قال : فقممت فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست ، ثم قال : مثل ذلك ، فقال : فقممت فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست ، ثم قال ذلك الثالثة . فقال القصة ، فقال رسول ﷺ : ما لك يا أبا قتادة ؟ فقصصت عليه القصة ، فقال رجل من القوم : صدق يا رسول الله ، سلب ذلك القتيل عندي فأرضه من حقه . وقال أبو بكر الصديق : لا ها الله^(١) إذا لا يعمد إلى أسدٍ من أسد الله يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه ، قال رسول الله ﷺ : صدق ، فأعطه إياه ، فأعطاني » .

(١) في بعض الروايات : « لاها الله ذا » بغير ألف في أوله ، وهو الذي رجحه الخطابي . و « ها » بمعني الواو التي يقسم بها فكأنه قال : لا والله ذا .. أي ذا يميني ، أو ذا قسمي .

قال النووي : « وفي هذا الحديث فضيلة ظاهرة لأبي بكر الصديق في إفتائه بحضرة النبي ﷺ ، واستدلالة لذلك وتصديق النبي ﷺ ، في ذلك . وفيه منقبة ظاهرة لأبي قتادة فإنه سماه أسداً من أسد الله تعالى ، يقاتل عن الله وعن رسوله ، وصدقته النبي ﷺ .

ومما تجدر الإشارة إليه أن اجتهاد الرسول ﷺ في هذا العهد ، أو إذنه لصحابته في الاجتهاد ، أو إقراره لهم على اجتهادهم ، كان من باب النظر في التطبيق بالجزئيات ولا يعتبر هذا مصدراً من مصادر التشريع ، حيث كان اجتهاده ﷺ عند الحاجة ، وتأخر نزول الوحي ، فلا يلبث الوحي أن ينزل فيقره على اجتهاده ، أو يبين له وجه الخطأ فيه ، فيكون المصدر في المآل هو الوحي .

وكان اجتهاد الصحابة بحضرة إقراراً منه لهم . . .

وكذلك كان اجتهاد الصحابة عند غيبتهم عن الرسول ﷺ حيث لا يتمكنون من الرجوع إليه ، فإذا ما رجعوا إما أن يقرهم الرسول على ما رأوا ، وإما أن يبين لهم خطأهم ، فيرجع التشريع إلى السنة ببيان الرسول لهم .

فهذه الحوادث ونظائرها رجع الحكم فيها إلى الوحي من الكتاب والسنة .

وبذلك يتضح أن الاجتهاد ليس من مصادر التشريع في هذا العصر ، ويكون مصدر التشريع في عهد النبوة قاصراً على الكتاب والسنة لا غير .

وإنما كان اجتهاد الصحابة في قضايا جزئية معينة ، لا في أحكام عامة ، فإن هذا لم يقع من أحد من الصحابة ألبتة في حضوره ﷺ .

● خصائص التشريع في القرآن والسنة :

١- المعروف والمنكر :

تهدف الشريعة الإسلامية إلى تأسيس الحياة الإنسانية على المعروف ، وتجنبها للمنكر ، وتقوم دعوتها على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

والمعروف ، هو : الخير الذي يوافق ﴿ فَطَرْتَهُ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ (الروم: ٣٠) وعرف في الشرع حسنه .

والمنكر ، هو : الذي ينافى هذه الفطرة ، وعرف بالشرع قبحه .
ولا تكتفي الشريعة الإسلامية ببيان المعروف وتعداد أنواعه ، ولكنها ترسم
للإنسانية منهاج الحياة المتكامل على وجه ينمي فيها المكارم والفضائل ، ويبعث فيها
روح الخير ، ويساعدها على النماء والرقى ، ويحجب إليها فعل المعروف بكافة صورته .
كما لا تكتفي بالنهي عن المنكر وبيان الرذائل ، وإنما توضح مضارها ، وتحذر
من اقترافها حتى يصير المجتمع المسلم مجتمعاً فاضلاً نظيفاً .

والمعروف درجات :

فمنه : الواجب الذي ورد بصيغة ملزمة تفرض القيام به ، لأهميته في صلاح الفرد
وصلاح المجتمع .

ومنه : المندوب ، الذي ترغب الشريعة فيه لاستكمال الخير وتنميته .
ومنه : المباح ، الذي لا يتعلق بتركه محذور ، ولا يترتب على فعله أثر ظاهر في
التقوى ، ولا يقتصر هذا على ما أذن الشرع فيه ، بل يتناول ما لا يخالف أمراً من
أمور الشريعة ، فدائرته أعم وأوسع .
وكذلك الشأن في المنكر ، ليس على درجة واحدة .

فمنه : المحرم الذي يجب اجتنابه ، وورد النهي عنه لما يترتب عليه من شر يفسد
الحياة الفردية والحياة الجماعية .

ومنه : المكروه الذي يكون دون ذلك ، فما يخل بواجب الصلاح ، ويحول دون
وصول الناس إلى مراتب الرقي في التقرب إلى الله والدرجات العلا في الحياة الآخرة .
وهذه الأنواع هي المعروفة في الاصطلاح بأقسام الحكم التكليفي . ولها أدلتها
من الكتاب والسنة .

٢- شمول الشريعة :

وهذه الأحكام التكليفية في المعروف والمنكر ، جاءت شاملة لشعب الحياة
كلها : في العقيدة وما يتصل بها من عالم الغيب .

وفي العبادات وكيفية وتفصيلها
وفي المعاملات اللازمة لحياة الجماعة في تبادل المنافع .
وفي حياة الأسرة منذ تكوين نواتها الأولى في بناء الحياة الزوجية ، وما يتلو
ذلك من عشرة وولد .
وفي شئون الحكم وأسسه وتبعاته ، وواجبات كل من الراعي والرعية .
وفي القضايا المالية والاقتصادية والإدارية .
وفي حالات الحرب والسلم ، والعلاقات بالأمم الأجنبية .
وفي الحياة الخاصة للفرد بالأكل والشرب واللباس والكلام ونحو ذلك .
فما من ناحية من هذه النواحي إلا وتناولتها الشريعة الإسلامية في القرآن
والحديث بالنص أو الفحوى ، وأوضحت فيها الخير من الشر ، والطيب من الخبيث ،
والصحيح من الفاسد ، في صورة كاملة لنظام الحياة في الإسلام الذي يجب أن يقوم
على فعل الحسنات وتنميتها ، وتجنب السيئات والعمل على استئصالها .

٣- الشريعة كل لا يقبل التجزئة :

وهذا المنهج التشريعي لفروع الحياة الإنسانية بكافة صورها ، يمثل وحدة
متكاملة لا تقبل التجزئة ، هذه الوحدة هي التي تسمى «إسلاماً» فلا يجوز أن
يأخذ الناس بعض هذه الشريعة دون بعض ، لأن جوانبها المختلفة هي التي
تكون بمجموعها «دين الله» والأخذ بجزء دون آخر يخل بهذه الشريعة ،
ويشوه حقيقتها ، والمجتمعات التي تنتسب إلى الإسلام ، وتعمل بجانب منه
وتترك جوانب أخرى ، لا يتحمل الإسلام أوزارها ومفاسدها ، فالإسلام : عقيدة
وعبادة ، وخلق وتشريع . ومنهج حياة .
أرأيت شجرة باسقة مورقة مثمرة ، يتفياً الناس ظللها ، ويأكلون من ثمارها
ويستروحون عبير أزهارها؟
إنها شجرة مكتملة الخصائص تؤدي نفعها لخير الإنسانية .

فشريعة الإسلام تلك الشجرة ، والعقيدة جذورها ، والعبادات ساقها ،
والمعاملات أفنانها ، والأخلاق أوراقها ، والأخوة والعزة والجنة قطوفها ، فإذا أتيت
إلى هذه الشجرة وأسقطت ثمارها وأوراقها ، ولم يبق إلا جذورها ، بل أتيت على
هذه الجذور بالتحريف والتأويل ، فهل نستطيع بعد ذلك أن نقول : إن هذه هي
الشجرة الباسقة المثمرة المورقة ؟

٤ - نصوص الشريعة الإسلامية وكفايتها بحاجة البشرية :

ونصوص الشريعة الإسلامية في الكتاب والسنة ، منها القطعي ، ومنها المحتمل :
(أ) أما القطعي : فهو الأحكام الصريحة القطعية الواردة في القرآن والسنة الصحيحة .
وهذه الأحكام بينت أصول الحلال والحرام ، وتناولت القواعد العامة التي تبنى
عليها الحياة الإنسانية في الإسلام ، وهي تقرر الأمور الثابتة في الشريعة التي
لا يختلف حكمها باختلاف الزمان والمكان .

(ب) وأما المحتمل ، فهو عامة ما ورد في الكتاب والسنة : أمراً ونهياً وإرشاداً ،
مما يحتمل معناه أكثر من وجه .

وهذا الجانب في الشريعة الإسلامية هو مجال الاجتهاد الذي تتفاوت فيه
الآفهام ، وكان التربة الخصبة للأئمة المجتهدين .

وإذا أضفنا إليه القواعد الكلية والمبادئ العامة في الشريعة الإسلامية ، أدركنا
مدى نمو هذه الشريعة وتليبيتها لحاجة المجتمع وتطوراته ، وحلها لمشكلاته
ومعضلاته ، وصلاحها لقيام مدنية فاضلة مؤمنة بكل عصر ومصر .

● جملة الأحكام التي جاء بها القرآن والسنة :

يمكن إجمال الأحكام الواردة بالقرآن والسنة في الأبواب الآتية :

١ - الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والقدر خيره وشره ، وما يتبع
ذلك من الإيمان بالغيب والحشر والحساب والجزاء ، والجنة والنار ، ويسمى
هذا بالعقائد .

- ٢- الأحكام المتعلقة بصلة العبد بربه في عبادته لله وحده ، وتشمل : الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، وما يتعلق بها من شروط وأركان وواجبات ، ومندوبات وتسمى العبادات .
- ٣- الأحكام المتعلقة بنظام الأسرة ، وحياة البيت ، وتناول : النكاح ، والصداق ، والخلع ، والطلاق ، وحقوق الحياة الزوجية ، والرضاع ، والنفقات ، والموارث ، ولواحق هذا كله ، ويسمى الناس اليوم : الأحوال الشخصية .
- ٤- الأحكام المتعلقة بتعامل الناس بعضهم مع بعض ، ومعاضاتهم المالية ، كالبيع ، والربا ، والسلم ، والقرض ، والرهن ، والكفالة ، والوكالة ، والشركة ، والمزارعة ، والإجارة ، والغصب ، والشفعة ، ومبادئ الإسلام في النظام الاقتصادي ، وإحياء الموات وتسمى « المعاملات » .
- ٥- الأحكام المتعلقة بنظام الحكم وسياسة الوالي مع الرعية ، وحقوق كلِّ وواجباته : كالإمامة ، والوزارة ، والولاية ، والقضاء ، ونحو ذلك ، وتسمى « الأحكام السلطانية » أو « السياسة الشرعية » .
- ٦- الأحكام المتعلقة بمؤاخظة المجرمين ، وتناول : القصاص ، والديات ، والحدود ، والتعزيرات ، وتسمى « العقوبات » .
- ٧- الأحكام المتعلقة بصلة الدولة الإسلامية بغيرها في : السلم ، والحرب ، والأمان ، والهدنة ، والقتال ، والغنائم ، وهي المعروفة في الإسلام بباب « الجهاد والسير » . وتسمى في اصطلاح القانون : الحقوق الدولية .
- ٨- الأحكام المتعلقة بالطعام والشراب واللباس ، وما أحل الإسلام من ذلك وما نهى عنه . والأصل في ذلك أنه من المباحات .
- ٩- الآداب الاجتماعية والفضائل الأخلاقية ، كأداب المناجاة ، وآداب المجلس ، والزيارة ، والسلام ، والاستئذان ، والأكل ، والشرب ، والحث على مكارم الأخلاق : كالتواضع ، والحلم ، والصبر ، والصدق ، والحياء ، والتعاون ، والأمانة ، وحقوق الجار ، وإكرام الضيف ، وتراحم المسلمين ، والنهي عن الرذائل . وهذا يسمى « الأخلاق » .

● أهم ما أبطله القرآن والسنة من أحكام الجاهلية :

جاء التشريع الإسلامي ، وللعرب عقائد ومعاملات ، وعرف وعادات ، فما كان منها صالحاً أقره وهذبه ، كالقسامة ، والديات ، وبعض المكرمات ، وما كان منها ضاراً مفسداً نهى عنه وحرّمه وأبطله ، ومن أهم ما أبطله ما يأتي :

١- العقائد الوثنية ، ومظاهر الشرك ، بما في ذلك إسنادهم الإهلاك إلى الدهر ، وكفرهم بآيات الله ولفائه ، والبعث بعد الموت ، واعتقادهم أن الملائكة بنات الله ، وتخصيص أنعام وحرث لآلهتهم ، وما زعموه في البحيرة والسائبة ، والوصيلة والحامى .

٢- الأعمال القبيحة ، قتل الأولاد خشية الإملاق ، وواد البنات مخافة العار .

٣- أنكحة الجاهلية : كان يجتمع الرهط دون العشرة ، فيدخلون على المرأة فيصيّبونها ، فإذا حملت ووضع وترسل إليهم فلا يستطيع واحد منهم أن يمتنع ، فإذا اجتمعوا عندها تقول لهم : قد عرفتم الذي كان من أمركم ، فهو ابنك يا فلان ، تسمى من أحبت باسمه ، فيلحق به ولدها ، ولا يستطيع أن يمتنع عنه الرجل .

وكان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها : أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه ، ويعتزلها زوجها ولا يمسه أبداً ، حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه ، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب ، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد ، فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع .

وإذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بامرأته ، إن شاء بعضهم تزوجها ، وإن شاءوا زوجها ، وإن شاءوا لم يزوجوها ، فهم أحق بها من أهلها .

٤- نظام التبنى : الذي ظل فترة في صدر الإسلام حتى نزل قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ أَرْوَاجَكُمْ الَّتِي تَنْظِهْرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ ٥٤ آدَعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ﴿ (الأحزاب: ٥٤، ٥٥)

- ٥- الخمر والميسر والأنصاب والأزلام، وإن كانت الخمر قد حرّمت بالتدريج .
- ٦- تعالي بعض القبائل على بعض في القصاص والديات ، فيجعلون جراحاتهم ودياتهم ضعف جراحات الخصوم ودياتهم ، وربما زادوا على ذلك وأعتوا ، فطلبوا العدد بالواحد ، أو طلبوا غير القاتل ، أو قتلوا الحر بالعبد ، إلى أن نزلت آية القصاص .
- ٧- وكان الظهار طلاقاً ، حتى ظاهر أوس بن الصامت من امرأته خولة بنت ثعلبة فذهبت تشتكى إلى رسول الله ﷺ ، وظلت تراجعته حتى أنزل الله سبحانه وتعالى صدر سورة المجادلة .
- ٨- وكان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين وأكثر من ذلك ، فَوَقَّتَ اللهُ لَهُمْ أربعة أشهر ، فإن نكحها كفر عن يمينه ، وإن مضت قبل أن ينكحها خيرهُ السلطان : إما أن يفيء ، وإما أن يعزم فيطلق .
- ٩- وكانت قریش ومن دان بدينها يقفون بالمزدلفة ، وكانوا يسمون «الحمس» وكان سائر العرب يقفون بعرفات ، فلما جاء الإسلام أمر الله نبيه أن يأتي عرفات ، ثم يقف بها ، ثم يفيض منها ، وذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ (البقرة: ١٩٩).
- ١٠- وكانوا يستحلون الربا أضعافاً مضاعفة ، يكون لأحدهم دين على الآخر ، فإذا حل الأجل قال له : أتقضي أم تُربى ، فإن لم يقض زاده هذا في المال ، وزاده هذا في الأجل حتى نزل تحريم الربا^(١).

* * *

(١) وردت هذه القضايا كلها في أحاديث ، وهذا على سبيل التمثيل وليس على سبيل الاستقصاء .

تاريخ تشريع بعض الأحكام

سبق أن أشرنا إلى أن التشريع المكي جاء بالأصول والقواعد التي بنى عليها التشريع المدني ، وأن المدني جاء بتفصيل الأحكام المبنية على المكي - وإليك تاريخ تشريع بعض هذه الأحكام :

أولاً - في العبادات :

١- تدل النصوص الواردة في القرآن والسنة على أن مشروعية الصلاة كانت في مطلع البعثة ، ففي سورة المزمل - وهي من أوائل ما نزل : ﴿ يَتَأْتِيَا الْمَزْمِلُ ﴿١﴾ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢﴾ وَنِصْفَهُ أَوْ أَنْقِصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿٣﴾ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴿٤﴾ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴿٥﴾ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً ﴿٦﴾ (المزمل: ١-٦) ثم قال تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ ﴾ (المزمل: ٢٠) فذهب بعض العلماء إلى أن صلاة الليل كله كانت مفروضة ، ثم نزل التخفيف بعد ستة عشر شهراً ، بما جاء في آخر السورة ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ ... ﴾ (المزمل: ٢٠) بفرض قيام بعض الليل .

وروى ابن جرير وابن أبي حاتم : أن فرض قيام الليل كان على رسول الله ﷺ خاصة وأنه ﷺ مكث على هذه الحال عشر سنين ، يقوم الليل كما أمره الله ، وكان طائفة من أصحابه يقومون معه ، فأنزل الله تعالى عليه بعد عشر سنين : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (المزمل: ٢٠) فخفف الله عنهم بعد عشر سنين ، ثم نسخ ذلك بما فرضه الله ليلة الإسراء والمعراج من الصلوات الخمس .

وقيل : كان رسول الله ﷺ يصلي في أول البعثة ركعتين بالغداه وركعتين بالعشي ، وعلى هاتين الصلاتين تحمل الآيات المكية التي ورد فيها ذكر الصلاة ، كآية ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ (المؤمنون: ١، ٢) .

وقد اتفق العلماء على أن فرض الصلوات الخمس كان ليلة الإسراء والمعراج قبل الهجرة بسنة ، وأنها كانت خمسين ، ثم خففت وصارت خمساً ، كما روي في حديث الإسراء والمعراج .

وصح عن عائشة رضي الله عنها : أن الصلوات الخمس فرضت ركعتين ، ثم زيد في صلاة الحضر ، وأقرت صلاة السفر .

٢- أما أوقات الصلوات الخمس فقد جاءت مجملة في قوله تعالى : ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ (١٧، ١٨) وجاء في الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أمني جبريل عند البيت مرتين ، فصلى بي الظهر في الأولى منهما حين كان الفَيء مثل الشراك ، ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم . ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم . وصلى في المرة الثانية الظهر حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس ، ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ، ثم صلى المغرب لوقت الأولى ، ثم صلى العشاء الأخيرة حين ذهب ثلث الليل ، ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ، ثم التفت إليّ جبريل وقال : يا محمد ، هذا وقت الأنبياء من قبلك ، والوقت فيما بين هذين »^(١).

٣- وأصل مشروعية الطهارة كان بمكة ، وفي سورة المدثر - وهي أول سورة نزلت بعد (اقرأ) ﴿ وَتَيَّابُكَ فَطَهَّرْ ﴾ (المدثر: ٤) والتطهير لفظ عام يتناول الطهارة الحسية والطهارة المعنوية كما ذكر المفسرون ، وهذا أصل في طهارة الثوب والبدن والمكان ، وفي القرآن المكي ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ (الواقعة: ٧٩) وثبت عند أهل السير قصة إسلام عمر ، وأن أخته منعتة من مس الصحيفة حتى اغتسل ، وهذا أصل في الغسل لموجبه ، وجماع هذه النصوص يدل على وجوب إزالة النجاسة .

(١) رواه أبو داوود وابن ماجه والترمذى وقال : هذا حديث حسن ، وأصله في الصحيحين .

أما الوضوء فكان قريباً لفرض الصلاة ، إذ لا يتأتى صلاة بدون وضوء . فيكون فرض الوضوء قبل الهجرة عقب فرض الصلاة . وذهب ابن حزم إلى أن الوضوء لم يشرع إلا بالمدينة محتجاً بقوله تعالى ﴿ يَتَأْتِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَهَرُوا وَإِن كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ (المائدة: ٦) فإن الآية مدنية لذكر التيمم فيها .

وذهب بعضهم إلى أن الوضوء قبل الهجرة كان مندوباً ثم فرض بالمدينة ، وبهذا يمكن الجمع بين الرأيين .

٤- وفرضت صلاة الجمعة قبل الهجرة ، فإنه بعد أن كانت بيعة العقبة وبايع القوم رسول الله ﷺ ، بعث معهم مصعب بن عمير ، وأمره أن يقرئهم القرآن ويعلمهم الإسلام ، ويفقههم في الدين . فكان يسمى المقرئ بالمدينة . وكان نزوله على أسعد بن زرارة ، وكان يصلي بهم . واستأذن النبي ﷺ في صلاة الجمعة فأذن له . فأقامها في المدينة قبل الهجرة ، وأخرج الطبراني أن أول من جمع بالمدينة مصعب بن عمير .

وأخرج أبو داود وابن ماجه وابن حبان والبيهقي أن أول من جمع بهم أسعد ابن زرارة .

وجمع الحافظ ابن حجر الروايتين بأن أسعد كان أميراً ومصعباً كان إماماً .
أما آية ﴿ يَتَأْتِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ (الجمعة: ٩) فهي مدنية ، وقد نزلت بعد فرضية الجمعة لتأكيد ما أثبتته السنة بالقرآن ، والتنصيص على ترك البيع وقتها .

قال ابن كثير في تفسيره : وإنما سميت الجمعة جمعة لأنها مشتقة من الجمع ، فإن أهل الإسلام يجتمعون فيه كل أسبوع مرة بالمعابد الكبار ، وفيه كمل جميع الخلائق ، فإنه اليوم السادس من الستة التي خلق الله فيها السموات والأرض ، وفيه خلق آدم . وفيه أدخل الجنة ، وفيه أخرج منها . وفيه تقوم الساعة ، وفيه ساعة

لا يوافقها عبد مؤمن يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه إياه ، كما ثبتت بذلك الأحاديث الصحيحة ، وثبت أن الأمم قبلنا أمروا به فضلوا عنه ، واختار اليهود يوم السبت الذي لم يقع فيه خلق آدم ، واختار النصارى يوم الأحد الذي ابتدئ فيه الخلق ، واختار الله لهذه الأمة يوم الجمعة الذي ابتدئ فيه الخليقة ، كما أخرج البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ثم إن هذا يومهم الذي فرض الله عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله له ، فالتاس لنا فيه تبع ، اليهود غداً والنصارى بعد غد » .
وعلى هذا فتسمية يوم الجمعة إسلامية ، وقيل سماه بها كعب بن لؤي في الجاهلية .

٥- ومشروعية الخطبة كانت في السنة الأولى من الهجرة ، كما روى ابن إسحاق ، وأورد أول خطبة خطبها رسول الله ﷺ ، وأنه قام فيهم فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : « أما بعد .. أيها الناس ، قدموا لأنفسكم ، تعلمن - والله - ليصعقن أحدكم ثم ليدعن غنمه ليس لها راع ، ثم ليقولن له ربه وليس له ترجمان ولا حاجب يحجبه دونه.. » قال ابن إسحاق : ثم خطب رسول الله ﷺ الناس مرة أخرى ، فقال : « إن الحمد لله ، أحمده وأستعينه . نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.. » .

وقيل : كان هذا في المسجد النبوي لأول بنائه ، وقيل بقاء ، ومن ذلك الحين شرعت الخطب في الإسلام .

٦- كما شرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة ، وهو اللفظ المعلوم المشروع في أوقات الصلوات للإعلام بوقتها ، فإنهم كانوا يتحنون وقت الصلاة فيجتمعون لها ، فلما كثروا شاور النبي ﷺ أصحابه فيما يتخذ للإعلام بدخول الوقت ، فأشار بعضهم باتخاذ الناقوس كالنصارى ، وبعضهم بالبوق كاليهود ، وبعضهم بإيقاد النار ، فلم يرتض رسول الله ﷺ شيئاً من ذلك . أو ارتضى الناقوس ، فرأى عبد الله بن زيد بن عبد ربه الخزرجي رؤياه التي قصها على رسول الله ﷺ ، فقال : هذه رؤيا حق ، فأمر بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة . ورأى عمر مثل رؤيا عبد الله كذلك .

والأصل في مشروعية الأذان ما رواه ابن إسحاق بسنده ، عن عبد الله بن زيد ، وأخرجه أبو داوود والترمذي وقال : حسن صحيح : قال : لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس يعمل ليضرب به لجمع الناس للصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده ، فقلت : يا عبد الله .. أتبيع الناقوس ؟ فقال : وما تصنع به ؟ قلت : ندعو به إلى الصلاة ، قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ فقلت له : بلى ، فقال : تقول : الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، حتى على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . قال : ثم استأخر عنى غير بعيد ، ثم قال : تقول إذا أقيمت الصلاة : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بما رأيت ، فقال : إنها رؤيا حق إن شاء الله ، فقم مع بلال فأتق عليه ما رأيت ، فليؤذن به ، فإنه أندى صوتاً منك ، فقامت مع بلال فجعلت ألقيه عليه ، ويؤذن به ، فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه - وهو في بيته ، فخرج يجرد رداءه ، فقال : يا رسول الله .. والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى ، فقال رسول الله ﷺ : « فله الحمد » .

٧- وشرعت صلاة العيدين في السنة الثانية من الهجرة ، حيث قدم النبي ﷺ المدينة كما روى أبو داوود والنسائي ولهم يومان يلعبون فيهما . فقال : « أبدلكم الله تعالى بهما خيراً منهما : يوم الفطر ويوم الأضحى » وتبع ذلك مشروعية الأضحية ، وفيما رواه الإمام أحمد وأبو داوود والترمذي من حديث جابر قال : « صليت مع رسول الله ﷺ عيد الأضحى ، فلما انصرف أتى بكبش فذبحه ، فقال : بسم الله والله أكبر . اللهم إن هذا عني وعن من لم يضح من أمتي » وروى أحمد عن أبي رافع : « أن رسول الله ﷺ كان إذا ضحى اشترى كبشين سمينين أقرنين أملحين . فإذا صلى وخطب الناس أتى بأحدهما وهو قائم في مصلاه فذبحه بنفسه بالمدينة ، ثم يقول : اللهم هذا عن أمتي جميعاً ، من شهد لك بالتوحيد ،

وشهد لي بالبلاغ ، ثم يؤتى بالآخر فيذبحه بنفسه ويقول : هذا عن محمد وآل محمد ، فيطعمهما جميعاً المساكين ، ويأكل هو وأهله منهما ، فمكثنا سنين ليس لرجل من بني هاشم يضحى ، قد كفاه الله المثونة برسول الله ﷺ والغرم» .

٨- وفي السنة الثانية للهجرة كان تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة ، فقد صح أن رسول الله ﷺ صلى إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً ، وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت ، وكان يكثر النظر إلى السماء ينتظر أمر الله ، فأنزل الله : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (البقرة: ١٤٤) . وكانت أول صلاة صلاها إلى الكعبة صلاة العصر ، وقد ارتاب من ذلك اليهود وأهل النفاق وقالوا : ﴿ مَا وَلَّهُمْ عَن قِبَلِهِمُ آلِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ (البقرة: ١٤٢) ؟ فأنزل الله ﴿ قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ﴾ (البقرة: ١٤٢) وأنزل ﴿ فَأَيُّمَّا تَوْلُوا فَأَيُّمَّا تَوْلُوا فَأَيُّمَّا تَوْلُوا فَجَاهُ اللَّهِ ﴾ (البقرة: ١١٥) .

٩- وكانت بداية مشروعية الصيام عقب الهجرة حين قدم رسول الله ﷺ المدينة فصام يوم عاشوراء قبل أن يفرض صيام رمضان ، فقد أخرج البخاري ومسلم عن ابن عباس قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة ، فرأى اليهود تصوم عاشوراء فقال : ما هذا ؟ قالوا : هذا يوم صالح ، نجى الله فيه موسى وبني إسرائيل من عدوهم ، فصامه ، وقال : « أنا أحق بموسى منكم » فصامه وأمر بصيامه .

وفي رواية فقال لهم : « ما هذا اليوم الذي تصومونه ؟ » قالوا : هذا يوم عظيم ، أنجى الله فيه موسى وقومه ، وغرق فيه فرعون وقومه ، فصامه موسى شكراً ، فنحن نصومه ، فقال رسول الله ﷺ : « فنحن أحق وأولى بموسى منكم » فصامه رسول الله ﷺ وأمر بصيامه .

ثم فرض صيام شهر رمضان في العام الثاني من الهجرة ، وأنزل الله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٧﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ .

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٣﴾ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ
هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ۚ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴿١٨٤﴾

(البقرة: ١٨٣-١٨٥)

فلما فرض رمضان قال رسول الله ﷺ : « إن عاشوراء يوم من أيام الله ، فمن شاء صامه »^(١).

١٠- وشرعت زكاة الفطر على الأبدان في السنة الثانية من الهجرة قبل أن تفرض زكاة الأموال . لما رواه النسائي عن قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنه قال : « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ، ونحن نفعله ».

واختلفوا في حكمها : فذهب الجمهور إلى أنها فرض لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر ، والذكر والأنثى ، والصغير والكبير من المسلمين ».

وقال الحنفية بالوجوب دون الفرضية بناء على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب ، إذ لا يوجد دليل قاطع تثبت به الفرضية .
وقال أشهب من المالكية ، وابن اللبان من الشافعية ، وأهل الظاهر : إنها سنة مؤكدة .

١١- واختلفوا في الوقت الذي فرضت فيه زكاة الأموال : فذهب أكثر العلماء إلى أن ذلك كان بعد الهجرة .
وقال ابن خزيمة : إنها فرضت قبل الهجرة .
واختلف الأولون : فقال النووي : إن ذلك كان في السنة الثانية من الهجرة ، وعليه أكثر العلماء .

وقال ابن الأثير : إنها فرضت في التاسعة ، قال ابن حجر في الفتح : وفيه نظر ، لأنها ذكرت في حديث ضمام بن ثعلبة المتفق عليه ، وقدم ضمام كان سنة

(١) أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عمر .

خمس ، وفي عدة أحاديث ، وكذا في مخاطبة أبي سفيان مع هرقل ، وكانت في أول السابعة ، وقال فيها : يأمرنا بالزكاة .
ولعل مراد ابن الأثير أنها في التاسعة أن رسول الله ﷺ بعث العمال لقبضها في هذه السنة ، فهو الذي تأخر إلى التاسعة .

وحديث ضمام بن ثعلبة في البخاري ومسلم عن أنس بن مالك قال : « نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع ، فجاء رجل من أهل البادية فقال : يا محمد .. أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك ، قال : صدق . قال : فمن خلق السماء ؟ قال : الله ، قال : فمن خلق الأرض ؟ قال : الله . قال : فمن نصب هذه الجبال ، وجعل فيها ما جعل ؟ قال : الله . قال : فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال الله أرسلك ؟ قال : نعم . قال : وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا . قال : صدق ، قال : فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا ، قال : صدق ، قال : فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال : نعم . قال : وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا ، قال : صدق ، قال : فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا ، قال : صدق ، قال : ثم ولي ، قال : والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن ، فقال النبي ﷺ : « لئن صدق ليدخلن الجنة » وهذا اللفظ لمسلم والرجل الذي جاء من أهل البادية اسمه ضمام بن ثعلبة كما جاء مسمى في رواية البخاري وغيره ، ففي رواية البخاري : « فقال الرجل : أمنت بما جئت به ، وأنا رسول من ورائي من قومي ، وأنا ضمام ابن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر » .

١٢- واختلفوا في قصر الصلاة في السفر : فذهب جماعة إلى أن قصر الصلاة هو الأصل ، ثم زيد صلاة الحضر ، فصارت أربعاً عدا صلاة الفجر لطول القراءة فيها ، والمغرب لكونها وترّاً للنهار ، وأقرت صلاة السفر على ما كنت عليه . وفي حديث عائشة المتفق عليه بألفاظ منها : « فرضت الصلاة ركعتين ، فأقرت صلاة السفر ، وأتمت صلاة الحضر » .

وذهب آخرون إلى أن قصر الصلاة في السفر وصلاة الخوف شرعا معاً في السنة الرابعة في غزوة ذات الرقاع ، وقد نزل قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴾ (النساء ١٠١).

وذهب أكثر أهل السير إلى أن غزوات الرقاع^(١) كانت بعد بنى النضير وقبل خيبر ، وقبل الخندق سنة أربع . وذكر بعضهم أنها كانت بعد بنى قريظة والخندق سنة خمس .

١٣- وشرع التيمم في السنة الرابعة من الهجرة لفاقد الماء حقيقة أو حكماً بدلا عن الغسل والوضوء ، وذلك في غزوة المريسيع ، حيث فقدت عائشة رضي الله عنها عقدها ، أخرج البخاري وغيره عن عائشة قالت : « خرجنا مع الرسول ﷺ في بعض أسفاره ، حتى إذا كنا بالبيداء - أو بذات الجيش - انقطع عقدي ، فأقام رسول الله ﷺ على التماسه وأقام الناس معه ، وليسوا على ماء ، فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق فقالوا : ألا ترى ما صنعت عائشة؟ أقامت برسول الله ﷺ والناس ، وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء ، فجاء أبو بكر ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي قد نام ، فقال : حبست رسول الله ﷺ والناس وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء ، فقالت عائشة : فعاتبني أبو بكر . وقال ما شاء الله أن يقول ، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله ﷺ على فخذي ، فقام رسول الله ﷺ حين أصبح على غير ماء ، فأنزل الله آية التيمم ، فتيمموا . فقال أسيد بن الحضير : ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر ؟ قالت : فبعثنا البعير الذي كنت عليه ، فأصبنا العقد تحته .»

والمراد بآية التيمم الآية في سورة النساء : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا

(١) ذات الرقاع : قال النووي : هي غزوة معروفة كانت سنة خمس من الهجرة بأرض غطفان من نجد ، سميت ذات الرقاع لأن أقدام المسلمين نقيت من الحفاء فلفوا عليها الخرق ، وقيل غير ذلك .

مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا ﴿النساء: ٤٣﴾ أما آية المائدة فإنها متأخرة النزول ، لأن المائدة من أواخر ما نزل .

١٤- وكانت العمرة ، كما كان الحج ، مشروعين منذ شرعة إبراهيم عليه السلام ، وأول عمرة اعتمرها رسول الله ﷺ بعد الهجرة كانت عمرة الحديبية سنة ست ، حيث صده المشركون عن البيت ، فنحر البُدن ، وحلق هو وأصحابه رؤوسهم ، وحلوا من إحرامهم ، ورجع من عامه إلى المدينة .

ثم كانت عمرة القضية في العام المقبل سنة سبع ، فدخل مكة وأقام بها ثلاثاً ، ثم خرج بعد إكمال عمرته .

واختلف ، هل كانت قضاءً للعمرة التي صدَّ عنها في العام الماضي أو عمرة مستأنفة ؟ على قولين للعلماء : أحدهما أنها قضاء ، والثاني أنها ليست بقضاء .

احتج الأولون بأنها سميت عمرة القضاء ، وهذا الاسم تابع للحكم . واحتج الآخرون بأنها من المقاضاة ، لأن رسول الله ﷺ قاضى أهل مكة عليها ، وليست من قضى يقضى قضاء ، والذين صدُّوا عن البيت كانوا ألفاً وأربعمائة ، وهؤلاء كلهم لم يكونوا معه في عمرة القضية ، ولو كانت قضاء لم يتخلف منهم أحد ، ولم يأمر رسول الله ﷺ من كان معه بالقضاء .

ثم كانت عمرته الثالثة من الجعرانة سنة ثمان لما خرج إلى حنين ، ثم رجع إلى مكة ، فإنه اعتمر من الجعرانة داخلاً إليها .

ثم كانت عمرته الرابعة التي قرنها مع حجته ، فإنه كان قارناً في أصح الأقوال ، وذلك سنة عشر .

واختلفوا في مشروعية الحج في الإسلام : فقليل : شرع في السنة السادسة عام الحديبية حين نزلت الآية : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (البقرة: ١٩٦) وقد نزلت بالحديبية سنة ست .

وأجيب عن ذلك بأن الآية ليس فيها ابتداء فرض الحج ، وإنما فيها الأمر بإتمامه إذا شرع فيه ، وذلك لا يقتضي وجوب الابتداء .

وقيل : شرع الحج في السنة الرابعة ، لأن قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (آل عمران: ٩٧) نزل عام الوفود ، وهو العام الرابع من الهجرة ، وقد نزل صدر سورة آل عمران في وفد نجران .

وقيل : شرع الحج في أواخر سنة تسع ، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر على الحج . وأمره أن يؤذن في الناس : ألا لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ثم أوقف رسول الله ﷺ أبا بكر ﷺ ، بعلي ﷺ ، وأمره أن يؤذن بصدر سورة براءة ، لينبذ إلى كل ذي عهد عهده ، وكان ذلك توطئة لحج رسول الله ﷺ في السنة العاشرة حتى لا يقترن حجة بشائبة من شوائب الشرك .

وقيل : شرع الحج في السنة العاشرة فبادر رسول الله ﷺ إلى الحج ، وما كان له أن يؤخر الحج بعد فرضه .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح : اختلفوا في وقت ابتداء فرضه . فقيل : قبل الهجرة ، وهو شاذ ، وقيل بعدها ، ثم اختلف في سنته ، فالجمهور على أنها سنة ست ، لأنها نزل فيها قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (البقرة: ١٩٦) وهذا ينبنى على أن المراد بالإتمام ابتداء الفرض ، ويؤيده قراءة علقمة ومسروق وإبراهيم النخعي بلفظ : (وأقيموا) أخرجه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم ، وقيل : المراد بالإتمام الإكمال بعد الشروع ، وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك . وقد وقع في قصة ضمام ذكر الأمر بالحج ، وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس ، وهذا يدل - إن ثبت - على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها .

ورجح ابن القيم في زاد المعاد أن يكون فرض الحج سنة تسع أو عشر .

أما أحكام المحصر فقد كانت في السنة السادسة عام الحديبية حين حال المشركون بين رسول الله ﷺ والوصول إلى البيت ، وفي ذلك نزل قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ (البقرة: ١٩٦) .

كما كانت حرمة مكة في السنة الثامنة عند الفتح : أخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن عباس ؓ قال : قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : « لا هجرة ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا » وقال يوم فتح مكة : « إن هذا البلد حرمة الله يوم

خلق السموات والأرض ، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار ، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة ، لا يعضد شوكة ، ولا ينفر صيده ، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها . ولا يختلي خلوه» فقال العباس : يا رسول الله إلا الإذخر ، فإنه لقينهم وبيوتهم ، فقال : «إلا الإذخر» .

١٥- وشرع وجوب ستر العورة في السنة التاسعة ، فقد روى مسلم وغيره عن ابن عباس قال : كانت المرأة تطوف بالبيت عريانة وتقول : من يعيرني تطوفاً ؟ تجعله على فرجها ، وتقول :
اليوم يبدو بعضه أو كله وما بد منه فلا أحله

فنزلت الآية : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (الأعراف: ٣١) .
وصح أن العرب كانت تطوف بالبيت عراة إلا الحمس^(١) ، والحمس قریش وما ولدت ، كان سائر العرب يطوفون بالبيت عراة لاعتقادهم أن ثيابهم مدنسة ، وأن ثياب قریش طاهرة ، فإذا لم يعطهم الحمس ثياباً طافوا عراة ، حتى نزلت الآية : ﴿ يَبْنِيْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (الأعراف: ٣١) وأذن مؤذن رسول الله ﷺ : «ألا يطوف بالبيت عريان» كما منع المشركون من دخول مكة بنزول سورة براءة .

١٦- وشرعت صلاة الكسوف في السنة العاشرة يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ : عن المغيرة بن شعبة قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم ، فقال الناس : انكسفت الشمس لموت إبراهيم ، فقال رسول الله ﷺ : «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فادعوا الله وصلوا ، حتى ينكشف»^(٢) .

وفي رواية بلفظ : «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته . ولكنهما آيتان من آيات الله يُخَوِّفُ الله بهما عباده ، فإذا رأيتموها فافزعوا إلى

(١) الحمس : جمع أحمس ، سموا حمساً لأنهم تشددوا في دينهم ، والحماسة : الشجاعة .

(٢) متفق عليه .

«الصلاة» ثم صلى بهم جماعة صلاة الكسوف على الكيفية المذكورة في كتب السنة ، وإنما قالوا : إنها كسفت لموت إبراهيم لأنها كسفت في غير يوم كسوفها المعتاد ، فإن كسوفها كما قال أبو داوود كان في اليوم العاشر أو الرابع من شهر ربيع الأول ، والمعتاد أن يكون كسوفها في الرابع عشر ، فلذا قالوا : إنما هو لأجل هذا الخطب العظيم ، فرد عليهم ﷺ ذلك . وأخبرهم أن كسوف الشمس وخسوف القمر علامتان من العلامات الدالة على وحدانية الله تعالى وقدرته ، وعلى تخويف عباده من بأسه وسطوته . قال تعالى : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴾ (الإسراء: ٥٩).

وقوله : «لحياته» مع أنهم لم يدعوا ذلك لبيان أنه لا فرق بين الأمرين ، فكما أنهم لا يقولون بكسوفهما لحياء أحد كذلك لا يكسفان لموته .

ثانياً - في المعاملات :

١- كان تحريم التطيف في الكيل والوزن من أول ما نزل في المعاملات بعد هجرة رسول الله ﷺ إلى المدينة : أخرج النسائي وابن ماجه عن طريق علي بن الحسين ابن واقد متصلاً عن ابن عباس قال : « لما قدم النبي ﷺ المدينة وكانوا من أحببت الناس كيلاً أنزل الله تعالى : ﴿ وَيَلُّمُ الْمُطَفِّفِينَ ﴾ (المطففين: ١) فحسنوا الكيل بعد ذلك » والتطيف : البخس في المكيال والميزان إما بالازدياد إن اقتضى من الناس ، وإما بالنقصان إن قضاهم ، وبهذا فسره الحق تبارك وتعالى : ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ (المطففين: ٢، ٣) .

٢- وشرع للحاكم العادل في السنة الرابعة من الهجرة أن يقطع بعض الأفراد من الأرض الميتة والمعادن والمياه ما دامت هناك مصلحة ، أما أن يقطعهم محاباة لهم بغير حق ولا مصلحة - كما يفعل بعض الحكام اليوم - فإنه جور لا يجوز . وقد دلت الآثار على أن رسول الله ﷺ أقطع أقواماً ، وأن الخلفاء من بعده أقطعوا ، ورأى رسول الله ﷺ الصلاح فيما فعل من ذلك ، إذ كان فيه تأليف على الإسلام ، وعمارة للأرض ، وكذلك الخلفاء إنما أقطعوا من رأوا أن له غناء في الإسلام ، ونكاية للعدو ، ورأوا أن الأفضل ما فعلوا .

أخرج أبو داود عن ابن عمر : « أن النبي ﷺ أقطع الزبير حُضْرُ فرسه ، فأجرى فرسه حتى قام ، ثم رمى بسوطه فقال : أعطوه من حيث بلغ السوط »^(١) .

وفي البخاري عن أسماء بنت أبي بكر قالت : « كنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعه الرسول ﷺ على رأسي ، وهو مني على ثلثي فرسخ » .
قال في سبل السلام : وأخرجه أحمد من حديث أسماء بنت أبي بكر وفيه أن الإقطاع كان من أموال بني النضير .

وإنما يُقطع الحاكم من أجل المصلحة ، فإذا لم تتحقق بأن لم يعمرها من أقطع له ولم يستثمرها فإنها تنزع منه إن تركها ثلاث سنين كما جاءت بذلك الآثار .
عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : « أن رسول الله ﷺ أقطع لأناس من مزينة - أو جهينة - أرضاً فلم يعمروها ، فجاء قوم فعمروها ، فخاصمهم الجهينيون - أو المزينيون - إلى عمر بن الخطاب فقال : لو كانت مني أو من أبي بكر لرددتها ، ولكنها قطيعة من رسول الله ﷺ ، ثم قال : من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها » .

٣- وكانت مشروعية الوقف في السنة السابعة من الهجرة بعد أن قسم رسول الله ﷺ غنيمة خيبر ، وأصاب عمر بن الخطاب ﷺ سهماً منها فاستشار عمر رسول الله ﷺ في سهمه ، فأشار عليه بحبسه في سبيل الله .

أخرج ابن أبي شيبة « أن أول حبس في الإسلام صدقة عمر » .
وعن ابن عمر ﷺ قال : « أصاب عمر أرضاً بخيبر ، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها ، فقال : يا رسول الله .. إني أصبت أرضاً بخيبر ، لم أصب مالا قط هو أنفس عندي منه ، فقال : إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها . فتصدق بها عمر ، وأنه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب ، فتصدق بها في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول مالا »^(٢) .

(١) الحُضْر : بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة فراء : العَدُو . وحُضْر فرسه : أي قدر ما تعدو عدوة واحدة « حتى قام » : أي وقف فرسه ولم يقدر أن يمشى .
(٢) متفق عليه .

٤- وشرعت المساقاة والمزارعة في السنة السابعة حين عامل رسول الله ﷺ يهود خيبر .

عن ابن عمر رضي الله عنهما : «أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع»^(١) وفي رواية لهما : فسألوه أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر ، فقال رسول الله ﷺ : «نقركم بها على ذلك ما شئنا» فقرأوا بها حتى أجلاهم عمر رضي الله عنه . ولمسلم : «أن رسول الله ﷺ دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعتملوها من أموالهم ولهم شطر ثمنها» .

والجمهور على جواز المساقاة والمزارعة خلافاً للحنفية ، ووافقهم أبو يوسف ومحمد بن الحسن : قال ابن القيم في زاد المعاد : في قصة خيبر دليل على جواز المساقاة والمزارعة بجزء من الغلة من ثمر أو زرع ، فإنه رضي الله عنه عامل أهل خيبر على ذلك . واستمر على ذلك إلى حين وفاته ولم ينسخ البتة ، واستمر عمل خلفائه الراشدين عليه ، وليس هنا من باب المؤاجرة في شيء ، بل من باب المشاركة ، وهو نظير المضاربة سواء ، فمن أباح المضاربة وحرّم ذلك فقد فرق بين متماثلين ، فإنه رضي الله عنه دفع إليهم الأرض على أن يعتملوها من أموالهم ، ولم يدفع إليهم البذر ، ولا كان يحمل إليهم البذر من المدينة قطعاً ، فدل هذا على أن هديه عدم اشتراط كون البذر من رب الأرض وأنه يجوز أن يكون من العامل ، وهذا كان هديه رضي الله عنه وهدي الخلفاء الراشدين من بعده ، وكما أنه هو المنقول فهو الموافق للقياس ، فإن الأرض بمنزلة رأس المال في المضاربة ، والبذر يجري مجرى سقي الماء ، ولهذا يموت في الأرض ولا يرجع إلى صاحبه ، ولو كان بمنزلة رأس المال في المضاربة لاشتراط عوده إلى صاحبه ، وهذا يفسد المزارعة ، فعلم أن القياس الصحيح هو الموافق لهدي رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين» .

٥- وكان تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام في السنة الثامنة من الهجرة حيث فتحت مكة .

(١) متفق عليه .

روي البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة: «إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ، فقبل : يا رسول الله ، أرأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ، ويدهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس؟ فقال : لا ، هو حرام ، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك : قاتل الله اليهود ، إن الله عز وجل لما حرم عليهم شحومها أجملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه» .

٦- وشرعت أكثر أحكام العقود والمعاملات في السنة العاشرة من الهجرة ، فنزلت سورة المائدة - وهي من أواخر ما نزل - وجاء في صدرها الأمر بالوفاء بالعقود ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (المائدة: ١) وقد نزل قبل ذلك النهي عن أكل أموال الناس بالباطل في قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ (النساء: ٢٩) وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ١٨٨) . وشرع تحريم الربا بعد غزوة خيبر التي كانت في المحرم سنة سبع ، ثم نزل في القرآن تحريم الربا المضاعف ، ثم نزل حل البيع وتحريم الربا القليل منه والكثير في سورة البقرة . ولما كانت حجة الوداع وضع رسول الله ﷺ ربا الجاهلية تحت قدميه . وأكد حرمة الدماء والأموال والأعراض .

روى مسلم في صحيحه عن علي بن رباح اللخمي قال : سمعت فضالة بن عبيد الأنصاري يقول : «أتى رسول الله ﷺ وهو بخيبر بقلادة فيها خرز وذهب ، وهي من المغنم تباع ، فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده ، ثم قال لهم رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب وزناً بوزن» .

وروى مسلم كذلك عن فضالة بن عبيد قال : كنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر نباع اليهود الوقية الذهب بالدينارين والثلاثة . فقال رسول الله ﷺ : «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا وزناً بوزن» .

ونزل قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (٢٤) وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿ (آل عمران: ١٣٠، ١٣١)

ثم نزلت الآيات الأخيرة من سورة البقرة: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥) ثم قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: ٢٧٨).

وفي حجة الوداع خطب رسول الله ﷺ الناس بعرفة كما جاء في رواية أبي داود وغيره فقال: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، ألا كل شيء من الجاهلية تحت قدمي موضوع ، ودماء الجاهلية موضوعة ، وإن أول دم أضع من دمائنا دم إياس بن ربيعة بن الحارث ، كان مسترضعاً في بني سعد فقتلته هذيل . وربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضع ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله».

ثالثاً - في شئون الأسرة «الأحوال الشخصية» :

١- نزل القرآن المكي بحفظ الفروج ، وأبطل رسول الله ﷺ أنكحة الجاهلية ، ورغب الإسلام في الزواج ، ونهى عن التبتل ، وفي أوائل العهد المدني شرعت أحكام النكاح ، وجاء كثير منها في سورة النساء: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَتِلْكَ وَرِزْعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴿٤٣﴾ وَءَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ (النساء: ٤٣).

٢- وأخى رسول الله ﷺ بين المهاجرين والأنصار بعد الهجرة . فكانوا يتوارثون بذلك إراثاً مقدماً على القرابة ، يرث المهاجري الأنصاري ، والأنصاري المهاجري ، ونزل في السنة الثانية من الهجرة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (الأنفال: ٧٢) فكانت ولاية نصرة وإرث . ثم نزل قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (الأنفال: ٧٥) فكان الإرث بين ذوي الأرحام .

وفي السنة الثالثة بعد غزوة أحد نزلت آيات الفرائض .

روى أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم عن جابر قال : « جاءت امرأة سعد بن الربيع الأنصاري فقالت : يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد بن الربيع ، قُتل أبوهما معك في أحد ، وإن عمهما أخذ مالهما ، قال : يقضى الله في ذلك ، فنزلت آية الميراث ، فأرسل إلى عمهما فقال : أعط ابنتي سعد الثلثين ، وأمهما الثمن ، فما بقي فهو لك » .

وآية الميراث هي قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ (النساء: ١١) إلى قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ (النساء: ١٢) .

وفي صحيح البخاري عن ابن عباس : « كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجري الأنصاري دون ذوي رحمه للأخوة التي آخى النبي ﷺ بينهم ، فلما نزلت ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴾ (النساء: ٣٣) نسخت ، ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَأَتُوهُم بِمَا نَصَبْتُمْ ﴾ (النساء: ٣٣) من النصر والرفادة والنصيحة ، وقد ذهب الميراث ، ويوصي له » .

وقوله : ﴿ مَوْلَىٰ ﴾ أي أولياء ورثة ، وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ ﴾ المراد مولى اليمين وهو الحليف .

وروى البخاري عن ابن عباس كذلك : « كان المال للولد ، وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما أحب ، وجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للوالدين لكل واحد منهما السدس والثلث ، وجعل للمرأة الثمن والربع ، وللزوج الشطر والربع » .

والمراد بقول ابن عباس : « كان المال للولد » ما كان عليه العرب في الجاهلية ، فإنهم كانوا لا يورثون البنات ، فأنزل الله تعالى قوله : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ (النساء: ٧) .

٣- وشرع الله الطلاق والرجعة والخلع والعدة في السنة الثالثة من الهجرة ، حيث نزلت سورة الطلاق ، وآيات الطلاق والعدة في سورة البقرة ، وأخرج ابن أبي حاتم

عن قتادة عن أنس قال : « طلق رسول الله ﷺ حفصة فأنت أهلها ، فأنزل الله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ (الطلاق: ١) فقيل له : راجعها فإنها صوامة قوامة ، وهي من أزواجك ونسائك في الجنة .
ورواه ابن جرير عن قتادة مرسلا .

وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد « أن رسول الله ﷺ طلق حفصة ثم راجعها » وليس فيه أن ذلك كان سبب نزول أول الطلاق .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : « مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء »^(١) .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت : « يا رسول الله ، ثابت بن قيس ، ما أعيب عليه في خلق ولا دين ، ولكني أكره الكفر في الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : أترددين عليه حديثه ؟ فقالت : نعم ، فقال له رسول الله ﷺ : اقبل الحديقة ، وطلقها تطليقة »^(٢) .

٤- وشرع الاستئذان والحجاب بادئ ذي بدء في السنة الخامسة بآية الحجاب الخاصة بزوجات رسول الله ﷺ في سورة الأحزاب ، وهي مما وافق تنزيلها قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما ثبت ذلك في الصحيحين .

عن عمر رضي الله عنه أنه قال : وافقت ربي عز وجل في ثلاث : قلت : يا رسول الله : لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى ، فأنزل الله ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ (البقرة: ١٢٥) وقلت : يا رسول الله .. إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر فلو أمرت نساءك أن يحتجبن ، فأنزل الله آية الحجاب . وقلت لأزواج النبي ﷺ لما تمالأن عليه في الغيرة ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكُمْ ﴾ (التحریم: ٥) فنزلت كذلك .

(٢) رواه البخاري .

(١) متفق عليه .

وروى البخاري عن أنس بن مالك قال : قال عمر بن الخطاب : يا رسول الله ..
يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب ، فأنزل الله آية
الحجاب .

والمراد بآية الحجاب قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ
النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾ (الأحزاب: ٥٣).

قال ابن كثير : وكان وقت نزولها في صبيحة عرس رسول الله ﷺ وسلم بزینب
بنت جحش ، التي تولى الله تعالى تزويجها بنفسه ، وكان ذلك في ذي العقدة من
السنة الخامسة في قول قتادة والواقدي وغيرهما .

روى البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : لما تزوج رسول الله ﷺ زينب بنت
جحش دعا القوم فطعموا ثم جلسوا يتحدثون ، فإذا هو يتهيأ للقيام فلم يقوموا ،
فلما رأى ذلك قام ، فلما قام قام من قام وقعد ثلاثة نفر ، فجاء النبي ﷺ ليدخل فإذا
القوم جلوس ، ثم إنهم قاموا فانطلقوا ، فجئت فأخبرت النبي ﷺ أنهم قد انطلقوا ،
فجاء حتى دخل فذهبت أدخل ، فألقى الحجاب بيني وبينه ، فأنزل الله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَبْظِيرٍ
إِنَّهُ وَلَكِنَّ إِذَا دُعِيتُمْ فَأَدْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا ﴾ (الأحزاب: ٥٣) الآية (١).

ثم نزل في السنة نفسها آيات الاستئذان والحجاب التي في سورة النور : ﴿ يَتَأْتِيهَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَكُتِبَ عَلَيْهَا
(النور: ٢٧) إلى قوله تعالى ﴿ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴾ (النور: ٢٩).

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَفْذِنُوكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (النور: ٥٨) الآيتان
﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنْ
اللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ (النور: ٣٠-٣١).
﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ
يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ
عَلِيمٌ ﴾ (النور: ٦٠).

(١) ورواه مسلم والنسائي من طرق أخرى .

٥- وشرع الإيلاء في السنة الخامسة من الهجرة كذلك حيث نزل قوله تعالى: ﴿لَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢٢٦، ٢٢٧) فأبطل الله بهذا ما كان عليه أهل الجاهلية من إطالة مدة الإيلاء ، إذ كان الرجل في الجاهلية يولي من امرأته سنة وسنتين ، وأنظر المولى أربعة أشهر ، فإما أن يفيء أو يطلق .
 عن ابن عباس رضي الله عنه قال : « كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين فوقت الله أربعة أشهر فإن ألقى من أربعة أشهر فليس بإيلاء »^(١) .

٦- وكان الظهار طلاقاً في الجاهلية ، وتحريماً للزوجة ، حتى شرع الظهار في السنة السادسة من الهجرة ، ونزل صدر سورة المجادلة .

أخرج أحمد والنسائي ، وابن ماجه وابن أبي حاتم ، وابن جرير - واللفظ لابن أبي حاتم - عن عائشة قالت : « تبارك الذي أوعى سمعه كل شيء ، إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة ويخفى علي بعضه ، وهي تشتكي زوجها إلى رسول الله ﷺ وهي تقول : يا رسول الله .. أكل مالي ، وأفنى شبابي ، ونشرت له بطني ، حتى إذا كبرت سني وانقطع ولدي ظاهر مني ، اللهم إني أشكو إليك ، قالت : فما برحت حتى نزل جبريل بهذه الآية : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ (المجادلة: ١) قالت : وزوجها أوس بن الصامت .

وأخرج الإمام أحمد ، عن خولة بنت ثعلبة قالت : « في الله وفي أوس ابن الصامت أنزل الله صدر سورة المجادلة قالت : كنت عنده وكان شيخاً كبيراً قد ساء خلقه ، قالت : فدخل علي يوماً فراجعته بشيء ، فغضب ، فقال : أنت علي كظهر أمي ، قالت : ثم خرج فجلس في نادي قومه ساعة ثم دخل علي فإذا هو يريدني عن نفسي ، قالت : قلت : كلا والذي نفس خويلة بيده لا تخلص إلي وقد قلت ما قلت حتى يحكم الله ورسوله فينا بحكمه ، قالت : فوائبني ، فامتنعت منه ، فغلبته بما تغلب به المرأة الشيخ الضعيف فألقته عني ، قالت : ثم خرجت إلى بعض جاراتي فاستعرت منها ثياباً ، ثم خرجت حتى

(١) أخرجه البيهقي والطبراني .

جئت إلى رسول الله ﷺ ، فجلست بين يديه فذكرت له ما لقيت منه ، وجعلت أشكو إليه ما ألقى من سوء خلقه ، قالت : فجعل رسول الله ﷺ يقول : يا خويلة .. ابن عمك شيخ كبير ، فاتقي الله فيه ، قالت : فوالله ما برحت حتى نزل في قرآن ، فتغشى رسول الله ﷺ ما كان يتغشاه ، ثم سرى عنه ، فقال لي : يا خويلة .. قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآناً ، ثم قرأ عليّ ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجْبِدُ لَكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ (المجادلة: ١) إلى قوله تعالى : ﴿ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (المجادلة: ٤) قالت : فقال لي رسول الله ﷺ : مريه فليعتق رقبة ، قالت : فقلت : يا رسول الله ما عنده ما يعتق ، قال : فليصم شهرين متتابعين ، قالت : فقلت : والله إنه لشيخ كبير ما له من صيام ، قال : فليطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر ، قالت : فقلت : والله يا رسول الله . ما ذاك عنده ، قالت : فقال رسول الله ﷺ : فإننا سنعيه بفرق من تمر ، قالت : فقلت : يا رسول الله ، وأنا سأعيه بفرق آخر ، قال : قد أصبت وأحسن ، فاذهبي فتصدقى به عنه . ثم استوصى بابن عمك خيراً ، قالت : ففعلت .»

ورواه أبو داود في كتاب الطلاق من سننه من طريقين ، وعنده خولة بنت ثعلبة ، ويقال فيها خولة بنت مالك بن ثعلبة ، وقد تصغر فيقال خويلة ، قال ابن كثير في تفسيره : ولا منافاة بين هذه الأقوال ، فالأمر فيها قريب ، والله أعلم .

٧- وكان نكاح المتعة - ويسمى الزواج المؤقت - مباحاً لضرورة الغزو والسفر ، ثم نهى عنه في غزوة خيبر ، ثم أبيح ، ثم نهى عنه في غزوة الفتح ، ثم أبيح في غزوة أوطاس بعدها ثلاثة أيام ثم منع ، وكان ذلك سنة ثمان .

عن ابن مسعود قال : «كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ليس معنا نساء ، فقلنا : ألا نختصي؟ فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا بعد أن نكح المرأة بالشوب إلى أجل ، ثم قرأ عبد الله : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحْرَمُوا طَيِّبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ (المائدة: ٨٧)»^(١)

(١) متفق عليه .

وعن علي عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة ، وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر» وفي رواية : «نهى عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن لحوم الحمر الإنسية»^(١).

وعن سلمة بن الأكوع قال : «رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء عام أوطاس ثلاثة أيام ثم نهى عنها»^(٢).

وعن سبرة الجهني «أنه غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم فتح مكة ، قال : فأقمنا بها خمسة عشر ، فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء» وذكر الحديث إلى أن قال : «فلم أخرج حتى حرّمها رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي رواية : أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال : «يا أيها الناس ، إنني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرّم ذلك إلى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شيء ، فليخل سبيله ، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا»^(٣).

وفي لفظ عن سبرة قال : «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ، ثم لم نخرج منها حتى نهانا عنها»^(٤).

وفي رواية عنه : «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع نهى عن نكاح المتعة». وما حكى عن ابن عباس أو غيره من إباحة المتعة فإنه معارض بالرجوع عن ذلك ، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الروافض ، قال الشوكاني : وعلى كل حال فنحن متعبدون بما بلغنا عن الشارع . وقد صح لنا عنه التحريم المؤبد .

٨- وكانت الوصية واجبة بقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ (البقرة: ١٨٠) ثم نسخ ذلك ، واختلفوا في النسخ ، فقيل : آية الفرائض : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ ... ﴾ (النساء: ١١) إلى قوله تعالى : ﴿ ... وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ (النساء: ١٢) وقيل : حديث : «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث»^(٥). وقيل : دل الإجماع على ذلك وإن لم يتعين دليله .

(١) متفق عليهما . (٢) رواه أحمد ومسلم . (٣) رواهما أحمد ومسلم . (٤) رواه مسلم . (٥) رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه ، وصححه الترمذي .

وقيل : الآية مخصوصة وليست منسوخة ، لأن الأقربين أعم من أن يكونوا وارثين أم لا ؟ فكانت الوصية واجبة لجميعهم ، وخص منها الوارث بأية الفرائض وبالسنة الصحيحة ، وبقي حق من لا يرث من الأقربين من الوصية على حاله .
وفي السنة العاشرة منعت الوصية بأكثر من الثلث في قصة سعد بن أبي وقاص عندما مرض في مكة بحجة الوداع .

عن سعد بن أبي وقاص أنه قال : « جاءني رسول الله ﷺ يعودني من وجع اشتد بي ، فقلت : يا رسول الله : إني قد بلغ بي من الوجع ما ترى ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة لي ، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال : لا ، قلت : فالشطر يا رسول الله؟ قال : لا ، قلت : فثلث؟ قال : الثلث والثلث كثير - أو كبير - إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير لك من أن تذرهم عالة يتكفون الناس»^(١) وكان هذا في مكة ، في حجة الوداع .

٩- وروى الشيخان عن البراء بن عازب قال : « آخر آية نزلت : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا بِصَفٌ مَّا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أَنْثَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَتَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (النساء: ١٧٦) .

وقد نزلت بسبب جابر ، قال جابر بن عبد الله : « مرضت فأتاني رسول الله ﷺ وأبو بكر يعوداني ماشيين ، فأغمى عليّ ، فتوضأ رسول الله ﷺ ثم صب عليّ من وضوئه ، فأفقت ، فقلت : يا رسول الله .. كيف أقضي في مالي ؟ فلم يرد عليّ شيئاً حتى نزلت آية الميراث : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ (النساء: ١٧٦)^(٢) وتسمى آية الصيف ، لأنها نزلت في زمن الصيف .

روى ابن ماجه عن عمر قال : « إني والله لا أدع شيئاً أهم إليّ من أمر الكلاله ، وقد سألت رسول الله ﷺ عنها ، فما أغلظ في شيء ما أغلظ لي فيها ، حتى طعن بإصبعه في جنبي - أو في صدري - ثم قال : يا عمر .. ألا تكفيك آية الصيف التي أنزلت في آخر سورة النساء» .

(٢) رواه مسلم .

(١) متفق عليه .

وهذه الآية في الإخوة أو الأخوات الأشقاء أو الأب عند عدم الأشقاء ، وقد نزل قبلها في الإخوة لأم قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِئَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَمْ يُأَخْ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾ (النساء: ١٢).

رابعاً - في الجنائيات :

١- كانت مشروعية الرجم في الزنا عند الإحصان في السنة الرابعة من الهجرة بما جاء في قضية اليهودي واليهودية اللذين زنيا فرجمهما النبي ﷺ .
 عن ابن عمر : « أن اليهود أتوا النبي ﷺ برجل وامرأة منهم قد زنيا ، فقال : ما تجدون في كتابكم ، فقالوا : تسخّم وجوههما ويخزيان^(١) قال : كذبتن ، إن فيها آية الرجم ، فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ، فجاءوا بالتوراة ، وجاءوا بقارئ لهم ، فقرأ حتى إذا انتهى إلى موضع منها وضع يده عليه ، فقيل له : ارفع يدك ، فرفع يده فإذا هي تلوح ، فقال : - أو قالوا - : يا محمد .. إن فيها الرجم ، ولكننا كنا نتكاته بيننا ، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما ، قال : فلقد رأيته يجنأ عليها^(٢) يقيها الحجارة بنفسه^(٣) .
 روى أحمد ومسلم من حديث جابر « أن رسول الله ﷺ رجم رجلاً من أسلم ، ورجلاً من اليهود وامرأة .»

وروي أحمد وأبو داود ومسلم : « أن رجم اليهوديين نزل فيه ﴿ يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ لَا تَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَبِّحُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِأَقْرَبِينَ لَمْ يَأْتُوكَ تَحْزَنُونَ الْكَلِمَةَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِمْ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتُوهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً ﴾ (المائدة: ٤١). الآيات

(١) تُسَخَّمُ : تظلى بالسواد ، والسَخَّمُ محركة : السواد وسخّم وجهه : سوده ، ويخزيان : أي يفضحان ويشهران .

(٢) يجنأ عليها : أي يتحنى عليها ، يقال : جنأ عليه كجمل وفرح جنوئاً وجناً : أكب .

(٣) متفق عليه .

والأحاديث تدل على أن حد الزنا يقام على الكافر كما يقام على المسلم ،
ولا يشترط في الإحصان الموجب للرجم الإسلام ، وهو مذهب الجمهور .
وقد أجاب من اشترط الإسلام عن هذه الأحاديث بأنه ﷺ إنما أمضى حكم التوراة
على أهلها ، ولم يحكم عليهم بحكم الإسلام ، وقد كان ذلك عند مقدمه المدينة ،
وكان إذ ذاك مأموراً باتباع حكم التوراة ، ثم نسخ ذلك الحكم بقوله تعالى : ﴿ وَالَّتِي
يَأْتِينَكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ (النساء: ١٥) .

قال الشوكاني : ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف ، ونصب مثله في
مقابلة أحاديث الباب من الغرائب ، وكونه ﷺ فعل ذلك عند مقدمه المدينة لا ينافي
ثبوت الشرعية ، فإن هذا حكم شرعه الله لأهل الكتاب وقرره رسول الله ﷺ ،
ولا طريق لنا إلى ثبوت الأحكام التي توافق أحكام الإسلام إلا بمثل هذه الطريق ،
ولم يتعقب ذلك في شرعنا ما يبطله ، ولا سيما وهو مأمور بأن يحكم بينهم بما
أنزل الله ، ومنهني عن اتباع أهوائهم كما صرح بذلك القرآن ، وقد أتوه ﷺ يسألونه
عن الحكم ، ولم يأتوه ليعرفهم شرعهم فحكم بينهم بشرعه ، ونبههم على أن ذلك
ثابت في شرعهم كثبوته في شرعه ، ولا يجوز أن يقال : إنه حكم بينهم بشرعهم مع
مخالفته لشرعه ، لأن الحكم منه عليهم بما هو منسوخ عنده لا يجوز على مثله ،
وإنما أراد بقوله : « فإنني أحكم بينكم بالتوراة » كما وقع في رواية من حديث
أبي هريرة - إلزامهم الحجة ، وأما الاحتجاج بقوله تعالى : ﴿ وَالَّتِي يَأْتِينَكَ
الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾ (النساء: ١٥) فغاية ما فيه أن الله شرع هذا الحكم بالنسبة
إلى نساء المسلمين ، وهو منخرج على الغالب كما في الخطابات الخاصة بالمؤمنين
والمسلمين ، مع أن كثيراً منها يستوي فيه الكافر والمسلم بالإجماع ، ولو سلمنا أن
الآية تدل بمفهومها على أن نساء الكفار خارجات عن ذلك الحكم ، فهذا المفهوم قد
عارضه منطوق حديث ابن عمر المذكور في الباب ، فإنه مصرح بأنه ﷺ رجم
اليهودية مع اليهودي .

وكان حكم الزنا في ابتداء الإسلام الحبس بالنسبة إلى المرأة ، والإيذاء بالنسبة إلى
الرجل ، قال تعالى ﴿ وَالَّتِي يَأْتِينَكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْرِكُوا عَلَيْهِنَّ

أَرْزَعَةً مِّنْكُمْ ۖ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿١٥﴾ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿١٦﴾ (النساء: ١٥، ١٦) ثم نسخ ذلك برجم الثيب وجلد البكر .

أخرج مسلم عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : « كان نبي الله صلى الله عليه وسلم إذا أنزل عليه كَرَبٌ لذلك وتربّد وجهه ، قال : فأنزل عليه ذات يوم فلُقي كذلك ، فلما سرى عنه قال : خذوا عني ، خذوا عني ، فقد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» ^(١) .

وقال تعالى في سورة النور : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ (النور: ٢) .

قال النووي في شرح مسلم : أما قوله صلى الله عليه وسلم « فقد جعل الله لهن سبيلا » فأشار إلى قوله تعالى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ (النساء: ١٥) فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا هو ذلك السبيل ، واختلف العلماء في هذه الآية ، فقيل : هي محكمة ، هذا الحديث مفسر لها ، وقيل : منسوخة بالآية التي في أول سورة النور ، وقيل : إن آية النور في البكرين ، وهذه الآية في الثيبين ، وأجمع العلماء على وجوب جلد الزاني البكر مائة ، ورجم المحصن - وهو الثيب ، ولم يخالف في هذا أحد من أهل القبلة إلا ما حكى القاضي عياض وغيره عن الخوارج وبعض المعتزلة كالنظام وأصحابه ، فإنهم لم يقولوا بالرجم .

وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « البكر بالبكر ، والثيب بالثيب » فليس هو على سبيل الاشتراط ، بل حد البكر الجلد والتغريب سواء زني ببكر أم ثيب ، وحد الثيب الرجم سواء زني بثيب أم بكر ، فهو شبيه بالتقييد الذي يخرج على الغالب . واعلم أن المراد بالبكر من الرجال والنساء من لم يجامع في نكاح صحيح وهو بالغ عاقل ، سواء جامع بوطء أو نكاح فاسد أو غيرهما أم لا ، والمراد بالثيب من جامع في دهره مرة في نكاح صحيح وهو بالغ عاقل حر . والرجل والمرأة في هذا سواء ، وسواء في هذا كله المسلم والكافر ، والرشد والمجور عليه لفسفه .

(١) وأخرجه كذلك أحمد وأبو داود والترمذي .

٢- وفي السنة الرابعة كذلك شرع حد القذف في أعقاب حديث الإفك ، ونزل قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٥٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥٥﴾ .

٣- وكان تحريم الخمر على مراحل حتى نزل تحريمها القطعي في المرحلة الأخيرة .

وتحريم الميسر والأنصاب والأزلام في السنة السادسة من الهجرة ، كما في حديث سعد بن أبي وقاص قال : وضع رجل من الأنصار طعاماً فدعانا ، فشربنا الخمر قبل أن تحرم حتى انتشيننا فتفاخرنا ، فقالت الأنصار : نحن أفضل ، وقالت قريش : نحن أفضل ، فأخذ رجل من الأنصار لحي جزور فضرب به أنف سعد ففرزه^(١) ، وكانت أنف سعد مفزوة ، فنزلت : ﴿ يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴿٩١﴾ (المائدة: ٩٠، ٩١)

٤- وشرع حد الحرابة في السنة السادسة أو السابعة .
 روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك : « أن نفراً من عُكل وعُرَيْنة ثمانية قدموا على رسول الله ﷺ فبايعوه على الإسلام ، فاستوخموا المدينة ، وسقمت أجسامهم ، فشكوا إلى رسول الله ﷺ ذلك ، فقال : « ألا تخرجون مع راعينا في إبله فتصيبوا من أبقالها وألبانها ؟ » فقالوا : بلى ، فخرجوا فشربوا من أبقالها وألبانها فصَحَّوا ، فقتلوا الراعي ، وطرَدوا الإبل ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ، فبعث في آثارهم ، فأدركوا ، فجيء بهم ، فأمر بهم ففقطعت أيديهم وأرجلهم ، وسملت أعينهم ، ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا » وعند البخاري ، قال أبو قلابة : « فهو سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله » وفي رواية لمسلم عن أنس قال : « إنما سمل رسول الله ﷺ أعين أولئك لأنهم سملوا أعين الرعاة »

(١) فزره : شقه .

وفي رواية « وصلبهم » قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٤﴾ (المائدة: ٣٣-٣٤) .

ثم نهى رسول الله ﷺ عن المثلة بعد ذلك .

٥- وكانت مشروعية القصاص في النفس والأطراف في السنة الثامنة من الهجرة ، وأبطل الإسلام ما كان في الجاهلية من تفاوت بين الأشخاص في القصاص ، لتفاوتهم حسباً ونسباً ، وأمر الله بالعدل والمساواة .

أخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير في قول الله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ (البقرة: ١٧٨) قال : يعنى إذا كان عمداً الحر بالحر ، وذلك أن حيين من العرب اقتتلوا في الجاهلية قبل الإسلام بقليل ، فكان بينهم قتل وجراحات حتى قتلوا العبيد والنساء ، فلم يأخذ بعضهم من بعض حتى أسلموا ، فكان أحد الحيين يتناول على الآخر في العدة والأموال ، فحلفوا ألا يرضوا حتى يقتل بالعبد منا الحر منهم ، والمرأة منا الرجل منهم ، فنزل فيهم ﴿ أَحْرَبُ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى ﴾ (البقرة: ١٧٨)

وفي آية المائدة ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (المائدة: ٤٥) .

٦- وشرع في السنة الثامنة كذلك حد السرقة ، ونزل قول الله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (المائدة: ٣٨) .

وفي الصحيحين - واللفظ لمسلم - عن عائشة أن قریشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت في عهد النبي ﷺ في غزوة الفتح ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله ﷺ ؟ فقالوا : ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حبِّ

رسول الله ﷺ ، فأتي بها رسول الله ﷺ ، فكلمه فيها أسامة بن زيد ، فتلون وجه رسول الله ﷺ ، فقال : « أتشفع في حد من حدود الله عز وجل؟ » فقال أسامة : استغفر لى يا رسول الله ، فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ فاخطب فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : « أما بعد ، فإنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، إني والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » ثم أمر بتلك المرأة التي سرقت فقطعت يدها ، قالت عائشة : فحسنت توبتها وتزوجت ، وكانت تأتي بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله ﷺ .
 وورد في السنة حد الردة : « من بدل دينه فاقتلوه »^(١).

٧- وكانت مشروعية اللعان في السنة التاسعة لحديث عويمر العجلاني المتفق عليه حيث قال : « يا رسول الله : أرأيت لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع ؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم ، وإن سكت سكت على مثل ذلك . قال : فسكت النبي ﷺ فلم يجبه ، فلما كان بعد ذلك أتاه فقال : إن الذي سألتك عنه ابتليت به ، فأنزل الله عز وجل هؤلاء الآيات في سورة النور : ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ ﴾ (النور:٦) إلى قوله : ﴿ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ (النور:٩) فتلاهن عليه ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، فقال : لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ، ثم دعاها فوعظها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، فقالت ، لا والذي بعثك بالحق إنه لكاذب ، فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ثم ثنى بالمرأة ، فشهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، ثم فرّق بينهما .

وفي رواية « أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء ، فقال النبي ﷺ : « الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ » فقال : يا رسول الله .. إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البيينة ؟ فجعل النبي ﷺ يقول : « الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا حَدٌّ فِي

(١) رواه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي .

ظهرك» فقال هلال : والذي بعثك بالحق إنى لصادق ، فليُنزلنَ الله ما يبرئ ظهري من الحد ، فنزل جبريلُ وأنزل عليه ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ فقرأ حتى بلغ ﴿ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾

قال ابن حجر في الفتح : وقد اختلف الأئمة في هذا الموضوع : فمنهم من رجح أنها نزلت في شأن عويمر ، ومنهم من رجح أنها نزلت في شأن هلال ، ومنهم من جمع بينهما بأن أول من وقع له ذلك هلال وصادف مجيء عويمر أيضاً ، فنزلت في شأنهما معاً في وقت واحد ، وقد جنح النووي إلى هذا ... ولا مانع من أن يتعدد القصص ويتحد النزول ... ويحتمل أن النزول سبق بسبب هلال ، فلما جاء عويمر ولم يكن علم بما وقع لهلال أعلمه النبي ﷺ بالحكم ، ولهذا قال في قصة هلال : « فنزل جبريل » وفي قصة عويمر : « قد أنزل الله فيك ».

خامساً - في الجهاد والسير « العلاقات الدولية » :

١- شرع الإذن بالقتال عقب هجرة رسول الله ﷺ في السنة الأولى ، وذلك بنزول قوله تعالى : ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أُمَّةَ اللَّهِ وَاللَّهُ كَثِيرٌ مَعَهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ إِنَّ اللَّهَ لَعَلِيمٌ عَزِيزٌ ﴿١٤٤﴾ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٤٥﴾ (الحج: ٣٩-٤١).

روى الحاكم في مستدرکه عن ابن عباس قال : « لما خرج رسول الله ﷺ من مكة قال أبو بكر : أخرجوا بنبيهم ، إنا لله وإنا إليه راجعون ، ليهلكن القوم ، فأنزل الله عز وجل ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا ﴾ وهي أول آية نزلت في القتال ».

٢- ثم كان أمر المسلمين بقتال من قاتلهم حماية للدعوة ، ودفاعاً عن حوزة الدين ، والنهي عن القتال في الحرم إلا إذا قاتل المشركون فيه ، قال تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ ﴿١٤٤﴾

وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمُ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿البقرة: ١٩٠، ١٩١﴾.

٣- وكانت سرية عبد الله بن جحش في السنة الثانية من الهجرة كما روى ابن أبي حاتم وأصحاب السير ، حيث بعث رسول الله سبعة نفر عليهم عبد الله ابن جحش ، وكتب له كتاباً وأمره ألا ينظر فيه حتى يسير يومين ، ثم ينظر فيه ، فيمضى لما أمره به ، ولا يستكره من أصحابه أحداً ، فلما سار عبد الله ابن جحش يومين فتح الكتاب فنظر فيه ، فإذا فيه : « إذا نظرت في كتابي هذا فامض حتى تنزل نخلة بين مكة والطائف ، فترصد بها قريشاً ، وتعلم لنا من أخبارهم » ، فلما قرأ الكتاب ، قال : سمعاً وطاعة ، ثم أخبر أصحابه بما فيه فمضى ومضى معه أصحابه ، وفي الطريق أضل اثنان منهم بعيداً لهما كانا يعتقبانه ، فتأخرا في طلبه ، ومضى عبد الله بن جحش وبقيّة أصحابه حتى نزل نخلة ، فمرت به عير لقريش تحمل طعاماً وتجارة . فيها عمرو بن الحضرمي وآخرون ، فقتلوا ابن الحضرمي وأسروا أسيرين واستولوا على العير ولم يدروا أن ذلك اليوم من رجب أو من جمادى . وأقبل عبد الله بن جحش وأصحابه بالعين والأسيرين على رسول الله ﷺ ، فقال المشركون للمسلمين قتلتم في الشهر الحرام ، فأنزل الله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ (البقرة: ٢١٧).

٤- وكانت غزوة بدر في السنة الثانية من الهجرة ، وفيها نزلت سورة الأنفال .
 (أ) فكان في السنة الثانية أحكام النفل والغنائم وتخميمها بنزول قوله تعالى :
 ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (الأنفال: ١).
 وقوله : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ أَمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ أَجْمَعِينَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (الأنفال: ٤١).

(ب) وكان في السنة الثانية في بدر كذلك بداية التشريع في حكم الأسرى قبل أن يشتد ساعد المسلمين ، إذ استشار رسول الله ﷺ صحابته في أسرى بدر ، فأشار عمر رضي الله عنه بقتلهم ، وأشار أبو بكر رضي الله عنه بالعضو عنهم وقبول الفداء منهم ، وأخذ رسول الله ﷺ برأي أبي بكر ، فنزلت الآيات : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُتَخَّرَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٦٧، ٦٨). (الأنفال: ٦٧، ٦٨).

كما نزل قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَخْنَثُمْ هُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فِيمَا مَتَّأَ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ (محمد: ٤)

(ج) وفرض الله على المسلمين أن لا يفر واحد من عشرة ، ثم جاء التخفيف ، روى البخاري عن ابن عباس قال : « لما نزلت هذه الآية : ﴿ يَتَأْتِيَا النَّبِيَّ حَرَضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ (الأنفال: ٦٥) ثقل على المسلمين وأعظموا أن يقاتل عشرون مائتين ومائة ألفاً ، فخفف الله عنهم فنسخها بالآية الأخرى فقال : ﴿ أَلْقِنَ خُفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ (الأنفال: ٦٦) ، الآية فكانوا إذا كانوا على الشطر من عدوهم لم يسغ لهم أن يفرؤا من عدوهم ، وإذا كانوا دون ذلك لم يجب عليهم قتالهم ، وجاز لهم أن يتجاوزوا عنهم .

٥- ولما قدم النبي ﷺ المدينة صار الكفار معه ثلاثة أقسام :

قسم صالحهم ووادعهم على ألا يحاربوه ، ولا يظاهروا عليه ، ولا يوالوا عليه عدوه ، وهم على كفرهم آمنون على دمائهم وأموالهم ، وهم اليهود .
 وقسم حاربوه و نصبوا له العداوة ، وهم المشركون .
 وقسم تاركوه ، فلم يصالحوه ، بل أظهرؤا أنهم معه ، وأبطنوا العداوة له ، وهؤلاء هم المنافقون .

فاعامل رسول الله ﷺ كل طائفة من هؤلاء بما أمره به ربه تبارك وتعالى .
فصالح يهود المدينة ، وكتب بينهم وبينه كتاب أمن ، وكانوا ثلاث طوائف حول
المدينة : بنى قينقاع ، وبنى النضير ، وبنى قريظة .

(أ) وكان بنو قينقاع أول من نقض العهد من اليهود بعد انتصار المسلمين في بدر ،
وكانوا حلفاء عبد الله بن أبي بن سلول رئيس المنافقين ، فتوجه إليهم
رسول الله ﷺ على رأس جند الله في نصف شوال من السنة الثانية للهجرة ،
وحاصرهم خمس عشرة ليلة ، إلى هلال ذي القعدة ، وكلم حليفهم عبد الله
ابن أبي رسول الله ﷺ فيهم ، ثم نزلوا على حكم رسول الله ﷺ ، وأخرجوا من
المدينة ، فخرجوا إلى أذرعات بالشام ، وفيهم نزل قوله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ
ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ
مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (المائدة: ٥١) إلى قوله :
﴿ فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ (المائدة: ٥٦).

(ب) ثم نقض العهد بنو النضير في السنة الرابعة من الهجرة ، حين خرج إليهم
رسول الله ﷺ في نفر من أصحابه ليعينوه في دية القتيلين اللذين قتلها عمر
ابن أمية الضمري من بني عامر ، للجوار الذي كان رسول الله ﷺ عقد لهما ،
وكان بين بني النضير وبني عامر عقد وحلف ، فلما أتاهم رسول الله ﷺ
يستعينهم في دية ذئبك الرجلين القتيلين قالوا : نعم يا أبا القاسم ، ثم تأمروا
على إلقاء صخرة عليه وهو يستند إلى جدار من بيوتهم ، فأتى رسول الله ﷺ
الخبر من السماء بما أراد القوم ، فقام وخرج راجعاً إلى المدينة ، ولحقه
أصحابه ، فأخبرهم بما هممت يهود به ، وبعث إليهم رسول الله ﷺ أن اخرجوا
من المدينة ، وأمهلهم عشراً . فأبوا وتحصنوا بحصونهم ، فنهض إليهم
رسول الله ﷺ مع صحابته وحاصرهم ، وقطع نخيلهم وحرق ، وقذف الله في
قلوبهم الرعب حتى سألوه أن يجليهم ويكف عن دمائهم على أن لهم
ما حملت الإبل ، وكان الرجل منهم يهدم بيته ويحمل على ظهره بعبيره بابه ،
فخرجوا إلى خيبر ، ومنهم من سار إلى الشام ، وفيهم نزلت سورة الحشر ،
وكانت مشروعية قسمة الفيء ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن أَهْلِ الْكِتَابِ
مِن دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ ﴾ (الحشر: ٢)

(ج) ولما خرج رسول الله ﷺ إلى غزوة الخندق جاء حبي بن أخطب رئيس بني النضير إلى بني قريظة في ديارهم سنة خمس من الهجرة ، وظل يحرضهم على قتال رسول الله ﷺ مع قريش وغطفان حتى استجابوا له ، ونقضوا العهد ، فما كاد ينتهي من غزوة الأحزاب حتى جاءه الوحي بالمسير إلى بني قريظة ، فقال لصحابته : « لا يصلين أحدكم منكم العصر إلا في بني قريظة » فذهب رسول الله ﷺ إليهم مع صحابته ، وحاصرهم خمسا وعشرين ليلة ، فبعثوا إلى رسول الله ﷺ أن أرسل إلينا أبا لبابة بن عبد المنذر نستشيره - وكانوا حلفاء الأوس - فلما رأوه قاموا في وجهه يبكون ، وقالوا : يا أبا لبابة ، أتري أن نزل على حكم محمد ؟ قال : نعم ، وأشار بيده إلى حلقة - يقول إنه الذبح - قال أبو لبابة : فوالله ما زالت قدمي من مكانهما حتى عرفت أني خنت الله ورسوله ﷺ ، ثم انطلق أبو لبابه على وجهه ولم يأت رسول الله حتى ارتبط في المسجد إلى عمود من عمدته وقال : لا أبرح مكاني هذا حتى يتوب الله عليّ مما صنعت ، فتاب الله عليه ، ثم نزلوا على حكم رسول الله ﷺ ، فقامت إليه الأوس ، فقالوا : يا رسول الله .. قد فعلت في بني قينقاع ما قد علمت ، وهم حلفاء إخواننا الخزرج ، وهؤلاء موالينا ، فأحسن فيهم ، فقال ألا ترضون أن يحكم فيهم رجل منكم ؟ قالوا : بلى ، قال : فذاك إلى سعد بن معاذ ، قالوا : قد رضينا . فأرسل إلى سعد بن معاذ - وكان في المدينة لم يخرج معهم لجرح كان به فأركب حماراً ، وجاء إلى رسول الله ﷺ فجعل الأوس يقولون له : يا سعد .. أجمل إلى مواليك فأحسن فيهم ، فإن رسول الله ﷺ قد حكّمك فيهم ، لتحسن فيهم ، وهو ساكت لا يرد عليهم شيئاً ، فلما أكثروا عليه قال : لقد أن لسعد ألا تأخذه في الله لومة لائم ، فلما سمعوا ذلك منه رجع بعض من كان معه من قومه إلى المدينة ، فنعى إليهم رجال بني قريظة قبل أن يصل سعد إليهم ، فلما انتهى سعد إلى رسول الله ﷺ والمسلمين قال رسول الله ﷺ : « قوموا إلى سيدكم » فأما المهاجرون من قريش فيقولون : إنما أراد

رسول الله ﷺ الأنصار ، وأما الأنصار فيقولون : قد عم بها رسول الله ﷺ ، فقاموا إليه ، فلما أنزلوه قالوا : يا سعد .. إن هؤلاء القوم قد نزلوا على حكمك ، قال : وحكمي نافذ عليهم ؟ قالوا : نعم ، قال : وعلى المسلمين ؟ قالوا : نعم ، قال : وعلى من ههنا ؟ فى الناحية التي فيها رسول الله ﷺ وهو معرض عن رسول الله ﷺ إجلالاً له - فقال رسول الله ﷺ : نعم ، قال سعد : فإنى أحكم فيهم أن تقتل الرجال ، وتقسّم الأموال ، وتُسبى الذرارى والنساء ، فقال رسول الله ﷺ : «لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات» وفيهم نزل قوله تعالى : ﴿ وَأُنزِلَ الَّذِينَ ظَهَرُوهُمْ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴿٢٧﴾ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَوَدْيَرَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطْعَمُوهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴿٢٨﴾ (الأحزاب: ٢٦، ٢٧) كما أنزل الله فيمن نقض العهد ﴿ إِنَّ شَرَّ الْلدَّوَاتِ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٩﴾ الَّذِينَ عَاهَدتْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرْقَةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴿٣٠﴾ فَإِمَّا تَثَقَفْتُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدْتُمُ بِهِمْ مَنْ خَلَفْتُمْ لَعَلَّهُمْ يَدْكُرُونَ ﴿٣١﴾ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ ﴿٣٢﴾ (الأنفال: ٥٥-٥٨).

٦- ثم كان نزول سورة براءة سنة تسع من الهجرة ، وفيها الإعلام بانتهاء كل قوم إلى عهدهم ، وقتال المشركين حيث وجدوا ، وضرب الجزية على أهل الكتاب ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٩﴾ (التوبة: ٢٩).

* * *